مركز شؤون المرأة - غزة
WOMEN'S AFFAIRS CENTER - GAZA

تحديد أولويات قضايا النساء في قطاع غزة

مركـــز شـــؤون المرأة - غزة
WOMEN'S AFFAIRS CENTER - GAZA

بحثٌ حول

تحديد أولويات قضايا النساء في قطاع غزة

سبتمبر - 2009

فريق البحث:

الباحثة الرئيسة: هداية شمعون
مساعدة باحثة: نسرين إسليم

الباحثات الميدانيات بحسب الحروف الأبجدية:
حنين رزق
عزّة رزق
نيللي المصري
نهى عماد
شيرين عوض
وسام جودة
يُسر الأطرش

المشرف: د. سعيد أبو جلالة

التدقيق اللغوي: محمد السويركي

تصميم وإخراج : شريف سرحان

تمت الطباعة في: مطبعة دار الأرقم

مركـــز شـــؤون المرأة- غزة
WOMEN'S AFFAIRS CENTER - GAZA

ص.ب: 1281- فلسطين - غزة - الرمال
شارع خليل الوزير - عمارة السعيد
تليفون: 2877311 - 2877312
فاكس: 2877313
بريد إلكتروني: wac@palnet.com
www.wac.org.ps

حقوق الطبع محفوظة لمركـــز شـــؤون المرأة ©

الفهرس

شكر وتقدير ---- 4

تقديم ---- 5

ملخص ---- 6

1- مقدمة ---- 7

2- مراجعة الأدبيات ---- 13

3- منهجية وخطوات وأدوات البحث ---- 23

4- تحليل المعلومات والاستنتاجات ---- 31

5- التوصيات والدروس المستفادة ---- 47

6- الملاحق والمراجع ---- 53

شكر وتقدير

بعد مرور عامٍ على العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة؛ وما خلّفه من قتلٍ وتدميرٍ وتشريدٍ، وتداعياته الخطيرة والمستمرة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ورغم الظروف الصعبة التي مازال يعيشها قطاع غزة والمؤسسات العاملة فيه، يواصل "مركز شؤون المرأة" مبادراته وجهوده في إثراء تجربة الحركة النسوية والمجتمع المدني في فلسطين؛ ليقدمّ، بذلك، لصُنّاع القرار الأبحاثُ والدراساتِ المتعلّقة بقضايا النساء، والتي توفر لهم قاعدة المعلومات العلمية، حيث تُشكل حاجةً ماسةً للمؤسسات الأهلية والرسمية العاملة في المجتمع الفلسطيني.

فللدراسات والأبحاث أهميةٌ فائقةٌ في تقديم المعلومات والإحصاءات؛ التي من شأنها أن تساهم، وبصورة علمية، في تحديد ورسم السياسات العامة، وبما يُمكّن من تطوير الخطط الإستراتيجية لقضايا المرأة، كما تُوفر لكافة الجهات التي تعمل على قضايا المناصرة والتشبيك، ما تحتاجه من قاعدةٍ بيانيةٍ تساعدها في تحديد أولوياتها للتدخّل المطلوب.. وهو الأمر الذي انفرد به "مركز شؤون المرأة" على مدار السنوات الماضية، حيث يُعتبر "المركز" من المؤسسات البحثية الجادّة على صعيد قضايا المرأة الفلسطينية.

وتأتي هذه الدراسة (المتعلقة بتحديد أولويات قضايا النساء في قطاع غزة) لتشكّلُ مساهمةً جديةً لإغناء هذا العمل، لاسيما في ظل الأوضاع المتدهورة في قطاع غزة؛ بفعل الحصار الإسرائيلي المستمر، وانحسار مساحة الحريّات العامة على الصعيد الداخلي، وتأثير ذلك كلّه على دور الحركة النسوية والمجتمع المدني إزاء قضايا المرأة وحقوقها. آملين بأن تشكّل هذه الدراسة وما ورد فيها من استخلاصات، ما يوفر إمكانية مساندة نضالات المرأة وحقّها الطبيعي في المساواة.

وبهذه المناسبة؛ أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة، وأخص بالذكر المشرف العلمي، والباحثات، وكافة المهتمين/ات، ومؤسسات المجتمع المدني؛ التي شاركتنا في العمل الميداني، وكلّ من شاركنا بالرأي والمشورة.

ولا يفوتني أن أتقدم بوافر الشكر للمؤسسات الداعمة، وأخصّ بالذكر "مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية" NDC.

نائلة عايش
المدير العام

تقديم

دأب "مركز شؤون المرأة" على إعداد دراساتٍ وأبحاث تتعلق بقضايا النساء واحتياجاتهن، من هنا؛ بادر "المركز" خلال العام 2009 لإعداد دراسة بحثية معمّقة حول "تحديد أولويات قضايا النساء في قطاع غزة" حيث اتجّه إلى عدّة مستوياتٍ ومصادر للحصول على المعلومات، وتمّ التوجّه ،أيضاً، للرجال؛ بما أنهم شركاء في صنع القرار، ومشاركتهم في تقديم آرائهم وتوجّهاتهم فيما يتعلق بقضايا النساء.

وقد سا همت الدراسة في تعميق الفهم والمعرفة لدى فريق العمل، وللمؤسسات الشريكة؛ حيث تُعتبر هذه الدراسة الجانب التطبيقي من عمل الباحثات بعد تلقّي الجانب النظري؛ من خلال تدريباتٍ متخصّصةٍ في موضوع البحث العملي ومنهجياته. ..وهذا ما يحاول "برنامج الأبحاث والمعلومات" رفده للمجتمع المدني والنسوي، ابتداءً من المعلومات المحدّثة حول واقع النساء في قطاع غزة واحتياجاتهن ومطالبهن ورؤاهن الخاصة لمشاكلهن، بالإضافة إلى: تقديم نتائج وتوصيات تسهم في بناء استراتيجيات تدخل للمؤسسات بحسب تخصصها وأولويات عملها، وثالثاً: تعزيز قدرات الباحثات الميدانيات وتمكينهن من المشاركة في العملية البحثية؛ والتواصل مع النساء والفئات المستهدفة.

كما وأسهمت هذه الدراسة في رفد برامج المناصرة والإعلام في "مركز شؤون المرأة" بأهم الأولويات التي يجب العمل عليها، حيث تم إعداد وتنفيذ حملة إعلامية مكثّفة حول المرأة والميراث كأولويةٍ أولى حددتها النساءُ والرجالُ والمتخصصون على تنوّعهم في مجموعات العمل المركّزة. أومن خلال المقابلات، إضافةً للبحث أيضاً في الأدبيات التي تناولت الموضوع.

وفي الإطار العام؛ يعمل "برنامج الأبحاث والمعلومات" على المساهمة في تحسين عملية اتخاذ القرارات المبنية على المعرفة، والخاصة بالمرأة، والمساواة الجندرية، وذلك من خلال تطوير قاعدة البحث العلمي، وتحقيق فهمٍ ومعرفةٍ أكبر حول القضايا التي تتعلق بحقوق المرأة، والعدالة الجندرية في قطاع غزة.

هداية شمعون
منسقة برنامج الأبحاث والمعلومات

ملخص:

أدرك "مركزشئون المرأة" أهمية وضرورة تحديث وتحديد أولويات قضايا النساء في قطاع غزة؛ نتيجة العديدمن المتغيّرات والظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية؛ فقدزادت الأعباء والضغوط على النساء في قطاع غزة نتيجةً لاستمرار الحصار الإسرائيلي الذي قارب على ثلاث سنوات. كماوتركت الحرب الإسرائيلية آثاراً وخيمةً على الشعب الفلسطيني، وألقت بظلالها على النساء والأطفال، إضافةً لتدهور الأوضاع الاقتصادية، وارتفاع نسبة الفقر؛ والعديد من الآثار السلبية الأخرى.
من هنا؛ رأي "مركز شئون المرأة" أهمية وضرورة التعرّف على احتياجات شرائح النساء ،على اختلافها، والتعرّف على آرائهن في القضايا التي من الممكن أن تُساهم فيها المؤسسات النسوية والدولية ومؤسسات السلطة.
وقد تناولت -هذه الدراسة- خمسة مواضيع رئيسية تمثّلت في: مراجعة الأدبيات، منهجية وخطوات وأدوات البحث، جمع المعلومات وتحليلها، النتائج والتوصيات والدروس المستفادة، والترتيبات المؤسساتية لتنفيذ التوصيات.
وقد ركّزت الدراسة على (64) سؤالاً بحثياً حول كافّة القضايا والمشاكل التي تعاني منها النساء في قطاع غزة؛ لنتمكن من التعرّف على أسباب هذه المشاكل (سواء أكانت أسباباً مباشرةً أوغير مباشرة) والآثار المترتّبة عليها؛ من خلال عرضٍ تفصيليٍ لشجرة المشكلة ،وتوضيح انتهاكات حقوق النساء.
وعكست الاستنتاجات التي تحققت (من خلال استخدام الأدوات الكميّة والكيفيّة) كأولويات قضايا ترغب النساء والرجال وكافة مصادر المعلومات التي شاركت في الدراسة إلى أن القضية الأولى ،والتي حصلت على أعلى نسبة؛ هي: حرمان النساء من الميراث، والاستيلاء على أموالهن الخاصة. وجاءت الأولوية الثانية: الصورة النمطية للمرأة في وسائل الإعلام. أما القضية الثالثة فكانت: مدى تأثير عدم استقرار الوضع الفلسطيني الداخلي على النساء. والأولوية الرابعة كانت: مدى تعرّض النساء للإيذاء النفسيّ من الجيران. والخامسة هي: مدى تأثير مشاكل النساء على الحالة النفسيّة الاجتماعية. وساساً: مدى إكراه المرأة على عملٍ لا يحترم كرامتها.
ويحاول هذا البحث أن يحدّد أولويات القضايا النسوية في قطاع غزة؛ في إطار الصورة الكاملة، وليست الصورة الجزئية لجهةٍ دون أخرى؛ بل تمّ التركيز على استقاء المعلومة من عدّة مصادر متنوعةٍ وبأساليب بحثيةٍ متعددةٍ للحصول على الشفافية والمصداقية في المعلومة. كماوهدف هذا البحث إلى تحديد المسئوليات المؤسساتية للتعامل مع قضايا واحتياجات النساء في قطاع غزة.
ومن أهم التوصيات التي خلص إليها البحث: ضرورة القيام بتدخّلات توعوية وتثقيفية للنساء؛ لمزيدٍ من المعرفة والتمكّن من حقوقهن؛ وخلصةً في قضايا الحقوق في الميراث. وتوفير مرجعيةٍ قانونيةٍ يسهل على النساء الرجوع لها في الاستشارات القانونية؛ وفي طرق تدخّلٍ أخرى. بالإضافة إلى تدخلاتٍ نفسيةٍ عاجلةٍ ومركّزةٍ للنساء والرجال؛ بهدف مساعدتهم في التعبير عن آرائهم والتفريغ عن الضغوط التي يتعرّضون لها بسبب الحصار والأوضاع المتردّية في قطاع غزة. كما وأوصى البحث بأهمية تنظيم حملات إعلامية للنساء والرجال؛ بهدف التعريف بالعنف وأشكاله؛ وبضرورة احترام النساء وتقديرهن. والتأكيد على أن المرأة نصف المجتمع، وهي بحاجةٌ للدعم العائلي والمجتمعي. وضرورة التشبيك والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني؛ من أجل خلق فرص عملٍ للشابات والنساء والرجال، وتدريبهم وتأهيلهم كلٍ بحسب تخصصه وإمكاناته، وتهيئتهم لسوق العمل ومتطلباته.

مقدمة

1- مقدمة:

1-1 خلفيةٌ عن الوضع العام (السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي):

يعيش مليون ونصف لمليون فلسطيني في قطاع غزة تحت وطأة الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية، حيث زادت نسبة الفقر في الآونة الأخيرة، عن 80٪. فقد أحكمت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إجراءات الحصار الشامل الذي فرضته على الأراضي الفلسطينية، وشدّدت عزل سكانها بشكلٍ عام وسكان قطاع غزة بشكلٍ خاص، ونتيجةً لذلك؛ فقد تضاعف حجم الأزمة والكارثة الإنسانية التي يعيشها الفلسطينيون رجالاً ونساءً، وتحوّل قطاع غزة إلى سجنٍ جماعيٍ كبيرٍ، تعرّض سكانُه للحجز، وتعرّض اقتصادُه إلى خنقٍ شاملٍ (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008) ، ويعاني سكان قطاع غزة من الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته للقانون الدولي الإنساني والعقوبات الجماعية منذ بداية الاحتلال؛ والتي اشتدّت بعد اندلاع الانتفاضة الثانية (في سبتمبر عام 2000) ولغاية الآن. فسياسة الحصار والإغلاق المتواصل على قطاع غزة، كمنهجٍ متبعٍ من خلال السيطرة على المعابر، ومنع حريات السفر والتعليم والعلاج.. جعلُ الوضع في قطاع غزة أشبه بقنبلةٍ موقوتةٍ، إذ أن العنف الممارس من قبل الاحتلال الإسرائيلي، بكافة سياساته، يؤدي لاتساع دائرة العنف والفقر؛ الأمر الذي ينعكس مباشرةً على أوضاع النساء والأطفال (مركز الميزان لحقوق الإنسان، 2008). وزاد من الآثار السلبية على النساء؛ خصوصاً الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسيّة.

1-2 خلفيةٌ عن حالة النسوة في قطاع غزة:

لقد ازداد الوضع (الاجتماعي والسياسي والاقتصادي) الذي عاناه سكان قطاع غزة، ولازال، سوءً خاصةً بعد فرض الحصار الإسرائيلي المشدّد على قطاع غزة منذ 20 سبتمبر 2007، بعد قرار الحكومة الإسرائيلية اعتبار قطاع غزة كياناً معادياً، وقد ساهم الحصارُ، بشكلٍ جوهري وخطيرٍ، في تدهور حالة حقوق الإنسان في قطاع غزة؛ لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث يُعتبرُ هذا الحصار الأسوأ والأشدّ قسوةً منذ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967 (مركز الميزان لحقوق الإنسان 2007) وألقى هذا التدهور بظلاله القاتمة على حياة النساء الفلسطينيات في قطاع غزة، حيث تدهورت أوضاع النساء المعيشية والاجتماعية والنفسيّة والاقتصادية وزادت الأعباءُ على المرأة الفلسطينية، ووصلت لحدٍّ كارثيٍّ؛ خاصةً بعد شنّ الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في السابع والعشرين من ديسمبر عام 2008، فقد قُتلت 110 امرأة في العملية التي أطلقت عليها "إسرائيل" اسم عملية "الرصاص المصبوب" والتي قُتل فيها 355 طفلاً، بينما بلغ العدد الإجمالي لشهداء الحرب الإسرائيلية 1410 فلسطينياً (مركز الميزان، 2009) ودُمر أو تضرر 763 منزلاً تترأسه نساء، كما ودُمر كلياً أو تضرر جزئياً 10356 منزلاً يرأسه رجال، وأدّت الحرب على قطاع غزة والتي لم تزد عن 22 يوماً، إلى تشريد 107.330 من السكان المقيمين في هذه المنازل (تقرير مركز الميزان، 2009).

من جهةٍ أخرى؛ لازال هنالك 9 آلاف فلسطينيٍ معتقلٍ لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي، منهم: نحو (69) امرأةً، و(248) طفلاً (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2009). كما وشهد العام 2008 استمراراً في انتهاكات الحقّ في الحياة، والاعتداء على السلامة الشخصية بأيادٍ

فلسطينية، فقد سقط خلال هذا العام 153 شخصاً، بينهم 13 امرأة و25 طفلاً.

ومما لاشك فيه أن النساء والأطفال هم الحلقة الأضعف في وضع الأزمات والاقتتال الداخلي، بل يُشكلون، أحياناً، وسيلةً للضغط والمراهنة عليهم. فقد أظهرت دراسة (مركز شئون المرأة،2008) أن الانقسام السياسي ترك آثاره الوخيمة على كلّ أسرةٍ فلسطينية، وأثّر سلباً على العلاقات الأسريّة والاجتماعية بل وأحدثَ شروخاً في العلاقات مع الشبكة الاجتماعية المتمثلة بالأصدقاء والجيران والمعارف، وانعكس، ما سبق على النساء الفلسطينيات؛ فأصبحن أكثر عرضةً للعنف الأسريّ والتهديد الاجتماعيّ من كافّة الأطراف المجتمعية والحزبية أيضاً؛ نتيجة الفوضى التي خلّفها الوضع السياسي والأمني في قطاع غزة. وأكدت الدراسةُ السابقة أن العنف الأسريّ زاد بصورة كبيرة بعد الانقسام؛ بسبب الخلافات على الانتماءات السياسية، أو بسبب الفقر والبطالة. ووجدت النساء أنفسهن عاجزاتٍ عن مواجهة العنف الموجّه إليهن، كما هاجر العديد من الأزواج وتركوا أسرهم وأبناءهم وحدهم نتيجةُ الخوف من التنكيل والاعتقال (بسبب الانتماء السياسي لأحزاب أخرى) الأمر الذي خلق معاناةً أخرى لنساءٍ بتن يُعِلْنَ أسرهن وحدهن.

وأشارت دراسة "الآثار النفسيّة والاجتماعية للنساء الفاقدات" (مركز شئون المرأة2008) أن النساء اللواتي فقدن أبناءهن نتيجة الاقتتال الداخلي يُعانين من مشاكل نفسية؛ إضافةً لتلجّج مشاعر الحقد والكراهية وعدم قبول الآخر، والتوجّه للعزلة والاكتئاب وتفكك العلاقات الأسريّة. كما وعانت النساء الأمرّيْن نتيجة الحصار، وسوء الأوضاع الإنسانية، وقطع الإمدادات الصحية؛ والأدوية والأغذية أيضاً وخلال العام 2008 حُرم المئات من مرضى القطاع من العلاج والسفر، وقد وثّق "المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان" خلال العام 2008 وفاة 29 مريضةً ومريضاً في قطاع غزة، بينهم 11 امرأة و5 أطفال، وذلك نتيجة امتناع سلطات الاحتلال عن إصدار تصاريح مرور للفلسطينيين أو تأخير إصدارها.

وفي تقريرٍ أصدره "جهاز الإحصاء الفلسطيني" أكدّ فيه أن نسبة الإناث الفلسطينيات تقارب النصف في المجتمع، وأكثر من نصفهن متزوّجات، بينما بلغت نسبة الأرامل نحو6 في المائة، فيما كانت الإناث الفلسطينيات أطول عمراً من الذكور بنحو 3 سنوات.

وأشار "لؤي شبانه" (رئيس جهاز الإحصاء الفلسطيني) قوله إن "نسبة الجنس بلغت 103 ذكور لكل100 أنثى؛ استناداً للنتائج الأولية للتعداد العام 2007 وأن 6.4٪ من النساء (15 سنة فأكثر) أرامل و36.8٪ عازبات..". وأكد د. "شبانة" أن".. نسبة المشاركة في القوى العاملة خلال العام 2008 بلغت 11.7٪ للإناث و64٪ للذكور في قطاع غزة..".

وأشار إلى أن ".. نسبة الفقر لدى الأسر التي ترأسها إناث بلغت 61.2٪ مقابل 56.9٪ لدى الأسر التي يرأسها ذكورٌ، على مستوى الأراضي الفلسطينية خلال عام 2007، ووصلت نسبة الفقر بين الأسر التي ترأسها نساءٌ ولديها 7 أطفال فأكثر إلى 79.7٪ و68.6٪ للأسر التي لديها 5-6 أطفال، وقد انخفضت نسبة الفقر في الأسر التي لديها عدد أطفال أقلّ؛ حيث بلغت 49.3٪ للأسر التي لديها 1-2 طفل خلال عام 2007.

وفيما يتعلق بالبطالة، فحسب تعريف "منظمة العمل الدولية" بلغت نسبة الإناث، 15 سنة فأكثر، المتعطلات عن العمل 23.8٪ مقابل 6.5٪ للذكور، في حين كانت البطالة بين الإناث اللواتي أنهين 13 سنة دراسية فأكثر أعلى منها بين الرجال، حيث بلغت 34.9٪ للإناث مقابل 18.6٪ للذكور خلال نفس الفترة الزمنية وبالنسبة لمشاركة الإناث، 15 سنة فأكثر في الأنشطة الاقتصادية بلغت أكبر مشاركة لها في أنشطة الزراعة وصيد الأسماك وذلك بنسبة 27.5٪. أما بالنسبة للأنشطة الخدُمية؛ فقد بلغت المشاركة الكبرى لها في مجال التعليم؛ وذلك بنسبة 31.7٪ يليها الصحة بنسبة 8.8٪. (الجهاز المركزي للإحصاء،2009).

كل ذلك يرسم صورةً واضحةً لواقع المرأة الفلسطينية؛ حيث أن معاناتها بلغت الحدّ الأقصى نتيجة الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته المتكررة على قطاع غزة، أو مدى التأثير على أوضاعهن الاقتصادية وازدياد نسبة الفقر، كما ألقى أعباءً أخرى تزيد من مسؤوليات النساء الفلسطينيات تجاه أسرهن وأطفالهن، بالإضافة لافتقاد النساء الشعور بالأمن والأمان؛ نتيجة الأوضاع غير المستقرة في قطاع غزة.

3-1 مشكلة البحث:

تعاني النساء في قطاع غزة، من مشاكل العنف والإكراه والحرمان؛ الناجمة عن الأسرة القريبة، والأسرة الممتدة، والشبكة الاجتماعية مثل؛ الجيران والأصدقاء، والمجتمع شاملاً مؤسسات المجتمع المدني مقدمي الخدمات والاتحادات وأماكن عمل القطاع الخاص، والمدارس والجامعات، والمؤسسات الحكومية التي تقدّم الخدمات التعليمية والصحية والقانونية، والمؤسسات الدولية التي تقدّم مساعدات إنسانيةً، فبدلاً من أن تكون هذه الأطراف مصدراً للحماية أصبحت سبباً لمشاكل النساء. يُضاف إلى ذلك: عنف الاحتلال وآثاره على النساء؛ والناجم عن الحصار، والاعتداءات المتكررة على قطاع غزة؛ في ظلّ عدم استقرار الوضع السياسي وعدم التوصّل إلى سلامٍ عادلٍ في المنطقة، والأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على البطالة والفقر والحرمان من الخدمات. وهناك أدلةٌ متزايدةٌ على وجود علاقة بين المشاكل التي تعاني منها النساء حالياً في قطاع غزة وضعف المعرفة بأولويات القضايا والاحتياجات النسوية والتدخلات المطلوبة من المؤسسات الحكومية التي تعاني من الافتقار للمهنية والموارد المالية، وكذلك منظمات المجتمع المدني؛ التي تتصف بضعف المهارات الإدارية والأيدلوجية اللازمة للتغيير ويُعتبر

هذا البحث ضرورياً ومهماً جداً لأنه المحاولة الأولى التي تتعامل مع الصورة الكاملة لقضايا النساء في قطاع غزة، وتحديد أولوياتها؛ بهدف تحسين مستوى الفهم والقرارات والسياسات المبنيّة على المعرفة لأصحاب المصلحة.
وبناءً عليه؛ يسعى هذا البحث إلى تحديد أولويات قضايا المرأة ضمن إطارٍ متكاملٍ وشاملٍ لمشاكل المرأة، وأسبابها المباشرة وغير المباشرة، والآثار المترتبة عليها.

1-4 أسئلة البحث:

سيحاول البحث الإجابة على الأسئلة المطروحة تحت محاور: مشاكل النساء؛ وأسبابها المباشرة وأسبابها غير المباشرة؛ وآثارها. وهي تضم 64 سؤالاً بحثياً كالتالي:

1- مشاكل النساء:

1-1 **عنف الاحتلال:**
- 1-1-1 مدى تعرّض النساء لجرائم القتل خلال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.
- 1-1-2 مدى تعرّض النساء للإصابة بجروحٍ مختلفةٍ خلال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.
- 1-1-3 مدى تعرّض النساء للإعاقة بأنواعها المختلفة خلال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.
- 1-1-4 مدى تعرّض النساء لفقدان أحد أفراد العائلة المقربين خلال الاعتداءات الإسرائيلية.
- 1-1-5 مدى تعرّض النساء للتشريد خلال الاعتداءات الإسرائيلية.

1-2 **عنفٌ أسريّ:**
- 1-2-1 مدى تعرّض المرأة للإيذاء الجسدي الأسريّ.
- 1-2-2 مدى تعرّض المرأة للإيذاء الجنسي الأسريّ.
- 1-2-3 مدى تعرّض المرأة للإيذاء العاطفيّ أو النفسيّ الأسريّ.
- 1-2-4 مدى تعرّض المرأة للإيذاء الاقتصادي الأسريّ.
- 1-2-5 مدى تعرّض المرأة للتهديد بالعنف من أحد أفراد الأسرة.
- 1-2-6 مدى تعرّض المرأة للقتل على ما يسمى "خلفية الشرف" من أحد أفراد الأسرة.
- 1-2-7 مدى تعرّض المرأة لسفاح القُربى من أحد أفراد الأسرة.
- 1-2-8 مدى تعرّض المرأة للزواج المبكّر.
- 1-2-9 مدى تعرّض المرأة للطلاق.

1-3 **عنفٌ مجتمعيٌ:**
- 1-3-1 مدى تعرّض المرأة للاغتصاب.
- 1-3-2 مدى تعرّض المرأة للتحرّش الجنسي.
- 1-3-3 مدى تنميط صورة المرأة كأنثى.
- 1-3-4 مدى تنميط عمل المرأة في مجالاتٍ محددة.

1-4 **عنفٌ اجتماعيٌ:**
- 1-4-1 مدى إهانة وتوجيه كلمات نابية على الزوجة أمام الآخرين.
- 1-4-2 مدى قمع الزوجة وإسكاتها.
- 1-4-3 مدى السخرية من الزوجة وانتقاد مظهرها وسلوكها.
- 1-4-4 مدى مراقبة وملاحقة الزوجة والسيطرة على دائرة معارفها.
- 1-4-5 مدى عزل الزوجة عن الأسرة.

1-5 **الإكراه:**
- 1-5-1 مدى إكراه المرأة على الزواج المبكّر.
- 1-5-2 مدى إكراه المرأة على عدم الزواج.
- 1-5-3 مدى إكراه المرأة على عملٍ لا يحترم كرامة المرأة.
- 1-5-4 مدى إكراه المرأة على زواجٍ متعدد (زوجات الشهداء).

1-5-5 مدى إكراه المرأة على الهجرة من منزلها.

1-6 **الحرمان:**

1-6-1 مدى حرمان المرأة من التعليم.

1-6-2 مدى حرمان المرأة من الاحتياجات الأساسية للمرأة (مأكل ومشرب وملبس).

1-6-3 مدى حرمان المرأة من الوصول لمصادر المعلومات عن الخدمات المتوفرة.

1-6-4 مدى حرمان المرأة من الموارد المالية، والوصول للموارد الماديّة.

1-6-5 مدى حرمان المرأة من المشاركة في العمل النقابي.

1-6-6 مدى حرمان المرأة من المشاركة في صنع القرار في الإطار العائليّ والمجتمعيّ

2- الأسباب المباشرة لمشاكل النساء:

2-1 مدى تأثير وجود الاحتلال الإسرائيلي وممارساته واعتداءاته العنيفة تجاه الشعب الفلسطيني عموماً، والنساء الفلسطينيات خصوصاً.

2-2 مدى سيطرة الثقافة الذكورية على المجتمع الفلسطيني، والتي تتضمن العادات والتقاليد المجتمعية.

2-3 مدى سيطرة اتجاهات اجتماعية منحازة ضد المرأة (وغير العادلة والمساواة الجندرية) على مستوى العائلة في تفضيل الذكور على الإناث أوفي أماكن العمل بالتمييز في الأجور.

2-4 مستوى خط الفقر في المجتمع الفلسطيني (70٪).

2-5 مدى توفّر المواد اللازمة وارتفاع الأسعار

2-6 مدى تواجد القيادات النسوية في مواقع صنع القرار والتخطيط للاستراتيجيات.

2-7 مدى توفّر مصادر المعلومات عن الخدمات المتوفرة.

2-8 مدى هشاشة المجتمع المدني وقدرته على تمثيل النساء، وضعف حملات الضغط والمناصرة تجاه قضايا النساء.

2-9 مدى ضعف الإعلام في توثيق وفضح جرائم الاحتلال ضد النساء والعائلة والممتلكات ومصادر العيش.

3- الأسباب غير المباشرة:

3-1 مدى تأثير استقرار الوضع السياسي في المنطقة على النساء.

3-2 مدى تأثير الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة على النساء.

3-3 مدى تأثير عدم استقرار الوضع الفلسطيني الداخلي على النساء.

3-4 مدى تأثير فرض العزلة الدولية على قطاع غزة منذ فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية للعام 2006.

3-5 مدى تأثير عدم وجود بيئة قانونية سليمة تخدم قضايا النساء.

3-6 مدى تأثير الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقتصادية على النساء.

3-7 مدى تأثير الزيادة السكانية العالية على النساء.

4- الأثر:

4-1 مدى التمييز بين الذكور والإناث.

4-2 مدى إيجابية صورة المرأة في وسائل الإعلام.

4-3 مدى تأثير مشاكل النساء على الحالة النفسيّة الاجتماعية.

4-4 مدى تأثير مشاكل النساء على الحالة الصحيّة

4-5 مدى تهميش النساء وضعف الاستفادة منهن كمصدر بشري في عملية التنمية المجتمعية.

4-6 مدى ازدياد الفجوة المعرفية والعملية لدى النساء.

5- أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- تحديد المؤشرات المهمة لقطاع المرأة.
- تحديد أولويات القضايا النسوية في قطاع غزة؛ في إطار الصورة المتكاملة والشاملة لقطاع المرأة.
- دعم صنع السياسات والتدخّلات للمؤسسات النسوية المبنية على المعرفة؛ لتلبية احتياجات النساء في قطاع غزة.
- تحديد المسئوليات المؤسساتية للتعامل مع قضايا واحتياجات النساء في قطاع غزة.

6- الإطار المرجعي للبحث:

- يستهدف البحث النساء اللواتي يتعرضن لانتهاك حقوقهن في قطاع غزة.
- البحث مبنيٌّ على السبب والتأثير، ويتناول الصورة الكاملة؛ شاملاً الأسباب المباشرة والأسباب غير المباشرة، والمشاكل التي تعكس حالة النساء وآثار هذه المشاكل.
- حماية النساء من ثلاث مشاكل رئيسية هي: العنف، الإكراه/الإجبار والحرمان.
- تعزيز المشاركة النشطة لجميع أصحاب المصلحة خلال مراحلّ البحث.
- الاستفادة من مراجعة وثائق ودراسات سابقة محلية وعالمية في جميع مراحلّ البحث.
- إتباع منهج (التثليث والفحص والتأكد) لجمع المعلومات للإجابة على أسئلة البحث حيث تمّت الإجابة عن كلّ سؤالٍ بدمج المعلومات من أكثر من مصدر (الاستبانة، المقابلة، المجموعة المركزة، والملاحظة).

7- الاعتبارات الأخلاقية للبحث:

تم الأخذ بعين الاعتبار كافّة الأمور الأخلاقية لهذه الدراسة، حيث تمّت مراعاة خصوصية المشاركين والمشاركات (نساءً ورجالاً) فقد تمّ إعلامهم بمواعيد ووقت تعبئة الاستبيانات، وتمّ توضيح أهداف الدراسة وسريّة المعلومات التي يتم الحصول عليها منهم كما تمّ التأكيد على أن الاستمارات يتم تعبئتها دون أسماء أو أية إشارة لشخصية المبحوثين، وفي مجموعات العمل المركزة تمّ الاستئذان من المشاركين والمشاركات بتسجيل النقاش عبر جهاز تسجيل؛ ولم يُسجّل أي اعتراضٍ على ذلك.

وتمّ احترام خصوصية وقيم وآراء وقرارات المبحوثين، فقد طلب البعض عدم إكمال تعبئة الاستبانة، وتفهّمنا ذلك، بينما في مجموعاتٍ أخرى كان هنالك طلبٌ أكبر على تعبئة الاستمارات، وتمّ لهم ذلك؛ دون الإخلال بعيّنة الدراسة.

كما حاولت هذه الدراسة أن تقدم معلومةً للفئة المستهدفة من خلال جلسات العمل والورش؛ وذلك على مستوى الفهم والمعرفة، ولم تتعرّض بأي أذىً نفسيٍ، أو غير ذلك، لهم، بل تمّ احترام آرائهم وأفكارهم بشفافيةٍ ومصداقيةٍ عالية.

بالإضافة للتعامل بمساواةٍ وعدالةٍ بين المبحوثين، نساءً ورجالاً، ومراعاة ثقافاتهم، والبيئة التي ينتمون إليها، وشارك الجميع برغبةٍ منهم ودون إكراهٍ أو تحت ضغط.

8- مكوّنات تقرير البحث:

يحتوي تقرير البحث على ستّة فصولٍ مترابطةٍ ضمن تسلسلٍ منطقي. يتناول الفصل الأول: المقدمة؛ شاملاً خلفيةً عن قطاع غزة، وأوضاع النساء، ومشكلة البحث، وأسئلة البحث، وأهمية البحث، وإطار البحث، ومحتوى التقرير. أما الفصل الثاني؛ فيعرض استطلاع الإطار النظري ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة. ويشرح الفصل الثالث منهجية وخطوات وأدوات البحث. والفصل الرابع يشمل جمع البيانات والمعلومات وتحليلها وتفسير النتائج. والفصل الخامس يعكس النتائج والتوصيات والدروس المستفادة. والفصل السادس يعكس الترتيبات المؤسساتية لتنفيذ التوصيات. ويحتوى تقرير البحث أيضا على ملاحق ومراجع.

مراجعة الأدبيات

2- مراجعة الأدبيات:

2-1 مقدمة:

سيتناول هذا البحث الصورة الكاملة للحالة الحقوقية والجندرية للمرأة في قطاع غزة؛ والمبنية على الأسباب المباشرة وغير المباشرة لمشاكل النساء، والتأثيرات التي تعكسها هذه المشاكل على حياتهن. وبناءً عليه؛ تمّت مراجعة الدراسات الموجودة في الفترة من عام 2005 ولغاية 2009 لتشخيص حالة النساء الفلسطينيات، وتحديد المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية المؤثرة على النساء في قطاع غزة.

وفي هذا الجزء نستعرّض أبرز الدراسات والأبحاث في إطار شجرة المشكلة؛ التي تشمل: المشاكل الحالية التي تعاني منها النساء في قطاع غزة، الأسباب المباشرة لهذه المشاكل، الأسباب غير المباشرة، والآثار المترتبة على هذه المشاكل.

2-2 منهجية وخطوات مراجعة الأبيات:

اعتمد فريق البحث على عدّة أساليب لجمع الأدبيات ذات العلاقة بالمرأة؛ حيث تمّت زيارة عدد من المؤسسات النسوية والحقوقية؛ بهدف الحصول على ما لديهم من وثائق ودراساتٍ عن المرأة. كما تمّ التواصل عبر الصفحات الإلكترونية للمؤسسات، بالإضافة لمتابعة وسائل الإعلام والبحث عبر الإنترنت حول قضايا المرأة الفلسطينية خلال الأعوام 2005- 2009.

وتمّ فحص كافّة المعلومات التي تمّ الحصول عليها من دراسات وأوراق عمل وتصنيفها وتحليل محتواها وفقاً لشجرة المشكلة التي تمّ وضعها كأساسٍ لتحديد المشاكل وتقييم الاحتياجات. لذلك؛ سنستعرّض، خلال الجزء التالي من هذا الفصل، الأدبيات حسب:

- مشاكل النساء اللواتي تعرّضن لانتهاك حقوقهن في قطاع غزة.
- الأسباب المباشرة لهذه المشاكل.
- الأسباب غير المباشرة لهذه المشاكل.
- الآثار التي ترتبت على هذه المشاكل؛ وما تركته من انعكاساتٍ على الحالة الحقوقية للنساء في قطاع غزة.

2-3 نتائج مراجعة وتحليل المحتوى للأدبيات:

2-3-1 مشاكل النساء:

انسجاماً مع مبادئ حقوق الإنسان؛ وضمن رؤية "مركز شئون المرأة" كمركزٍ مبنيٍ على المعرفة؛ يتوجب توفير الحماية للنساء المعرّضات للخطر في قطاع غزة من العنف وأشكاله المتعددة: الإكراه، الإجبار، والحرمان.

أ) العنف وأشكاله المتعددة:

عنف الاحتلال:

تعرّضت النساء الفلسطينيات للاعتداءات الإسرائيلية المتكررة في محيطها الخاص والعام، وكانت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة أكثرها قسوةً؛ فقد قُتلت 108 امرأة، كما قُتلت 19 امرأة فلسطينية في غزة جرّاء الاجتياحات والقصف في الفترة من يناير وحتى نوفمبر 2008، وتقبع 97 امرأةً فلسطينيةً في السجون الإسرائيلية، 4 منهن من قطاع غزة. وقُتلت 39 امرأةً في أحداث الاقتتال الداخلي بالإضافة إلى 6 نساء قُتلن في إطار حوادث الفوضى والفلتان ما بين 2006-2007. هذا؛ وتسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة بوفاة 13 امرأة نتيجة حرمانهن من السفر لتلقي العلاج في الخارج (مركز الإحصاء الفلسطيني، 2009).

كما وأشارت نتائج دراسة لـ "هديل قزاز" (2005) حول العنف 2005 إلى أن واحدة من كلّ خمس نساء في قطاع غزة تعرّضت لأذىً مباشر في الأموال والأرواح؛ نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية. كما أن ثلاث من كل أربع نساء في قطاع غزة كُن ضحية خوفٍ أو رعبٍ بسبب الاعتداءات الإسرائيلية في السنوات الماضية. وواحدةٌ من كل امرأتين تعرضت لأذىً مباشرٍ من قبل الاحتلال؛ تمثّل في إصابة في الأرواح، منها 24٪ حالات استشهاد، وواحدةٌ من كلّ خمس نساء تعرضن لأذىً مباشرٍ من الاحتلال تمثّل بضررٍ أصاب البيوت؛ منها 14٪ حالة هدمٍ كاملٍ للبيت، و57٪ هدمٍ جزئي.

العنف الأسري:

إن واحدة من كل خمس نساءٍ في قطاع غزة تتعرّض للعنف الجسدي، وواحدةٌ من كلّ ثلاث نساءٍ تتعرّض للعنف النفسيّ والإيذاء اللفظي؛ بما في ذلك السبّ والتحقير، وواحدةٌ من كلّ عشر نساءٍ تتعرّض للعنف والإيذاء الاجتماعي. كذلك أظهرت الدراسة وجود أشكالٍ متعددة للعنف منها: العنف الموجّه ضد الأرامل والمطلّقات والمسنّات. كما وجدت الدراسة أن النساء يمكنهن تشخيص ومعرفة أسبابٍ وآليات الخروج من دائرة العنف، وهنالك ضرورةٌ ملحةٌ للاستماع لأصوات النساء الضحايا؛ وإلا ظلّت المؤسسات النسوية تدور في حلقةٍ مفرغة (مركز شئون المرأة، 2005).

وأظهرت دراسة لـ "صوت المجتمع" (2008) بعنوان "العنف ضد المرأة" أن 74,6٪ من النساء أفراد العيّنة شاهدن أحد أشكال العنف الممارس ضد النساء؛ سواءً العنف اللفظيّ أو الجسديّ أو الجنسيّ أو الاقتصاديّ أو القانونيّ. وأن ما نسبته 42,3٪ منهن تعرّضن للعنف بأشكالٍ مختلفة، ويرجع ذلك، من وجهة نظرهن، إلى: الفقر، انتشار البطالة، العادات والتقاليد والظروف السياسية بشكلٍ عام.

وفي ذات الإطار (لكن في موضوع الحرمان من الميراث) أكدّت "ليلى المدلل" (2005) أن هنالك ظلماً قد وقع على المرأة تمثّل في حرمانها من الميراث، حيث أجمعت الغالبية العظمى من المبحوثات على أن نظام الأسرة في المجتمع الفلسطيني غير منصفٍ بحقّ المرأة، وبه إجحافٌ كبيرٌ نتيجة ذكورية المجتمع، وتفضيله الذكر على الأنثى، وعدم اكتراثه بحقوق المرأة بشكلٍ عام. في المقابل؛ أشارت الدراسة إلى أن هناك جهلاً وعدم معرفةٍ من قبل النساء بالإجراءات القانونية لرفع قضايا للحصول على ميراثهن. وحسب دراسةٍ لجهاز "الإحصاء المركزيّ الفلسطيني" (2008) أشير إلى أن نسبة النساء الفلسطينيات اللواتي يمتلكن بيتاً أو عقاراً هي 7.7٪ فقط.

ب) الإكراه:

إن هناك تأثيراً للعادات الاجتماعية السائدة في المجتمع الفلسطيني في وقوع الطلاق؛ ويتمثّل ذلك في الطريقة التقليدية لتزويج الأبناء؛ والتي تتم بإرادة الأهل بمعزلٍ عن الاختيار الحرّ لكلا الزوجين، والزواج المبكّر للفتى وللفتاة أيضا، وتأثير التدخّل العائلي في كافّة قرارات الزوجين. كذلك نوّهت الدراسة إلى اعتبار الطلاق أداةً تسلطيةً ضد المرأة؛ مما يجعلها تقع تحت طائلة العنف العائلي والعنف المجتمعي لدرء مخاطر الطلاق؛ مما يُعطّل طاقاتها ويُقيّد حريّتها ويُهدد حياتها. وأكدت الدراسة أن وقوع الطلاق يُعتبر خياراً سلبياً يترك آثاراً مدمرةً على المرأة المُطلّقة؛ وذلك لعدم توافر الحماية القانونية والاجتماعية لها. كما يترك آثاره المدمّرة على الأبناء، ويُدمّر مستقبلهم (لمركز شئون المرأة، 2005). وأكدّ "مركز الاستشارات القانونية للمرأة" (2007) في ورقة بحثية بعنوان "ظاهرة الزواج المبكر في قطاع غزة" إلى أن التسرّب من المدارس هو عاملٌ مهمٌ في الزواج المبكّر وهو، في نفس الوقت، أحد أهم نتائجه، فالعلاقة بينهما علاقةٌ جدلية. وأوضحت الدراسة مدى تأثير الزواج المبكّر على الوضع الصحيّ والنفسيّ والاجتماعيّ للمرأة. كما يؤثر الزواج المبكّر في زيادة معدلات الطلاق لدى الأزواج الشابة.

ج) الحرمان:

هذا؛ ونوّهت دراسةٌ لـ "مركز شئون المرأة" (2008) حول "النساء صاحبات المشاريع" إلى أن: أبرز الصعوبات والتحدّيات التي تواجههن تتمثل في: ثقافة العيب، والعادات والتقاليد، وكذلك صعوبات التسويق؛ والاستغلال من قبل التجّار كما أن نوع الدعم الذي يحتجنه

يتمثل في الدعم الماديّ والقانونيّ والاجتماعيّ والنفسيّ. وأوضحت دراسةٌ لمعهد "أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني" (2005) أن الدعم الماديّ شكّل أهم الاحتياجات التي تلزم المرأة الفلسطينية للبدء بمشروعٍ ما.

وفي عملية تقييم احتياجات النساء والفتيات في منطقة "سلوان" بمحافظة القدس؛ أشارت "ساما عويضة" إلى أن إيجاد فرص عملٍ للنساء هو من أهم الاحتياجات لديهن، يليها الحاجة إلى نشر التوعية المجتمعية حول قضايا النوع الاجتماعي، وبرامج تثقيفيةٍ وترفيهيةٍ للنساء، والخدمات القانونية للنساء ضحايا العنف، وتدريب الفتيات والشابّات على المهارات الحياتية المختلفة كذلك حاجة النساء لخدماتٍ تعليميةٍ أفضل .. وبشكلٍ خاص؛ مرافق تعليميةٍ في المدارس، وفتح مدارس ثانوية (مركز الدراسات النسوية، 2008).

وبحسب "جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني" (2007) فقد بلغت نسبة البطالة للنساء خلال العام 2001 حوالي 14,1٪ وأخذت بالارتفاع خلال الأعوام 2003 و2004 و2005 لتصل إلى 18٪ خلال الربع الثاني من عام 2007.

وقد أوضحت "اليونيفيم" في دراسةٍ حول "احتياجات النساء والرجال بعد الحرب على غزة" (2009) أن هناك قلقاً متساوياً عند النساء من العنف الأسري وعنف الاحتلال الإسرائيلي. وقد كان العنف الأسريّ أكثر ازدياداً في العائلات التي انتقلت من مكان سكناها إلى أماكن أخرى، وفي جنوبيّ قطاع غزة. وفيما يمثّل العنف الأسريّ المشكلة الأساسية لسلامة النساء والبنات في المجتمع؛ يمثل العنف العام والسياسي المشكلة الأساسية لأمن وسلامة الرجال والأولاد. ولا يوجد هناك آلياتٌ قانونيةٌ وعلميةٌ للرجال والنساء ضحايا العنف الاجتماعي والسياسي في قطاع غزة، فالعنف ضد الرجال يُعتبر جرائم عامة، أما العنف ضد النساء فيُعتبر مشكلةً عائليةً خاصة. وربّات البيوت هنّ الشريحة الاجتماعية الأكثر حرماناً من الوصول إلى الاحتياجات الأساسية؛ شاملاً الحماية من العنف.

كما أشارت "اليونيفيم" في ذات الدراسة (2009) أن هناك تفضيلاً لاحتياجات الأولاد عند ما يكون نقص غذاءٍ في العائلة، والأشخاص الأقل أولوية هم كبار السن. بعد الحرب أصبح الوقت الذي تقضيه النساء في الطبخ أقلّ: نظراً لقلّة توفّر غاز الطبخ، وتراجع الأمن الغذائي، إن هناك تراجعاً كبيراً في مصادر الدخل لربّات البيوت بعد الحرب مقارنةً بالرجال. قبل الحرب ذكر 20٪ من النساء و10٪ من الرجال أنهم اعتمدوا على الإغاثة والمساعدات من وكالة غوث اللاجئين كمصدرٍ أساسيٍ للدخل. كما أكد حوالي 40٪ من الرجال والنساء أنهم يعتمدون على "وكالة الغوث الدولية" كمصدرٍ ثانويٍ للدخل قبل وبعد الحرب. وهناك إجماعٌ بين الرجال والنساء أن الزوجات يتحملنّ عبئاً أكبر في توفير دخلٍ ثانويٍ للعائلة مقارنةً بأزواجهن.

وأوضحت "اليونيفيم" (2009) أن المجتمعات التي انتقلت من مكانٍ لآخر كانت النساء فيها أكثر حاجةٍ للأمن والسلامة. وقد أوضحت النساء اللواتي انتقلن من مكانٍ لآخر أنهن يشعرن بانعدام الأمان عند استخدام الحمّام أو بورة المياه، وعدم قدرتهن على الوصول إلى المواد الصحيّة.

الاستنتاجات:

بناءً على مراجعة وتحليل الأدبيات ذات العلاقة يمكن تلخيص مشاكل النساء في قطاع غزة بالآتي:

- **مشاكل العنف: وتشمل كافّة أشكال العنف التي تتعرّض لها النساء؛ وهي:**
  - عنف الاحتلال: قتلٌ، جرحٌ، إعاقةٌ، فقدانٌ، وتشريد.
  - عنفٌ أسريّ: إيذاءٌ جسديٌ، جنسيٌ، عاطفيٌ أو نفسيٌ، إيذاءٌ اقتصاديٌ تهديدٌ بالعنف، قتلٌ على خلفية ما يسمى بـ"شرف العائلة" سفاح القربى، زواجٌ مبكّر، وطلاق.
  - عنفٌ مجتمعيٌ: اغتصابٌ، تحرشٌ جنسيٌ، تنميط صورة المرأة كأنثى، وتنميط عمل المرأة في مجالاتٍ محددة.
  - عنفٌ اجتماعيٌ: إهانة وتوجيه كلماتٍ نابيةٍ إلى الزوجة أمام الآخرين، قمعها، إسكاتها، السخرية منها، انتقاد مظهرها وسلوكها، مراقبتها، ملاحقتها، السيطرة على دائرة معارفها، وعزلها عن الأسرة.
- **الإكراه: حيث تعاني النساء من الإكراه على عدّة أشكالٍ ومستويات:**
  - إكراهٌ على الزواج المبكّر.
  - إكراهٌ على عدم الزواج.
  - إكراهٌ على عملٍ لا يحترم كرامة المرأة.
  - إكراهٌ على زواجٍ متعددٍ مثال: (زوجات الشهداء).
  - إكراهٌ على الهجرة من منازلهن.
  - الحرمان: حيث تعاني النساء من:
  - الحرمان من التعليم.

- الحرمان من الاحتياجات الأساسية للمرأة (مأكلٌ ومشربٌ وملبس).
- الحرمان من الوصول لمصادر المعلومات عن الخدمات المتوفرة
- الحرمان من الموارد المالية، والوصول للموارد الماديّة.
- الحرمان من المشاركة في العمل النقابي.
- الحرمان من المشاركة في صنع القرار في الإطار العائلي والمجتمعي.

2-3-2 الأسباب المباشرة:

أشارت Human Rights Watch (2006) في تقريرها حول "العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات" إلى أن نسبةً محدودةً فقط من حالات الاغتصاب تصل إلى القضاء، كما أن النظام القضائي الفلسطيني يفرض قدراً مرهقاً من أعباء الإثبات والإجراءات القانونية على ضحايا الاغتصاب؛ مما يغلق الباب، عملياً، أمام إمكانية تقديم الشكاوى، مما يعكس شلل القوانين وانعدام فاعليتها، الأمر الذي يؤثر سلباً على مدى انتشار العنف وتوسّع دائرته. وكانت Human Rights Watch قد طالبت السلطة الوطنية الفلسطينية، وكأولويةٍ ملحةٍ، بمنع العنف ضد النساء والفتيات، والمحاسبة على جرائم العنف؛ عبر التحقيق الفعّال والملاحقة القضائية، وضرورة سنّ قوانين تُجرّم جميع أشكال العنف الأسريّ، وإلغاء الأحكام القانونية التي تعمل على إدامة العنف ضد النساء والفتيات؛ أو التسامح تجاهه. وقد أوضح التقرير أن: "السلطة الوطنية الفلسطينية" تنظر إلى الأمن ضمن السياق المتعلق بالاحتلال فقط، وتتجاهل تماماً المشكلة الأمنية الحقيقية التي تواجه النساء داخل بيوتهن، وعلى هذا النحو تمتنع "السلطة الوطنية الفلسطينية" عن اتخاذ التدابير اللازمة لمنع العنف ضد المرأة والتحقيق في حوادثه، وإنزال العقاب بمرتكبيه مما يضع حياة النساء وصحّتهن موضع الخطر، بل تُنكر السلطة على الضحايا ما يقرره القانون الدولي لحقوق الإنسان من حقّهن في "عدم التمييز" وفي "المعالجة القضائية الفعّالة" للإساءات التي تصيبهن.

ومن الأسباب المباشرة لمشاكل النساء في قطاع غزة: الفقر المدقع؛ الذي يعشن فيه ويحاولن أن يتحايلن عليه في سبيل عيشٍ مقبول، فلقد أشارت دراسةٌ لـ "مركز شئون المرأة" (2006) حول "واقع النساء في المناطق الريفية في مواصي رفح" إلى أن النساء يعشن فقراً مدقعاً، إذ يبحثن عن مصدر أملٍ وحمايةٍ لأسرهن من خلال بحثهن عن الاحتياجات الأساسية التي تلبي أدنى متطلبات العيش المستور، كما عرضت الدراسة سوء أحوال النساء وشعورهن بعزلةٍ اجتماعيةٍ رغم الانسحاب الإسرائيلي من مناطق سكناهن، ولازلن يُعانين من الآثار النفسيّة التي خلّفها الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون من حواجز وتفتيشاتٍ وعزلٍ وانتهاكاتٍ لكرامتهن وحريّاتهن وأسرهن، لذا؛ طالبن بتكثيف الدعم النفسيّ، وناشدن المؤسسات النسوية والمهتمة بمساعدتهن من خلال مشاريع مدرّةٍ للدخل، وتمكينهن؛ إذ أن الفقر يُكبّل النساء ويجعلهن عرضةً لأنواعٍ متعددةٍ من العنف، ويجبرهنّ على القبول بمستوياتٍ دنيا في العمل والمعاملة؛ كي يحصلن على أقلّ القليل لهنّ ولأسرهن، بل ويجعلهن يتجاهلن احتياجاتهن كنساءٍ في سبيل توفير لقمة العيش لأطفالهن ورعايتهم.

وقد عرض "لؤي شبانة" و"جواد الصالح" (2008) في دراسةٍ بعنوان "تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخّلات المطلوبة" أن المشاركة في القوى العاملة متدنية عموماً في الأراضي الفلسطينية، وتنخفض مشاركة النساء في عملية الإنتاج بشكلٍ كبيرٍ؛ خاصةً في قطاع غزة، كما بيّنت الدراسة أن تدنّي المشاركة النسوية يعود لأسبابٍ اجتماعيةٍ وثقافيةٍ واقتصاديةٍ تتمثل في محدودية الأنشطة الاقتصادية التي تُنافس عليها المرأة.

وفي إطار مشاركة النساء في حقل الإعلام وقدرتهن على تغطية قضايا المرأة الفلسطينية إعلامياً؛ فقد قادت الأحداث المتعاقبة وعدمُ استقرار الأوضاع في قطاع غزة إلى انتكاسةٍ غير مسبوقةٍ لدى الإعلاميات الفلسطينيات، فقد عرضت "هداية شمعون" (2009) الواقع المهنيّ للإعلاميات الفلسطينيات في قطاع غزة حيث أن 53 إعلامية فلسطينية من مجموع 100 إعلامية فقدن مواقعهن الوظيفية في وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية؛ نتيجة أحداث حزيران 2007، وتمّ إغلاق العديد من المؤسسات الإعلامية، وهذا يشكّلُ انتكاسةً خطيرةً وغير مسبوقةٍ في تاريخ الإعلاميات الفلسطينيات. وأوضحت الدراسةُ أن الإعلاميات الفلسطينيات يعملن دون عقد عملٍ يحفظ حقوقهن بنسبة 49.2٪. وبيّنت نتائج الدراسة أن هنالك شعوراً عاماً بالتمييز بين الإعلاميين والإعلاميات، حيث أكدّت 23.7٪ منهن هذا الشعور. كذلك هنالك تميزٌ من قبل نقابة الصحافيين تجاه الإعلاميات؛ حيث أن 84.7٪ من الإعلاميات ليس لديهن عضوية في نقابة الصحافيين، ولا يوجد أي تمثيل للإعلاميات في مجلس نقابة الصحافيين.

وقد شرحت "نعمة أبوحلو" (2008) أهمية دور القيادات النسوية في المجتمع الفلسطيني من خلال دراسةٍ معنونة بـ: "المهارات الاجتماعية وعلاقتها بالقدرة على اتخاذ القرار لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني"؛ وأظهرت الدراسةُ أن مستوى المهارات الاجتماعية لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني جيد بنسبة 67,1٪، وأن مهارة الضبط الاجتماعي كانت المهارة الأعلى بنسبة 81,2٪، يليها، بفارقٍ كبيرٍ، التعبير الاجتماعي بنسبة 65,4٪، وجاءت، في المرتبة الأخيرة، مهارةُ الحساسية الاجتماعية بنسبة 49,8٪. كما أشارت

الدراسة إلى أن مستوى القدرة على اتخاذ القرارات مرتفعٌ لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني؛ حيث بلغ نسبة 76,5٪.

"سلوى ثابت" (2006) و"نعمة أبو حلو" (2008) أفادتا أن دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المرأة الفلسطينية هو دورٌ جيدٌ لكن مازالت منظمات المجتمع المدني تُركّز بشكلٍ واضحٍ على سدّ الاحتياجات العملية للنساء، مثل: الخدمات الصحية، الإغاثة، ومتطلبات الحياة اليومية، ولم تركز بما يكفي على الجانب التنموي. وكذلك وجود فروق في دور منظمات المجتمع المدني في إعداد وتدريب وتنمية المرأة الفلسطينية تُعزى بشكلٍ كبيرٍ لمتغيّر الجنس. وحول دور المرأة في المشاركة السياسية أكدت دراسة "المصري" و"إسليم" (2008) أن مستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كان ضعيفاً بنسبة (48,4٪) من مجموع العيّنة، وأن النساء المطلّقات هنّ الأكثر تعليماً، والنساء اللواتي ينتمين إلى الأحزاب السياسية هنّ الأكثر مشاركةً في العمل السياسي، وأن أهمّ المعيقات أمام مشاركة المرأة في العمل السياسي تتمثل حسب الترتيب، بـ: المعيقات الذاتية ثم المعيقات الدينية، والسياسية، والاجتماعية الثقافية، والاقتصادية، والقانونية.

وأظهرت "هداية شمعون" (2006) أن نسبة النساء المنتميات لأحزابٍ سياسيةٍ هي 15٪ مقابل 85٪ من النساء لاينتمين لأيٍّ من الأحزاب السياسية، وأن ما نسبته 42٪ من النساء يعتقدن أن العمل في السياسة يُحسّن من مكانتهنّ في المجتمع؛ في حين تعتقد 37٪ أن المشاركة لن تؤدي إلى تأثيرٍ إيجابيٍ في حياة النساء. أما بالنسبة لمعيقات المشاركة فكانت تتمثل في الحيّز الخاص المتمثّل في الأسرة والمحيط، وهناك معيقاتٌ تتعلق بالحيّز العام المتمثّل في الثقافة السائدة، والأوضاع الاقتصادية، والتمييز القانوني.

"هالة منّاع" (2006) في دراستها بعنوان: "مشاركة النساء في المجالس المحلية في قطاع غزة" عرضت تحليلاً من وجهة نظر النوع الاجتماعي، جاء فيه أن المعيق الرئيسي أمام تعيين النساء هو القرار غير الملزم لإضافة عنصرٍ نسويٍ في كافّة المجالس المحلية، والمشكلة أن هذا القرار لم يُطبّقْ؛ حيث افتقر لآليات التنفيذ الملزمة. كما أوضحت الدراسة أن نسبة تواجد النساء في الهيئات المحلية لا تؤشر أو تدل على مشاركة فعلية. وتوصّلت الدراسة إلى أن 85,6٪ من النساء لم يشعرن بأيّ دورٍ إيجابيٍ للمجالس المحلية في حياتهن. ولم يكن للبلديات اهتماماً خاصاً بتطوير وضع المرأة، حيث صرّحت بذلك 73,3٪ من النساء المبحوثات.

استنتاجات:

بناءً على مراجعة وتحليل الأدبيات ذات العلاقة؛ يمكن تلخيص الأسباب المباشرة لمشاكل النساء في قطاع غزة بالآتي:

- وجود الاحتلال الإسرائيلي وممارساته واعتداءاته العنيفة تجاه الشعب الفلسطيني عموماً؛ والنساء الفلسطينيات خصوصاً.
- الثقافة الذكورية المسيطرة على المجتمع الفلسطيني، والتي تتضمن العادات والتقاليد المجتمعية.
- سيطرة اتجاهات اجتماعية منحازة ضد المرأة (وعدم العدالة والمساواة الجندرية) على مستوى العائلة في تفضيل الذكور على الإناث أو في أماكن العمل بالتمييز في الأجور.
- ارتفاع خط الفقر في المجتمع الفلسطيني (90٪).
- نقص المواد اللازمة وارتفاع الأسعار.
- قلّة تواجد القيادات النسوية في مواقع صنع القرار والتخطيط للاستراتيجيات.
- نقص مصادر المعلومات عن الخدمات المتوفرة.
- هشاشة المجتمع المدني وقدرته على تمثيل النساء، وضعف حملات الضغط والمناصرة تجاه قضايا النساء.
- ضعف الإعلام في توثيق وفضح جرائم الاحتلال ضد النساء والعائلة والممتلكات ومصادر العيش.

3-3-2 الأسباب غير المباشرة:

- المرأة والنزاع المسلّح:

أشارت دراسة "المرأة والنزاع المسلّح" ضمن المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية (2006) أن المواثيق الدولية نصّت على احترام حقوق الإنسان في وقت السلم والحرب، فقد حدد منهاج عمل "بيجين" (الذي اعتمده المؤتمر الرابع المعني بالمرأة) أن عدم احترام حقوق الإنسان للمرأة، وعدم كفاية تعزيز هذه الحقوق وحمايتها على أنها "من دواعي القلق الخطير" وكرّر منهاج العمل التأكيد على أن حقوق الإنسان للمرأة تشكّل جزءً من حقوق الإنسان العالمية وأن التمتّع الكامل بجميع حقوق الإنسان هو أمرٌ حاسمٌ لتمكين المرأة وتمتّعها بالاستقلال الذاتي.

أشارت "غادة أبو جيلب" (2008) في دراسةٍ قامت بها حول "أثر الحصار على الأسرة الفلسطينية من وجهة نظر المرأة" إلى تردّي الأوضاع الاقتصادية للأسرة سواءً على مستوى فقدان ربّ الأسرة للعمل أو نقص مستوى الدخل الشهريّ للأسرة، وكذلك معاناة الأسر من تراكم الديون، وغلاء أسعار السلع والبضائع بفعل الحصار. أما بالنسبة لأثر الحصار على الوضع الاجتماعي للأسرة؛ فقد أشارت العيّنة بنسبة 28,3٪ إلى زيادة حالات الزواج المبكر، وفي المقابل: اضطر عددٌ من الشباب إلى تأجيل زواجهم بسبب الحصار. كما ذكرت نسبة 30,5٪ من

المبحوثات حدوث حالات طلاقٍ داخل أسرهن. على صعيد الوضع النفسيّ للأسرة الفلسطينية أعربت حوالي 60,5٪ من العيّنة أن معدل العنف ضد المرأة والطفل قد زاد خلال فترة الحصار. كما أشارت العيّنةُ المبحوثةُ إلى زيادة العصبية والتوتر والقلق داخل الأسر. وبالنسبة للوضع التعليمي: فقد ازدادت نسبة الرسوب بين الطلاب، أو حصولهم على معدّلاتٍ دراسيةٍ متدنيةٍ، وكذلك زيادة نسبة التسرّب من المدارس.

وعلى صعيد الوضع الصحيّ أشارت الدراسة إلى أن 58,7٪ من العيّنة اعتقدن أن الحصار تسبّب في عدم قدرة الأفراد على العلاج بالخارج، وكذلك عدم القدرة على توفير تكاليف العلاج. أما عن دور مؤسسات المجتمع المدني فترى نسبة 35,5٪ من العيّنة أن مؤسسات المجتمع المدني لا تقوم بدورها في التخفيف من آثار الحصار على الأسر: سواءً على مستوى العنف الموجّه ضد المرأة والطفل، أو الوضع الاقتصادي المتردّي للأسرة الفلسطينية.

وطبقاً لوكالة "الأونروا" فإن 44,9٪ من النساء الحوامل في قطاع غزة تعانين من نقصٍ في الحديد، مما يسبّب فقر الدم؛ نتيجةً لتدهور جودة الرعاية الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ وذلك خلال عام 2007، وكذلك نتيجة القيود التي تفرضها "إسرائيل" على حريّة حركة الفلسطينيين (يوسف إبراهيم 2008).

وفي مسحٍ عن مقدّمي الخدمات الصحية والمستفيدين منها أوضحت نتائجه أن نسبة المشاكل الصحيّة بسبب رعاية أمومة وطفولة أو تنظيم أسرة أو ولادة 17,5٪ في الأراضي الفلسطينية، بواقع 18,7٪ للضفة الغربية و14,4٪ لقطاع غزة. وعند دراسة نسبة المشاكل الصحيّة وتوزيعها على المرضى (حسب القطاع الصحيّ الذي توجهوا إليه للاستشارة الطبية) تشير البيانات إلى أن أعلى نسبةٍ من المرضى المتوجهين للقطاع الحكومي كانت بسبب رعاية الأمومة والطفولة أو تنظيم الأسرة أو الولادة بواقع 26,9٪. أما فيما يتعلق بالقطاع الخاص: فقد كانت نسبة الزيارات 14,4٪ بسبب رعاية الأمومة والطفولة أو تنظيم الأسرة أو الولادة؛ حيث توفّر العيادات والمراكز الصحية خدمة رعاية الحوامل بواقع 24,8٪. وأما فيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية: فكانت نسبة الزيارات بسبب الأمومة والطفولة أو تنظيم الأسرة أو الولادة 22,5٪، وتقدّم خدمة رعاية الحوامل بواقع 66,1٪ (الجهاز المركزي للإحصاء، 2005).

وأكد "مركز شئون المرأة" (2008) في دراسةٍ بعنوان: "أثر الحصار والانقسام السياسي على العلاقات الأسريّة والاجتماعية في قطاع غزة" أن العنف الأسريّ قد زاد بصورةٍ كبيرةٍ بعد الانقسام؛ بسبب الخلافات على الانتماءات السياسية أو بسبب الفقر والبطالة الناجّة عن الحصار، كما مزّق الانقسام أواصر كثيرٍ من الأسر.

وأظهرت دراسةٌ أخرى لـ "مركز شئون المرأة" (2007) بعنوان: "المرأة في قطاع غزة: حصارٌ، إفقار، وفلتان أمني" أن غالبية النساء رفضن الاقتتال الداخلي، وبتن مقيّداتٍ وقلقاتٍ من استنزاف مساحة حراكهن في الحيّز العام، وافتقدن عامل الأمان في حياتهن الخاصة والعامة. كذلك عكست الدراسة تعرّض النساء، شبه اليومي وعلى مدار شهور طويلة، للقصف، وآثار الحصار الذي حرم السكان من أبسط الاحتياجات، كذلك حالة الإفقار المتواصلة التي تُشكّل سبباً ونتيجةً لانتشار العنف الأسريّ، مما يزيدُ من معاناة النساء وأطفالهن. وشرحت "منى الشقنية" (2006) في دراسةٍ حول "التحوّلات الثقافية وانعكاساتها على ظاهرة العنف ضد المرأة في المجتمع الفلسطيني" أن: مظاهر العنف ضد المرأة هي: العنف البدني، الاقتصادي، اللفظي، الفكري، الجنسي والمعنوي. أما بالنسبة لمستوى العنف الموجّه ضد المرأة في المجتمع: فيختلف بناءً على عددٍ من المتغيّرات؛ سواءً: عمر المرأة، مستوى التعليم، نمط الأسرة ومكان السكن حيث أن العنف يُمارسُ بشكلٍ أكبر على المرأة الصغيرة في العمر، والأقل تعليماً والتي تعيش في أسرةٍ ممتدة، وكذلك على النساء في القرى. كما وأظهرت الدراسة تفاوت أسباب العنف والتي كان أهمها: أسباباً اجتماعيةً تليها الأسباب الثقافية والاقتصادية ثم الأسباب القانونية.

وأوضح "مركز العالم العربي للبحوث والتنمية" (2008) في استطلاعٍ حول "تأثير انقطاع الرواتب على النساء الفلسطينيات" أن حوالي 77٪ من الأسر (التي كانت الموظّفات تعيلهن قبل انقطاع الرواتب) قد حُرموا من تلك الإعالة. وأظهر الاستطلاع أن 89,2٪ من أفراد العيّنة لا يوجد لهم دخلٌ آخر وعلى المستوى الاجتماعي: تأثرت علاقات الموظّفات الأسريّة والاجتماعية سلباً بنسب تراوحت بين 50 إلى 90٪، وأن حوالي 78,7٪ لم يحصلن على أيّة معونة خارجية. وأخيراً: تبيّن أن نسبةً وصلت إلى 44,5٪ من العيّنة قد تأثرت اختياراتها السياسية جرّاء الحصار.

هذا وأفادت دراسةٌ لـ "مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة" (2007) بعنوان: "التمييز في العقوبة بين الرجل والمرأة في جريمة الزنا" أن الشريعة الإسلامية قد ساوت بين الرجل والمرأة؛ في حين أن القانون الساري يميّز في العقوبة بحيث تكون مشددةً على الزوجة الزانية ومخففةً على الزوج الزاني. كما أوصت الدراسة بوقف التمييز الواقع ضد النساء، كما هو وارد في بعض القوانين، لأن هذا التمييز يتناقض مع حماية حقوق الإنسان في المجتمع الفلسطيني، ويشكّل اعتداءً صارخاً على حقوق المرأة.

كما أوضحت الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان (2006) خلال بحثٍ عن "تحقيق المساواة الجنوسية في المنطقة الأورو- متوسطية: التغيير ممكن وضروري" أن التغيير هو أمرٌ ممكنٌ وضروريٌ أيضاً. ويشكّكُ البحثُ بالصورة النمطيّة السائدة حول المنطقة، والتي رسمتها المجتمعاتُ المحافظةُ والساكنةُ والمستندةُ إلى أفكار دينيةٍ وتقاليد غير قابلةٍ للتغيير، بأن النساء يعانين من القمع، وغيرواعياتٍ لما يدور حولهن. ويُظهر البحث أن التغيير ممكنٌ وأن القضايا الأكثر حساسية للنساء تتعلق بـ قوانين الأسرة، العنف المنزلي، الحقوق المرتبطة بالحمل والولادة، والكفاح من أجل تحقيق المساواة الجنوسية. كما يُظهر البحث أن التغيير ضروريٌ بسبب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها المجتمعات.

وأشار "كارم نشوان" (2005) في "دراسة نقدية ومقارنة حول "مشروع قانون الأحوال الشخصية" إلى أن قوانين الأسرة اتسمت، بالرغم من تعددها، بالتمييز الواضح ما بين الرجل والمرأة على أساس الجنس، خاصةً وأن القوانين الموروثة وُضعت بمضمونٍ ذكوريٍ كتعبيرٍ عن سياقٍ تاريخيٍ اقتصاديٍ-اجتماعيٍ ماضويّ، ولقد أسهم المبنى الذكوري للعلاقات الأسريّة في إلحاق أخطر الانتهاكات بالأسرة بوجهٍ عامٍ وبالمرأة بوجهٍ خاص، ومع انطلاقة الثورة التشريعية الشاملة التي شهدتها فلسطين منذ انتخاب المجلس التشريعي عام 1996 وحتى تاريخه سعت الحركةُ النسويةُ، وبدعمٍ من الأحزاب السياسية، إلى وضع قوانين الأسرة على سلّم الأولويات في إطار المطلب الشرعيّ بتعديلها وتوحيدها، بما يعزّز المساواة ما بين الرجل والمرأة.

الاستنتاجات:

بناءً على مراجعة وتحليل الأدبيات ذات العلاقة يمكن تلخيص الأسباب غير المباشرة لمشاكل النساء في قطاع غزة بالآتي:

- عدم استقرار الوضع السياسي في المنطقة.
- الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة.
- عدم استقرار الوضع الفلسطيني الداخلي.
- فرض العزلة الدولية على قطاع غزة منذ فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية للعام 2006.
- عدم وجود بيئة قانونية سليمة تخدم قضايا النساء.
- الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقتصادية.
- الزيادة السكانية العالية (3.4٪).

4-3-2 الآثار المترتبة على النساء:

عرض "فضل أبو هين" (2008) في دراسةٍ بعنوان: "الحصار الإسرائيلي وتأثيراته النفسيّة على السكان الفلسطينيين في غزة" أن 55٪ من مجموع السكّان يعانون من قلقٍ متوسطٍ مقابل 42٪ من حالات الاكتئاب المتوسط، ويحتاج كلٌ منهما لإرشادٍ وتدخلٍ نفسيّ، وأن 12٪ من السكان يعانون من قلقٍ شديدٍ وأن 9٪ من السكان يعانون من اكتئابٍ شديدٍ بحاجةٍ شديدةٍ وماسةٍ للعلاج؛ والطبّ النفسيّ، وأنه لا تتوافر أماكن ترفيه وتعبير عن الذات في ظلّ الحصار؛ وما نتج عنه من انقسامٍ داخليٍ فتّت المجتمع الفلسطيني ونتج عنه حالةٌ من الكراهية والتشفّي بعضنا ببعض، وأن 60٪ من الآباء أصبحوا أكثر عنفاً وعصبيةً ضد الأم، و77٪ من الأمهات أصبحن أكثر عصبيةٍ مع الأب والأبناء بفعل الحصار، و84٪ من الأمهات أصبحن أكثر خوفاً وعزلةً عما قبل.

وفي إطار آثار الحرب على الصحة النفسيّة للوالدين أظهرت "راوية حمام" (2009) أن متوسط تعرّض الوالدين للأحداث الصادمة بلغ حوالي 14 حدثاً صادماً لكل فرد، ونسبة تعرّض الذكور للحدث الصادم أقل من نسبة تعرّض الإناث، حيث بلغت الأولى 95٪ مقابل 98٪ للإناث، وأن ما نسبته 97,2٪ من الوالدين لم يشعروا بالأمان داخل بيوتهم خلال الحرب، وأنهم غير قادرين على حماية ذويهم، وأكدت "ميرفت مقبل" و"وفاء يونس" (2008) في دراسةٍ سلّطت الضوء على "الآثار النفسيّة والاجتماعية للنساء الفاقدات لأبنائهن فترة الفلتان الأمني وجراء الاحتلال الإسرائيلي" أن النساء، موضوع الدراسة، بحاجةٍ للدعم النفسيّ أكثر من الدعم الماديّ لمساندتهن. كما أكدت الدراسة أن مشاعر الحقد والانتقام وعدم قبول الآخر لازالت متأججةً في قلوب الأمهات الفاقدات، ولديهن مشاعر مختلطة تجاه مقتل أبنائهن نتيجة الاقتتال بين "فتح" و"حماس" إذ لا يشعرن بالفخر؛ كون أبنائهن ليسوا شهداء.

وأشارت "آمال طالب" (2008) في دراستها المعنونة: "درجة إشباع الحاجات الأساسية وعلاقتها بدرجة التوافق الزواجي" أن الحاجة إلى تقدير الذات حصلت على أعلى درجة إشباعٍ، وجاءت الحاجةُ للأمن كأقلّ الحاجات إشباعاً؛ وذلك نتيجة الاجتياحات، وسياسة الاغتيالات، وكذلك نتيجة الصراعات الداخلية، والنزاعات الحزبية. وجاءت هذه النتيجة عكس ما ذهب إليه "ماسلو" من أن الإشباع في الحاجات الدنيا يكون أكبر

من الإشباع في الحاجات العليا.
أظهر "سلامة زعيتر" (2007) خلال دراسةٍ بعنوان "البعد السوسيولوجي لعمل المرأة وأثره على مكانتها في المجتمع" أن عمل المرأة ساهم في تحقيق وضعٍ اجتماعيٍ مرموقٍ لها، ووجود علاقةٍ طرديةٍ بين القيم المختلفة والبعد السوسيولوجي لعمل المرأة.

وفي إطار صحة المرأة؛ فقد أوضح شبانه (2009) أن نسبة الإجهاض بلغت 7.1٪ في الأراضي الفلسطينية، بواقع 6.4٪ في الضفة الغربية و8.1٪ في قطاع غزة في العامين 2005 و2006، وأن نسبة العمليات القيصرية التي سُجلت في مستشفى "الشفاء" وصلت إلى 32٪ في نهاية العام 2008 و29٪ في يناير 2009 من مجمل الولادات التي تمّت في تلك الأشهر، علماً بأن متوسط النسبة في الأوضاع الاعتيادية كانت تصل إلى 15٪، وأشار شبانة أن هناك ارتفاعاً في عدد الولادات في يناير 2009 ليصل إلى 5000 حالةً مقارنةً بالمعدّل الاعتيادي الشهري قبل الحرب وهو 4000 حالة، وقد يُعزى هذا الارتفاع إلى زيادةٍ في عدد الولادات الخدّج خلال الحرب، ومن جهة المستفيدات؛ ترى معظم النساء (85.6٪) من اللواتي لم يتلقين رعايةً صحيّةً بعد الولادة أن عدم وجود مشاكل صحيّةٍ بعد ولادتهن هو السبب الرئيس لعدم تلقيهن رعايةً صحيةً بعد الولادة. بينما تبيّن أن عدم توفر الخدمة كان سبباً أيضاً، وراء عدم تلقيهن رعايةً بعد الولادة حيث بلغت النسبة 38.6٪ في الأراضي الفلسطينية، وترتفع في قطاع غزة بمقدار 4 أضعاف عنها في الضفة الغربية (44٪، 10.8٪).

وأشارت "سهاد عبيد" (2006) في دراستها التي تناولت "الضغوط النفسيّة والرضا الوظيفي للمرأة في الوظائف القيادية في قطاع غزة" إلى أن نسبة النساء العاملات في الوظائف القيادية التي تتعرّض للضغوط النفسيّة هي 61٪، وأن نسبة الرضا الوظيفي بلغت 66٪، وأن الضغوط النفسيّة التي تتعرّض لها المرأة الفلسطينية تتمثل في: الضغوط السياسية، ضغوط الأسرة، ضغوط العمل، ضغوط المجتمع، وضغوط الفترة الحالية؛ والمتمثلة في الفلتان الأمني والضغوط الاقتصادية، وأنه كلما زادت ضغوط العمل كلما قلّت نسبة الرضا الوظيفي عند المرأة المتزوّجة؛ والتي تعاني أكثر من ضغوط الأسرة، حيث العادات والتقاليد التي تُحمّل المرأة مسئوليات البيت؛ بالإضافة إلى مسؤوليات العمل.
وأوضحت "اليونيفيم" (2009) أن أكبر المشاكل الصحية التي تعاني منها النساء هي الصدمات والضغوطات النفسيّة الناجمة عن الحرب.

استنتاجات:

بناءً على مراجعة وتحليل الأدبيات ذات العلاقة يمكن تلخيص الآثار الواقعة على النساء في قطاع غزة بالآتي:
- تمييزٌ بين الذكور والإناث.
- صورةٌ سلبية للمرأة في وسائل الإعلام.
- تبعاتٌ نفسيةٌ اجتماعية.
- تبعاتٌ صحية.
- تهميش النساء وضعف الاستفادة منهن كمصدرٍ بشري في عملية التنمية المجتمعية.
- ازدياد الفجوة المعرفية والعملية لدى النساء.

2-4 نموذج شجرة المشكلة للنساء المعرضات للخطر في قطاع غزة

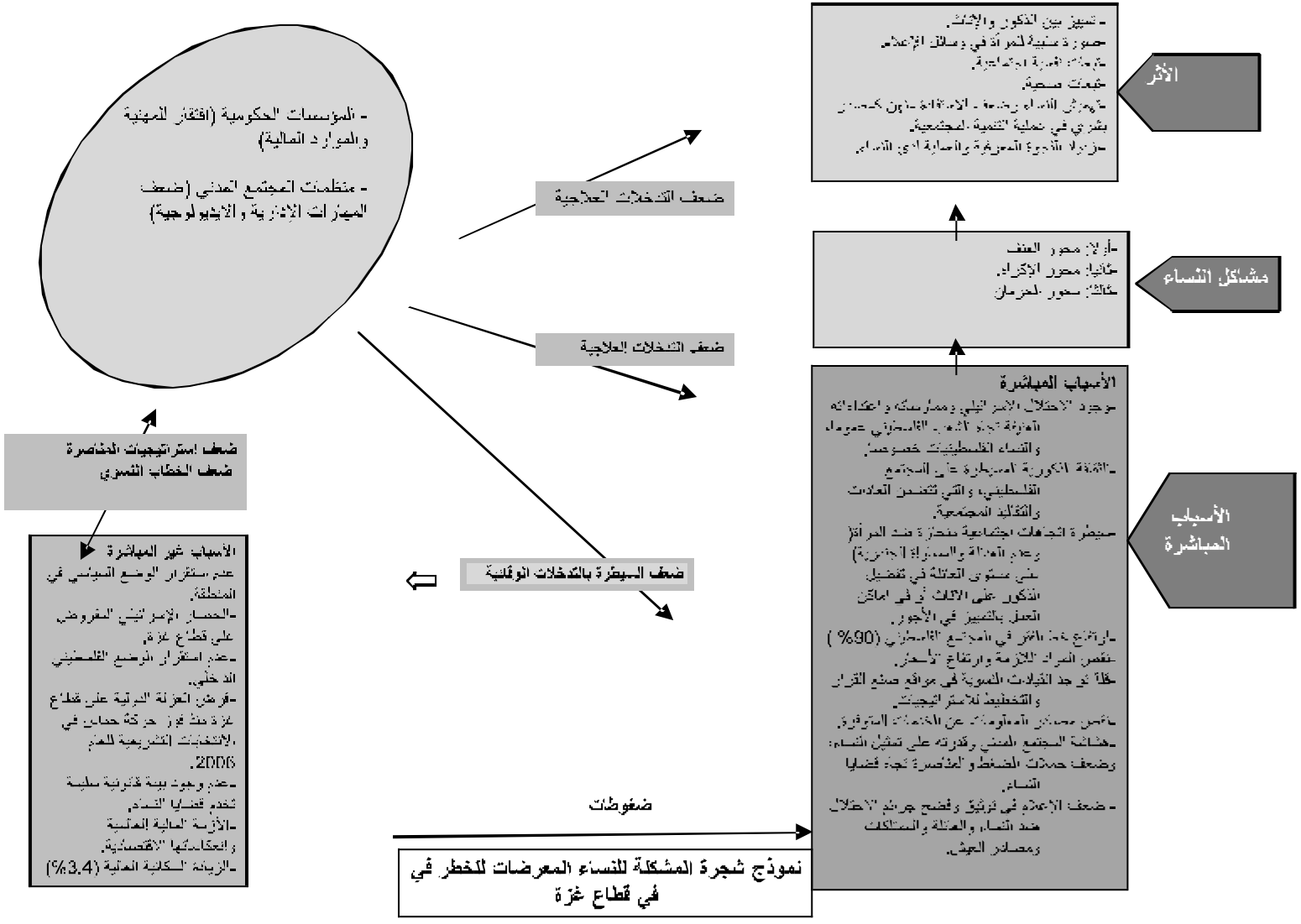

منهجية وخطوات وأدوات إجراء البحث

3- منهجية وخطوات وأدوات إجراء البحث:

3-1 منهجية البحث:

استند البحث على المنهج الوصفي التحليلي،وذلك لتحليل الصورة الشاملة والمتكاملة لحالة النساء في قطاع غزة كما استند إلى المنهج التنبؤي؛ وذلك لتحديد أولويات قضايا ومشاكل المرأة؛ لمساعدة صانعي القرار في المؤسسات النسوية والجهات المانحة في وضع السياسات والتدخّلات الملائمة لتحسين وضع النساء في قطاع غزة.

3-2 أدوات البحث:

استخدمت الدراسة عدة أدوات للبحث:

3-2-1 مراجعة الأدبيات

حيث تمّت مراجعة 40 دراسةً وبحثاً وورقة عمل عن المرأة الفلسطينية في كافّة المجالات منذ عام 2005 وحتى 2009،كذلك تمّت الاستعانة بتقارير ودراساتٍ عربيةٍ وأخرى صادرةٍ عن مؤسساتٍ حقوقية، وتمّ تفصيل ذلك في بداية الدراسة.

3-2-2 الاستبانة:

تمّ تصميم استبانة البحث كأداة من أدوات البحث العلمي التي تقيس البيانات الكميّة؛ حيث تمكّن فريق البحث من تصميم استبانةٍ للنساء وأخرى للرجال، في محاولةٍ لقياس اتجاهات وآراء النساء والرجال في تحديد أولويات قضايا النساء في قطاع غزة، وقد احتوت الاستبانة على تعريفٍ بالدراسة والبيانات الشخصية والديمغرافية، واحتوت استبانة النساء على 60 سؤالاً شاملاً كافّة المشاكل الاجتماعية والنفسيّة والاقتصادية والثقافية التي تعاني منها النساء، بينما اشتملت استبانة الرجال على 25 سؤالاً في مشاكل وقضايا النساء.

وبخصوص الاستبيانات: فقد احتوت على أسئلةٍ مفتوحةٍ وأخرى مغلقة؛ مبنيةٍ على (Lick ert scale) تتم الإجابة عليها بالاختيار للتعدّد، وذلك بإعطاء قيمة من صفر-4.

ساهمت 7 باحثات ميدانيات ،كميسّرات في جلسات النساء والرجال، وقُمن بتعبئة الاستبيانات،ومن ثم استثمار الوقت بمجموعةٍ مركّزة اطلعن فيها على آراء وتوجّهات النساء والرجال تجاه قضايا النساء في قطاع غزة. ويضم التقرير التالي أبرز ماقالته النساء، وماقاله الرّجال في هذه المجموعات، بالإضافة لأهم ملاحظات الباحثات على المجموعات وعلى المؤسسات المضيفة.

تمّ التعاون والتنسيق مع المؤسسات الشريكة حسب معايير معيّنة، يتمثل الأول بالتقسيم الجغرافي،والثاني يتمثل بصفات العيّنة كالتالي:

المعيار الأول: التقسيم الجغرافي:

تمّ تقسيم محافظات غزة إلى (5) محافظات تشمل: غزة-الشمال- الوسطى- خان يونس- رفح. وتم تقسيم كل محافظةٍ كالتالي:

- **محافظة الشمال:** (جباليا- جباليا البلد -بيت حانون).
- **محافظة غزة:**

- الشرق ويشمل: (الشجاعية - التفاح - الزيتون - الشعف - جبل الريس).

- الغرب وتشمل: (تل الهوا -الشيخ عجلين -مخيم الشاطئ-الميناء).
- الشمال وتشمل: (الشيخ رضوان -منطقة الزرقاء -الجلاء). -الجنوب وتشمل:(الصبرة- الدحاديح).
- الوسط وتشمل: (الرمال -الدرج - البلد - الساحة -شارع الوحدة). "

- **محافظة الوسطى:**
- جحر الديك - وادي غزة - المغازي المصدّر.
- دير البلح وتشمل (المدينة -المعسكر).
- النصيرات - منطقة الزهرة- منطقة المغراقة - منطقة الزوايدة.

- **محافظة خان يونس:**
- المنطقة الشرقية: القرارة- خزاعة- عبسان (القديمة والجديدة) -بني سهيلا -منطقة الفخّاري.
- منطقة وسط خان يونس: خان يونس البلد- قيزان النجار- السطر الشرقي والغربي. -المنطقة الغربية: مواصي خان يونس - المجيدة- حسن النجار. "

- **محافظة رفح:**
- بلدة الشوكة.
- بلدة النصر.
- بلدية رفح وتشمل:
  - المدينة (حي السلطان - المواصي -رفح الغربية).
  - حيّ المخيمات الشابورة.
  - المنينة -منطقة التنّور -حيّ السلام - البرازيل.

المعيار الثاني بحسب المواصفات التالية:

- رجل: من 20-50 عاماً (طلبة- عاملون- عاطلون عن العمل).
- نساء: من 20-50 عاماً (طالبات- عاملات- ربّات بيوت).

وتم تحديد عدد النساء والرجال لكل مؤسسةٍ بحسب توزيع العيّنة.

3-3 مجتمع وعيّنة الدراسة:

- تم تحديد مجتمع الدراسة بقطاع غزة كحدودٍ جغرافية تشمل محافظاته الخمس، ومن بداية العام 2005 كإطارٍ زمنيٍ، شاملاً النساء الفلسطينيات من 20-50 عاماً (طالبات-عاملات- ربّات بيوت). والرجال من 20-50 عاماً (طلبة- عاملون- عاطلون عن العمل). لقد بلغت مجتمعات الدراسة للنساء والرجال (109.537) و(112.647) على التوالي.
- تم احتساب عدد العيّنة التمثيلية للنساء والرجال باستخدام الحاسب الآلي لحساب حجم العيّنات عند معدل ثقة (Confidence Level) 95٪ ومسافة ثقة (Confidence Interval) 5% وبالتالي؛ يمكن تعميم النتائج على المجتمعات الكليّة لهؤلاء النساء والرجال. بلغت العيّنة التمثيلية لكلٍ من النساء والرجال 383.
- تم توزيع العيّنة التمثيليّة بحيث تحمل نفس مواصفات مجتمع الدراسة فيما يتعلق بالعمر والمنطقة الجغرافية والمهنة للنساء والرجال.
- تمّ الاعتماد في الوصول للفئة المستهدفة على باحثاتٍ ميدانياتٍ تمّ تدريبهن وإيفادهن إلى المؤسسات الأهلية بحسب موقعها الجغرافي، وإمكاناتها لتوفير العيّنة بالشروط الواردة أعلاه. وقد تمّ التعاون مع 18 مؤسسةٍ أهليةٍ لتعبئة الاستبيانات، و(38) مؤسسةٍ لتنفيذ مجموعات العمل المركّزة.

جدول (1): توزيع مجتمع الدراسة للنساء على محافظات قطاع غزة

1	غزة	36982
2	خان يونس	21689
3	محافظة الوسطى	16179
4	الشمال	21394
5	رفح	13293
	المجموع	109537

جدول (2) توزيع عيّنة الدراسة للنساء على محافظات قطاع غزة

1	غزة	129
2	خان يونس	76
3	محافظة الوسطى	5 7
4	الشمال	75
5	رفح	46
	المجموع	383

جدول (3): توزيع مجتمع الدراسة للرجال على محافظات قطاع غزة

1	غزة	38030
2	خان يونس	27304
3	محافظة الوسطى	16638
4	الشمال	22000
5	رفح	13518
	المجموع	112647

جدول (4): توزيع عيّنة الدراسة للرجال على محافظات قطاع غزة

1	غزة	129
2	خان يونس	76
3	محافظة الوسطى	57
4	الشمال	75
5	رفح	46
	المجموع	383

3 – 4 العمل الميداني:

1 – 3–4 فريق العمل الميداني:

تم اختيار 6 باحثاتٍ ميدلياتٍ وميسّرات جلسات من باحثات "مركزشئون المرأة" الخبيرات في العمل الميداني، وذوات الخبرةفي هذا المجال.

2 – 3–4 تدريب فريق العمل:

تمّ تنظيم يومٍ تدريبيٍ للباحثات المشاركات في الدراسة، وتم عرض فكرة الدراسة والمراحل التي تمّت ابتداءً من عرض شجرة المشكلة إلى أدوات البحث العلمي التي تمّ اعتمادها في الدراسة. كما تمّت مراجعة استبانة الدراسة وشرح كافّة التساؤلات التي يمكن أن تكون ردّ فعلٍ من قبل الفئات المستهدفة. كما تمّ توضيح آلية هذه الدراسة في التعامل مع مؤسسات المجتمع المدنيّ لتوفير عيّنة الدراسة بحسب معايير العمر والمنطقة الجغرافية والمهنة والعدد لكل مجموعة من النساء أوالرجال. وتم أيضاً التأكيد على الاستفادة من هذه المجموعات بعد تعبئة الاستبانة معهم بشكلٍ جماعيٍ، وتنظيم مجموعةٍ مركزةٍ لمناقشة القضايا التي طُرحت وتدوين ملاحظات وأقوال الفئة المستهدفة، وتقديم آرائهم ووجهات نظرهم لذلك.

3 – 4–3 آلية العمل الميداني:

- **تنسيق العمل الميداني:**

تم التنسيق والتشبيك مع 18 مؤسسةٍ أهليةٍ تشمل محافظات قطاع غزة للمساهمة في تجميع الفئات المطلوبة بحسب مواصفات عيّنة

الدراسة؛ والتي بلغت 383 لكلٍ من النساء والرجال.

- **الاستبيانات:**

استغرق جمع البيانات الخاصة باستبيانات الدراسة من تاريخ 7/6 ولغاية 18/6/2009 وتمّت مراجعة والتأكد من كافّة الاستبيانات التي تمّ استلامها، حيث تمّ استبعاد التالف منها أو الفاقد وغير المستوفي للشروط، وكانت كما يلي: - النساء: تمّ استلام (387) استبانة و(4) فاقد. - الرجال: تمّ استلام (332) استبانة و(51) فاقد.

- **إدخال بيانات الاستبيانات:**

تم إدخال البيانات وتحليلها كالتالي:

- وضع تقديرات رقمية لاستجابات عيّنة الدراسة.
- إدخال التقديرات الرقمية على برنامج التحليل الإحصائي SPSS.
- استخدام المعالجات الإحصائية الخاصة في البرنامج؛ والتي تناسب تساؤلات الدراسة وهي:
- التكرارات.
- المتوسطات الحسابية.
- الأوزان النسبية حسب للتوسطات الحسابية.
- استخراج بعض الرسومات الإحصائية مثل الأعمدة التكرارية.
- تفسير النتائج.

بالإضافة إلى التحليل الإحصائي الوصفي تمّ عمل تحليل الاخدار الخطّي المتعدد؛ وذلك لمعرفة أولويات القضايا النسوية التي يتوجب على مؤسسات المجتمع المدني التعامل معها.

- **مجموعات العمل المركّزة:**

تم تنظيم (38) مجموعة عمل مركّزة كأحد أساليب البحث الكيفي؛ للحصول على معلوماتٍ عميقةٍ ونوعيةٍ لدمجها مع نتائج تحليل الاستبيانات؛ من أجل معلوماتٍ موضوعيةٍ مبنيةٍ على الدليل في تناولها للقضايا والمشاكل التي تعاني منها النساء في قطاع غزة. لقد شارك في المجموعات المركّزة حوالي 82 مشارك/ة من متخصصين وخبراء؛ كلٍ في مجال تخصصه، وتمّ تسجيل كافّة الحوارات والمداخلات وإجابات الأسئلة الخاصة بالبحث حسب التخصص، ومن ثمّ: قامت كل باحثةٍ بتفريغ اللقاء كاملاً وتحديد الإجابات لكلّ سؤالٍ من أسئلة المجموعات المركّزة في الجدول المخصص لذلك.

في هذا السياق؛ تمّ التنسيق وتنفيذ مجموعات مركّزة للفئات التالية:

- متخصصين اجتماعيين ونفسيين.
- خبراء في مجال المرأة والتنمية.
- ممثلاتٍ عن مؤسساتٍ نسوية.
- إعلاميين وإعلامياتٍ وكُتّاب.
- ممثلين عن القطاع المدني والخاص.
- ممثلين عن مؤسساتٍ حقوقية.
- نساء ورجال بنفس مواصفات عيّنة الدراسة.

شملت الأسئلة التي تمّ طرحها في كلّ مجموعة من المجموعات المركّزة التالي:

1- **مجموعة مركزة للإعلاميات والإعلاميين:**

- ما مدى تنميط صورة المرأة كأنثى.
- ما مدى ضعف الإعلام في توثيق وفضح جرائم الاحتلال ضد النساء والعائلة والممتلكات ومصادر العيش.
- ما مدى إيجابية صورة المرأة في وسائل الإعلام.
- ما مدى تلبية المؤسسات الحكومية للمساهمة في حلّ مشاكل النساء.
- ما مدى تلبية مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في حلّ مشاكل النساء.

2- **مجموعة مركزّة لمؤسسات الصحة النفسيّة:**

- ما مدى التأثير على الحيّز الخاص للنساء خلال الاعتداءات الإسرائيلية. (خصوصية النساء)
- ما مدى تعرّض المرأة للإيذاء الجسدي الأسري.
- ما مدى تعرّض المرأة للإيذاء الجنسي الأسري.
- ما مدى تعرّض المرأة للإيذاء العاطفي أو النفسيّ الأسريّ.
- ما مدى تعرّض المرأة للتهديد بالعنف من أحد أفراد الأسرة.
- ما مدى تعرّض المرأة للقتل على ما يسمى "خلفية الشرف" من أحد أفراد الأسرة.
- ما مدى تعرّض المرأة لسفاح القربى من أحد أفراد الأسرة.
- ما مدى تعرّض المرأة للطلاق رغم إرادتها.
- ما مدى تعرّض النساء للإيذاء النفسيّ من الجيران.
- ما مدى تعرّض المرأة للاغتصاب.
- ما مدى تعرّض المرأة لمحاولة الاغتصاب.
- ما مدى تأثير مشاكل النساء على الحالة النفسيّة الاجتماعية.
- ما مدى تلبية المؤسسات الحكومية للمساهمة في حلّ مشاكل النساء.
- ما مدى تلبية مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في حلّ مشاكل النساء.

3- **مجموعة مركزة لمؤسسات وقيادات نسوية:**

- مدى تنميط صورة المرأة كأنثى.
- مدى حرمان المرأة من الاحتياجات الأساسية (مأكل ومشرب وملبس).
- مدى حرمان المرأة من الوصول لمصادر المعلومات عن الخدمات المتوفرة.
- مدى حرمان المرأة من الموارد المالية (الميراث- العمل- المصروف الشخصي).
- مدى حرمان المرأة من الوصول للموارد المتاحة (الخدمات الصحية - التعليمية - النفسيّة - تشغيلية)
- مدى حرمان المرأة من المشاركة في صنع القرار في الإطار العائلي والمجتمعي.
- مدى تأثير وجود الاحتلال الإسرائيلي وممارساته واعتداءاته العنيفة تجاه الشعب الفلسطيني عموماً؛ والنساء الفلسطينيات خصوصاً.
- مدى سيطرة الثقافة الذكورية على المجتمع الفلسطيني؛ والتي تتضمن العادات والتقاليد المجتمعية
- مدى سيطرة اتجاهات اجتماعية منحازة ضد المرأة (عدم العدالة وعدم المساواة الجندرية) على مستوى العائلة في تفضيل الذكور على الإناث أو في أماكن العمل بالتمييز في الأجور.
- مدى تواجد القيادات النسوية في مواقع صنع القرار والتخطيط للاستراتيجيات.
- مدى هشاشة المجتمع المدني؛ وقدرته على تمثيل النساء، وضعف حملات الضغط والمناصرة تجاه قضايا النساء.
- مدى تأثير استقرار الوضع السياسيّ في المنطقة على النساء.
- مدى تأثير الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة على النساء.
- مدى تأثير عدم استقرار الوضع الفلسطيني الداخلي على النساء.
- مدى التمييز بين الذكور والإناث.
- مدى إيجابية صورة المرأة في وسائل الإعلام
- مدى تأثير مشاكل النساء على الحالة النفسيّة الاجتماعية.
- مدى تهميش النساء وضعف الاستفادة منهن كمصدرٍ بشريٍ في عملية التنمية المجتمعية
- مدى اتساع الفجوة المعرفية والعملية لدى النساء.
- مدى تلبية المؤسسات الحكومية للمساهمة في حلّ مشاكل النساء.
- مدى تلبية مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في حلّ مشاكل النساء.

4- **مجموعة مركزة لممثلين عن مؤسسات قطاعٍ خاصٍ و مجتمعٍ مدني:**

- مدى ازدياد الفجوة المعرفية والعملية لدى النساء.
- مدى تلبية المؤسسات الحكومية للمساهمة في حلّ مشاكل النساء.
- مدى تلبية مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في حلّ مشاكل النساء.

5- **مجموعة مركزة للمؤسسات الحقوقية:**

- مدى تعرّض النساء لجرائم القتل خلال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.
- مدى تعرّض النساء لفقدان أو إصابة أحد أفراد العائلة المقرّبين خلال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.
- مدى تعرّض النساء للتشريد والانتقال من مكان السكن خلال الاعتداءات الإسرائيلية.
- مدى تعرّض المرأة للاستيلاء على ميراثها وأموالها الخاصة بها.
- مدى تعرّض المرأة للطلاق رغم إرادتها.
- مدى تعرّض النساء للضغوط العشائرية (زواج -طلاق).
- مدى تعرّض المرأة للاغتصاب.
- مدى حرمان المرأة من المشاركة في العمل النقابي.
- مدى حرمان المرأة المطلّقة من حقّها في حضانة الأطفال.
- مدى تأثير عدم وجود بيئةٍ قانونيةٍ سليمةٍ تخدم قضايا النساء.
- مدى تلبية المؤسسات الحكومية للمساهمة في حلّ مشاكل النساء.
- مدى تلبية مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في حلّ مشاكل النساء.

6- **مجموعةٌ مركزةٌ لنشطاء مجتمعيين في قضايا النساء والجندر:**

- مدى التأثير على الحيّز الخاص للنساء خلال الاعتداءات الإسرائيلية. (خصوصية النساء)
- مدى تحديد مجالات عمل المرأة.
- مدى إكراه المرأة على عدم الزواج.
- مدى إكراه المرأة على عملٍ لا يحترم كرامة المرأة.
- مدى إكراه المرأة على الزواج المتعدّد.
- مدى إكراه المرأة على ترك منزلها.
- مدى حرمان المرأة من التعليم.
- مدى حرمان المرأة من الموارد المالية (الميراث- العمل- المصروف الشخصي).
- مدى حرمان المرأة من الوصول للموارد المادّية (الخدمات الصحية - التعليمية - النفسيّة - التشغيلية).
- مدى حرمان المرأة من المشاركة في صنع القرار في الإطار العائلي والمجتمعي.
- مدى حرمان المرأة المطلّقة من حقّها في حضانة الأطفال.
- مدى سيطرة الثقافة الذكورية على المجتمع الفلسطيني؛ والتي تتضمن العادات والتقاليد المجتمعية
- مدى سيطرة اتجاهات اجتماعية منحازةٍ ضد المرأة (عدم العدالة والمساواة الجندرية) على مستوى العائلة في تفضيل الذكور على الإناث أو في أماكن العملً بالتمييز في الأجور.
- مدى هشاشة المجتمع المدنيّ وقدرته على تمثيل النساء، وضعف حملات الضغط والمناصرة تجاه قضايا النساء.
- مدى تأثير استقرار الوضع السياسي في المنطقة على النساء.
- مدى تأثير الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة على النساء.
- مدى تأثير عدم استقرار الوضع الفلسطيني الداخلي على النساء.
- مدى تأثير عدم وجود بيئة قانونية سليمة تخدم قضايا النساء.
- مدى تأثير الزيادة السكانية العالية على النساء.
- مدى التمييز بين الذكور والإناث.

- مدى إيجابية صورة المرأة في وسائل الإعلام
- مدى تلبية المؤسسات الحكومية للمساهمة في حلّ مشاكل النساء.
- مدى تلبية مؤسسات المجتمع المدنيّ للمساهمة في حلّ مشاكل النساء.

- **المقابلات:**

تمّ الاعتماد على المقابلة كأحد أدوات البحث الكيفيّ للحصول على معلوماتٍ وتفسيراتٍ أكثر دقّةٍ من متخصصين وخبراء؛ حيث تمّت مقابلة (6) شخصيات منها الاعتبارية، كخبراء في مجال التنمية والمرأة، وخبراء في مجال صحّة المرأة، وتأهيل ذوات الاحتياجات الخاصة، وعاملين في القطاع العام والخاص.

3-4-4 المشاكل والصعوبات التي واجهت العمل الميداني:

بعض المؤسسات كانت مرنةً ومتفاعلةً جداً في التعاون مع الميسّرات ووفّرت المكان والتجهيزات اللوجستية المناسبة من كراسي وأقلام وضيافة جيدة، وساهموا في مساعدة الميسّرات للفئة المستهدفة الأمية، أو من يجدون صعوبةً في القراءة والكتابة، كذلك التزموا بتوفير الفئة حسب المواصفات المطلوبة وبالعدد المطلوب؛ بينما بعض المؤسسات لم تكن بالمرونة المطلوبة والتعاون الأمثل للجلسات، وزاد أو قلّ العدد عن المطلوب، وهذا ما حدث مع إحدى مجموعات الرجال، ورغم ذلك؛ حاولت الميسّرات التدخّل بما يناسب وضع المؤسسة. غالباً؛ كانت المؤسسات متعاونةً وفاعلةً باستثناء عددٍ قليلٍ من المؤسسات؛ ومنها على سبيل المثال: مؤسسةٌ اعتذرت عن مجموعتين قبل موعد بدئهما بساعةٍ واحدةٍ فقط وتُعتبر هذه التجربة الأولى مع 18 مؤسسة أهلية في محافظات غزة الخمس لكنها تجربةٌ مثمرةٌ وجديرةٌ بالتوثيق، وتعميمها بالشكل الهادف ومايتناسب.

3-4-5 ملاحظات الباحثات الميدانيات:

- النساء لديهن القابلية للتحدّث عن مشاكلهن، ولو كانت حساسةً، ببعض الجهد من الباحثة؛ ولكن بضمان السرية.
- طالبت النساء أن يكون هناك توعيةً للرجال بقيمة المرأة ووجوب احترامها.
- النساء مهتمات جداً بأن يُثار مثل هذا البحث، ويأملن الكثير. - الفئة المستهدفة شديدةُ التباين في مستوى الوعي.
- هناك تعاونٌ كبيرٌ من قبل الفئة المستهدفة لمناقشة قضايا المرأة.
- ناقشت النساء والرجال بكل جرأةٍ واعترف الرجال ببعض الإجحاف بحق المرأة، ووصفوه بأنه إجحافٌ واضح.
- لدى الرجال الرغبة في التعرّف على نتائج الدراسة وكذلك النساء.
- رفض بعض الرجال قطعياً الإجابة على بعض الأسئلة مثل التحرّش الجنسي أو الحرمان من التعليم.
- بدا واضحاً على بعض النساء الإقرار بالعنف الجنسي؛ بالإشارة أو التمتمة بالإقرار ولكن بخوفٍ وحرصٍ عبّر عن ذلك.
- أكدت النساء على مشكلة حرمان السيدة من أطفالها في حال الطلاق، وذكرن حالتين أخذ فيهما الأطفال من والدتهما حال الولادة.
- لوحظ عند النساء سرعة الاستيعاب للموضوعات أكثر من الرجال.
- تمّ طرح موضوع الزواج المتعدّد بشكلٍ موسعٍ وكبير، وكان واضحاً على الرجال تأييدهم لفكرة الزواج المتعدّد إلا ما ندر منهم. - أكدت النساء أن بطالة الرجال ووقت الفراغ زادت من المشاكل الزوجية والأسريّة، وشكّلت ضغطاً إضافياً تجاههن.
- تأثرت النساء سلباً بثقافة الكوبونة، حيث جعلت الرجال اتكاليين، ويجبرون نساءهم على الخروج للبحث عن كوبونات في المؤسسات.

3-5 جمع وتحليل الوثائق:

للإجابة على أسئلة البحث من عدة مصادر متنوعة ومختلفة تمّ الرجوع للوثائق والتقارير والبيانات التي من الممكن أن تجيب على هذه الأسئلة وتُشكّل دعماً للإجابات التي تمّ الحصول عليها من المصادر الأخرى وتجعل كافّة الإجابات موضوعيةً وذات مستوىً عالٍ من الشفافية والمصداقية، وقامت إحدى الباحثات الميدانيات بالتوجّه وزيارة عدّة مؤسسات والحصول على وثائق ومعلومات متعلقةٍ بموضوع البحث، بالإضافة للمعلومات والوثائق الموجودة عبر الصفحات والمواقع الإلكترونية للمؤسسات الأهلية والحقوقية والحكومية، ومن ثمّ؛ عملت على تحليل هذه الوثائق باستخدام أسلوب تحليل المحتوى، والبحث عن إجابات للأسئلة التي تمّ الاتفاق عليها من قبل فريق البحث.

تحليل المعلومات والاستنتاجات

4- تحليل المعلومات والاستنتاجات:

4-1 المنهج الوصفي التحليلي:

تمّ جمع المعلومات الكميّة والكيفية خلال شهرمايو2009 حيث قام فريق البحث الميداني بتعبئة استبانتي البحث للنساء والرجال. كما نظّم (38) مجموعة مركزة،وكذلك (6) مقابلات مع نشطاء مجتمعيين. بالإضافة لملاحظة الباحثات الميدانيات ومراجعة الوثائق للإجابة على أسئلة البحث. لقد تمّ دمج الإجابات من المصادر المختلفة لكلّ سؤالٍ للوصول إلى استنتاجاتٍ موضوعية. وقد أقرّت عيّنة البحث بكافة المشاكل التي تعاني منها النساء ،بنسب متفاوتة، ولم تختلف كثيراً آراء الرجال عن آراء النساء، بل كل هنالك توافقاً في العديد من القضايا التي تمّ طرحها؛ باستثناء نسب ضئيلة تباينت في تشخيص مشاكل النساء في قطاع غزة.

يحتوى الجدول التالي إجاباتٍ على أسئلة البحث حسب مصادر المعلومات المختلفة وأدوات البحث الكمية والكيفية:

1- مشاكل النساء:

استنتاجات مشاكل النساء:

- تتعرّض النساء الفلسطينيات للقتل والإصابة والإعاقة والتشريد بسبب الاعتداءات الإسرائيلية بشكلٍ كبير جداً.
- تؤثر الاعتداءات الإسرائيلية على خصوصية النساء بشكلٍ كبير.
- قدرة المرأة ذات الاحتياجات الخاصة على التكيّف تقل بنسبة 10% حيث تجد صعوبةً شديدةً جداً من جرّاء الحصار ومدى إمكانية توفير الأجهزة المساعدة لها.
- تتعرّض المرأة للعنف الجنسي، غير أن الاعتراف به يُعتبر من التابوهات المجتمعية.
- هناك انتهاكٌ وحرمانٌ بنسبةٍ كبيرة للمرأة في حقها بميراثها أو أموالها الخاصة، بل وتُقتل النساءُ من أجل الاستيلاء على ميراثهن.
- تتعرّض المرأة لشتى أنواع "خلفية الشرف"، والتهديد بالعنف، والاعتداء.
- تتعرّض المرأة للإيذاء النفسيّ من الجيران، وللسخرية والألفاظ النابية من الزوج أو أفراد العائلة.
- هنالك إكراهٌ للمرأة على عملٍ لا يحترم كرامتها.
- تتعرّض النساء للمضايقات والفضول الاجتماعي من الأقارب والجيران.
- يوجد حرمانٌ للمرأة من حقها في حضانة الأطفال.
- هنالك حرمانٌ للمرأة من المشاركة في صنع القرار في الإطار العائلي والمجتمعي.
- تتعرّض النساء للمضايقات والفضول الاجتماعي من الأقارب والجيران (التدخل في الخصوصيات).

أسئلة مشاكل النساء والإجابات عليها

1-1 عنف الاحتلال:

1-1-1 مدى تعرض النساء لجرائم القتل خلال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

تحليل استبانة:

أظهرت النتائج أن أغلب النساء (بنسبة 85% من النساء المشاركات في الدراسة) قد أجمعن على أن المرأة الفلسطينية تتعرض لجرائم القتل خلال الاعتداءات الإسرائيلية المذكورة.

مجموعات مركزة

تتعرض النساء لجرائم القتل خلال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة بشكلٍ كبير.

مراجعة وثائق:

تتعرض النساء لجرائم القتل خلال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة بنسبٍ كبيرة

1-1-2 مدى تعرض النساء للإصابة بجروح مختلفة خلال الاعتداءات الإسرائيلية.

تحليل استبانة:

أشارت 88.5% من النساء المشاركات في الدراسة أن المرأة الفلسطينية قد تعرضت للإصابة بجروح.

مراجعة وثائق: تتعرض النساء للإصابة بجروح مختلفة خلال الاعتداءات الإسرائيلية.

1-1-3 مدى تعرّض النساء للإعاقة بأنواعها المختلفة خلال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

تحليل استبانة:

أعربت المشاركات في الدراسة عن اعتقادهن بأن تعرّض المرأة لحالات الإعاقة ناتجٌ عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، حيث أوضحت 80% من المبحوثات أن المرأة قد تعرضت للإعاقة بأنواعها المختلفة.

مقابلات

تتعرض النساء للإعاقة بأنواعها المختلفة خلال الاعتداءات الإسرائيلية.

مراجعة وثائق:

تتعرض النساء للإعاقة بأنواعها المختلفة خلال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.

1-1-3-1 مدى قدرة النساء ذوات الاحتياجات الخاصة على التكيّف مع الظروف الصعبة كالحصار والحرب.

مقابلات

قدرة المرأة ذات الاحتياجات الخاصة على التكيّف قليلة، حيث تجد صعوبةً شديدةً جداً من جرّاء الحصار، ومدى إمكانية توفير الأجهزة المساعدة لها.

1-1-3-7 مدى فاعلية المؤسسات الأهلية في المساهمة بحلّ مشكلات النساء ذوات الاحتياجات الخاصة.

تحليل استبانة:

أكّدت 80٪ من النساء على فاعلية المؤسسات الأهلية في المساهمة بحلّ مشاكل النساء ذوات الاحتياجات الخاصة.
1-1-4 مدى تعرّض النساء لفقدان أو إصابة أحد أفراد العائلة المقرّبين خلال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة. **تحليل استبانة:** أعربت غالبية المبحوثات (بنسبة 90٪) عن وجهة نظرهن حول هذا النوع من الاعتداءات، حيث أنه لا يوجد بيت لم يعانِ من أحد أشكال الآثار الناجمة عن الاعتداءات الإسرائيلية. مثل: خسارة أو فقدان أو إصابة أحد المقربين. **مجموعات مركزة:** تتعرض النساء الفلسطينيات لفقدان أو إصابة أحد الأقرباء بدرجةٍ عاليةٍ نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني.
1-1-5 مدى تعرّض النساء للتشريد والانتقال من مكان السكن خلال الاعتداءات الإسرائيلية. **تحليل استبانة:** أظهرت النتائج نسبةً متقاربةً في آراء المبحوثات حول الإجراءات والممارسات الإسرائيلية المختلفة، حيث بلغت نسبة 92٪ (أغلب المبحوثات) على أن النساء يهجرن بيوتهن ويصبحن في حالة تشرد خلال الاعتداءات الإسرائيلية. **مجموعات مركزة:** تعرضت النساء للتشريد والانتقال من مكان السكن بشكلٍ كبيرٍ نتيجة الاعتداءات والاجتياحات المتكررة مما نتج عنهن عن الأمان والأمن. • **مراجعة وثائق:** تتعرض النساء للتشريد والانتقال من مكان السكن خلال الاعتداءات الإسرائيلية بنسبةٍ عاليةٍ قد تصل إلى 90٪.
1-1-6 مدى التأثير على الحيّز الخاص للنساء خلال الاعتداءات الإسرائيلية. (خصوصية النساء) **تحليل استبانة:** أشارت 85٪من النساء المبحوثات والمشاركات في الدراسة إلى تعرض خصوصيتهن للانتهاك خلال الاعتداءات الإسرائيلية. **مجموعات مركزة:** هنالك شبه إجماعٍ على التأثير على الحيّز الخاص للنساء الفلسطينيات نتيجة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.
1-2 عنف أسري:
1-2-1 مدى تعرّض المرأة للإيذاء الجسدي الأسري. **تحليل استبانة:** أكدت 38.9٪ من المبحوثات على أن المرأة الفلسطينية تتعرض للعنف الجسدي داخل الأسرة، كما أكدت نسبة 16,2٪ من المبحوثات ،وبدرجة شديدة من الموافقة، على نفس الرأي تجاه تعرّض المرأة للإيذاء الجسدي داخل الأسرة. وأكّد الرجال على نفس الرأي من الموافقة، وذلك بنسبٍ متقاربةٍ مع النساء. من جهةٍ أخرى أظهرت النتائج أن ثلث المبحوثات لا يتفقن مع النص القائل أن: المرأة الفلسطينية تتعرض لإيذاءٍ جسديٍ داخل الأسرة. في المقابل: كانت نسبة الرجال التي لا تتفق ،بل وتنكر انتشار هذه الظاهرة 42.5٪ من الرجال المشاركين في الدراسة. **مجموعات مركزة** هناك إيذاء جسدي أسري تتعرض له المرأة بدرجةٍ كبيرةٍ جداً، مع التأكيد على أن العنف الجسدي موجودٌ ضمن ثقافة الأسرة الفلسطينية. وسبب العنف يتمثل في ثلاث نقاط: الفقر والجهل والمرض.
1-2-2 مدى تعرّض المرأة للإيذاء الجنسي الأسري. **تحليل استبانة:** بلغت نسبة النساء اللواتي اتفقن مع الرأي الذي يشير إلى تعرّض المرأة للعنف والإيذاء الجنسي داخل الأسرة 35.8٪ (تقريبا ثلث النساء) في حين اعترضت 45.2٪ من المبحوثات على فكرة أن النساء يتعرضن للإيذاء الجنسي داخل الأسرة. **مجموعات مركزة** تتعرض المرأة للعنف الجنسي، غير أن الاعتراف به يُعتبر من التابوهات المجتمعية.
1-2-3 مدى تعرّض المرأة للإيذاء العاطفي أو النفسي الأسري. **تحليل استبانة:** أوضحت 66٪ من المشاركات في الدراسة أن المرأة الفلسطينية يُمارس ضدها الإيذاء العاطفي أو النفسي داخل الأسرة. **مجموعات مركزة** تتعرض المرأة للعنف العاطفي أو النفسي بنسبةٍ عاليةٍ، وتتعرض له النساء إما من طرف زوجها أو الأهل.

1-2-4 مدى تعرّض المرأة للاستيلاء على ميراثها وأموالها الخاصة بها.

تحليل استبانة:

عبّرت النساء المشاركات في الدراسة عن اتفاقهن حول انتشار ممارسات تعرض المرأة للاستيلاء على ميراثها وأموالها الخاصة وذلك بنسبة 70.8٪ من المبحوثات. وجاءت وجهة نظر الرجال ،فيما يتعلق بقضية الحرمان من الميراث، لتؤيد رؤية النساء؛ ولكن بنسب أقل من حيث الموافقة (70.7٪) وبنسبة أعلى للآراء غير الموافقة من طرف الرجال، وذلك بنسبة (27.2٪) مما يشير إلى محاولة التقليل من حدّة وحجم هذه الانتهاكات.

مجموعات مركزة:

هناك انتهاكٌ وحرمانٌ بنسبةٍ كبيرةٍ للمرأة في حقها بميراثها أو أموالها الخاصة؛ بل وتُقتل النساء من أجل الاستيلاء على ميراثهن.

1-2-5 مدى تعرّض المرأة للتهديد بالعنف من قبل أحد أفراد الأسرة.

تحليل استبانة:

أكدت 69٪ من النساء المشاركات في الدراسة على أن المرأة تتعرض للتهديد بالعنف بأنواعه وأساليبه المختلفة من قبل أحد أفراد الأسرة.

مجموعات مركزة

تتعرض المرأة للتهديد بالعنف من قبل أفراد أسرتها. وتتعرض للعنف من قبل الزوج أو الأخ أو الأب أو الابن.

1-2-6 مدى تعرّض المرأة للقتل على ما يسمى خلفية الشرف من قبل أحد أفراد الأسرة.

تحليل استبانة:

جاءت نتائج الدراسة (التي استطلعت وجهة نظر المبحوثات عن مدى تعرّض المرأة في المجتمع للقتل من قبل أحد أفراد الأسرة على خلفية ما يُسمى الشرف) لتظهر حجم هذه الظاهرة. حيث اتفقت 33٪ من المبحوثات على انتشار هذه الممارسات والانتهاكات بحق المرأة. بالإضافة لذلك، أعربت 19٪ من المشاركات عن موافقتهن الشديدة على أن المرأة الفلسطينية تتعرض للقتل على خلفية ما يسمى بـ "شرف العائلة".

مجموعات مركزة

تتعرض المرأة للقتل على ما يسمى خلفية الشرف.

مراجعة الوثائق: أوضحت الوثائق أن المرأة تتعرض للقتل على خلفية ما يسمى بـ "الشرف" وأن أكثر الدوافع للقتل ونسبها للشرف هي الاشتباه، أو الميراث، أو الخلافات العائلية.

1-2-7 مدى تعرض المرأة لسفاح القربى من أحد أفراد الأسرة

تحليل استبانة:

أشارت 37.2٪ من المشاركات عن وجود هذه الممارسات داخل المجتمع، في حين رأت 46.9٪ أن هذه الظاهرة ذات مدى بحجم محدود.

مجموعات مركزة

تتعرض المرأة لسفاح القربى في المجتمع الفلسطيني.

الوثائق:

تتعرض المرأة لسفاح القربى من أحد أفراد الأسرة

1-2-8 مدى تعرّض المرأة للطلاق رغم إرادتها.

تحليل استبانة:

أوضحت النتائج أن 62.6٪ من المشاركات اتفقن وأكّدن على تعرّض المرأة لهذه الانتهاكات في المجتمع. وبمقارنة وجهة نظر الرجال (حول مدى تعرّض النساء لهذه الممارسات) وجدت النتائج أن هناك فارقاً كبيراً في نسبة الرجال الذين يؤكدون ويتفقون على تعرّض المرأة للطلاق رغم إرادتها، وذلك بنسبة 46٪. بالإضافة لذلك، كانت نسبة الرجال الذين عبّروا عن محدودية انتشار هذا السلوك 40.8٪.

مجموعات مركزة

تتعرض المرأة كثيراً للطلاق رغماً عن إرادتها؛ لأسباب واهية سواء من الزوج أو عائلته أو عائلتها. وأشارت المجموعات إلى أن زواج البدل يُعتبر من أكثر الأسباب التي تتعرض من خلالها النساء للطلاق.

مراجعة الوثائق:

تتعرض المرأة للطلاق رغم إرادتها. وللخلافات الداخلية المزيفة الأثر الكبير على تعرّض المرأة للطلاق رغماً عن إرادتها.

1-2-9 مدى إهانة وإلقاء كلمات نابية على الزوجة أمام الآخرين.

تحليل استبانة:

النساء اللواتي يتفقن مع انتشار انتهاكات الإهانة وشتم المرأة والحطّ من كرامتها أمام الآخرين، شكّلت نسبةً كبيرةً من المبحوثات، حيث بلغت نسبتهن 72.1٪. كما أشار 64.2٪ من الرجال إلى أن هذه الانتهاكات موجودة ومنتشرة، بينما كان الفارق كبيراً في فئة الرافضين من الرجال؛ وذلك

بنسبة 39.8٪ مقابل 20.5٪ من النساء، والذين كانت وجهة نظرهم مغايرةً للعبارة المذكورة آنفاً.
1-2-10 مدى قمع الزوجة وإسكاتها.
تحليل استبانة:
بلغت نسبة النساء المشاركات في الدراسة اللواتي أكدن على وجود وانتشار هذه الممارسات 70.3٪ من إجمالي المبحوثات. بينما بلغت نسبة الرجال المتفقين 59.1٪، في حين كانت نسبة الرجال الذين يستبعدن حدوث مثل هذه الممارسات 34.1٪.
1-2-11 مدى السخرية من الزوجة وانتقاد مظهرها وسلوكها.
تحليل استبانة:
أكّدت 71.5٪ من المبحوثات على مدى تعرّض المرأة للسخرية من قبل الزوج وانتقاد مظهرها وسلوكها. في حين اعترضت 22.8٪ من المبحوثات على انتشار هذه الانتهاكات.
1-2-12 مدى مراقبة وملاحقة الزوجة والسيطرة على دائرة معارفها.
تحليل استبانة:
بلغت نسبة النساء اللي اتفقت على مراقبة وملاحقة الزوجة والسيطرة على دائرة معارفها (62.6٪) بينما لم تتفق (28.4٪) من النساء على تعرّض المرأة لمثل هذه الممارسات.
مجموعات مركزة
تتعرض النساء للمراجعة والملاحقة ومحاولات السيطرة على دائرة معارفها
1-2-13 مدى عزل الزوجة عن أهلها.
تحليل استبانة:
شكّلت نسبة المشاركات اللواتي ينفين على وجود انتهاكات عزل الزوجة عن أهلها بنسبة (56.2٪) في حين كانت نسبة المشاركات اللواتي يستبعدن تكرار تعرّض الزوجة للعزل عن أهلها بنسبة 37.5٪.
1-3 عنف الشبكة الاجتماعية (الأصدقاء والجيران والعشائرية)
1-3-1 مدى تعرّض النساء للإيذاء النفسي من الجيران.
تحليل استبانة:
بلغت نسبة (57.8٪) من المشاركات في الدراسة اللواتي اتفقن على أن المرأة الفلسطينية تتعرض للإيذاء النفسي من خلال تدخلات الجيران. في حين اعترضت (29.5٪) من المشاركات على فكرة أن النساء يتعرضن للإيذاء النفسي من الجيران.
مجموعات مركزة
تتعرض المرأة للإيذاء النفسي من الجيران.
1-3-2 مدى تعرّض النساء للضغوط العشائرية (زواج- طلاق)
تحليل استبانة:
أكدت (59.4٪) من النساء المشاركات في الدراسة على أن المرأة تتعرض للضغوط العشائرية من قبيل (الزواج والطلاق) في حين لم تتفق (32.5٪) من النساء على محدودية انتشار هذه الضغوط.
مجموعات مركزة
تتعرض النساء للضغوط العشائرية بدرجة كبيرة.
1-3-3 مدى تعرّض النساء للأقوال المؤذية والتشويه من الأقارب والجيران.
1-3-3 مدى تعرض النساء للمضايقات والفضول الاجتماعي من الأقارب والجيران (التدخل في الخصوصيات).
تحليل استبانة:
عبّرت المبحوثات في الدراسة عن اتفاقهن حول انتشار ممارسات تعرّض المرأة للانتهاكات من الأقارب والجيران بنسبة (39٪) كما أكدت نسبة (29.4٪) من المبحوثات بدرجة شديدة من الموافقة، عن نفس الرأي تجاه تعرّض المرأة للأقوال. بينما لم تتفق (16.1٪) من المبحوثات على انتشار هذه الممارسات والانتهاكات بحق المرأة الفلسطينية.
مجموعات مركزة
تتعرض النساء للمضايقات والفضول الاجتماعي من الأقارب والجيران.
1-4 عنف مجتمعي:
1-4-1 مدى تعرّض المرأة للاغتصاب.

تحليل استبانة:

أكدت 29٪ من النساء المشاركات في الدراسة على أن المرأة الفلسطينية تتعرض للاغتصاب. كما أوضحت نسبة 12٪ من المبحوثات ،وبدرجة شديدة من الموافقة، نفس الرأي تجاه تعرّض المرأة للاغتصاب. من جهةٍ أخرى أظهرت النتائج أن 44.8٪ من النساء المشاركات أظهرن عدم موافقتهن على انتشار انتهاكات الاغتصاب بحق المرأة.

مجموعات مركزة:

- أشارت المجموعات المركزة أن المرأة تتعرض للاغتصاب في غزة.

1-4-2 مدى تعرض المرأة لمحاولة اغتصاب.

تحليل استبانة:

عبّرت المبحوثات في الدراسة عن اتفاقهن حول تعرّض المرأة لمحاولة الاغتصاب في المجتمع، وذلك بنسبة 33.3٪ من المبحوثات. كما أكدت نسبة 14.2٪ من المبحوثات ،بدرجة شديدة من الموافقة، على تعرّض المرأة لمحاولة الاغتصاب. في حين اعترضت بنسبة 40.9٪ من المبحوثات على انتشار هذه الانتهاكات والممارسات ضد المرأة.

مجموعات مركزة:

- تتعرض المرأة لمحاولات الاغتصاب في غزة.

1-4-3 مدى تعرّض المرأة للتحرّش الجنسي.

تحليل استبانة:

اتفقت أكثر من ثلث النساء (40.2٪) على الرأي والنص القائل أن "المرأة تتعرض لمحاولات التحرش الجنسي" بالإضافة لذلك، كما عبّرت نسبة من النساء عن الموافقة ،وبدرجة شديدة، على انتشار هذه الانتهاكات في وسط المجتمع الفلسطيني، وذلك بنسبة (24.8٪). في المقابل، اختلفت بقية المشاركات (36.7٪) على هذا الرأي، وعبّرن عن محدودية انتشار مثل هذه الانتهاكات. أما فيما يخص رؤية الرجال حول مدى انتشار هذه الممارسات، فقد عبر (41.1٪) من الرجال عن الموافقة، في حين استبعد (41.3٪) من الرجال وجود هذه الانتهاكات.

مجموعات مركزة:

تتعرض المرأة للتحرش الجنسي.

1-4-4 مدى تنميط صورة المرأة كأنثى.

تحليل استبانة:

- أشارت 90٪ من النساء إلى أن هناك تنميط لصورة المرأة في الإعلام.

مجموعات مركزة:

يوجد تنميط لصورة المرأة بدرجةٍ كبيرة.

1-4-5 مدى تحديد مجالات عمل المرأة.

تحليل استبانة:

عبّرت النساء المشاركات في الدراسة عن اتفاقهن وتأييدهن للرأي الذي يشير إلى ثقافة المجتمع السائدة، والتي تعمل على تحديد مجالات العمل للمرأة، وذلك بنسبة 69.5٪، في حين ذكرت بعض المشاركات أنه لا يوجد فرق في طبيعة ونوع العمل الذي تحصل عليه المرأة في المجتمع الفلسطيني، وذلك بنسبة 25.2٪.

مجموعات مركزة:

هنالك تنميط لعمل المرأة في مجالات محددة بدرجةٍ عالية.

1-5 الإكراه:

1-4-1 مدى إكراه المرأة على الزواج المبكر.

تحليل استبانة:

حول انتشار ظاهرة إكراه المرأة على الزواج المبكّر من قبل الأهل أكدّ ما يقرب من ثلثي عدد النساء المشاركات في الدراسة 66.3٪ على وجود هذه الانتهاكات ضد المرأة. أما البقية الباقية من المشاركات 28.8٪ فقد أظهرن عدم اتفاقهن، وأشرن إلى محدودية حجم هذه الظاهرة.

1-4-2 مدى إكراه المرأة على عدم الزواج.

تحليل استبانة:

أوضحت الدراسة أن 57٪ من النساء المشاركات في الدراسة يتفقن على أن هناك ممارسات إكراه للمرأة على عدم الزواج، أو وضع شروط قد تعرقل

زواج الفتاة مثل: توفر شروط محددة في الزوج المستقبلي، أو الطمع في الاستفادة من دخل المرأة العاملة أو ممتلكاتها.

مجموعات مركزة:

هناك إكراه للمرأة على عدم الزواج في المجتمع الفلسطيني في بعض الحالات: كالميراث أو التفرقة بين المواطن واللاجئ.

1-4-3 مدى إكراه المرأة على عمل لا يحترم كرامتها.

تحليل استبانة:

اتفقت 36.8٪ من النساء المشاركات في الدراسة على تعرض المرأة في المجتمع للإكراه على ممارسة أعمال لا تحترم كرامتها، في حين اعترضت نسبةٌ أكبر على هذا الرأي: وذلك بنسبة 52٪.

مجموعات مركزة:

هناك إكراه وإجبار للمرأة للعمل بأعمال لا تحترم كرامتها، كالعمل خادمة في البيوت، أو في أعمال الزراعة.

1-5-1 مدى إكراه المرأة على الزواج المتعدد

تحليل استبانة:

أشارت أكثر من نصف المبحوثات إلى اتفاقهن حول تدخّل الأهل وإكراه المرأة على الزواج المتعدد في حالات وفاة أو الانفصال عن الزوج، وذلك بدافع مفهوم الستر: بنسبة 56.2٪ في حين استبعدت 33٪ من المبحوثات محاولات تدخل الأهل لإجبار المرأة على الزواج مرة ثانية.

مجموعات مركزة:

هناك إكراه على الزواج المتعدد من قبل المجتمع للمرأة بدرجة مرتفعة نوعا ما.

1-5-5 مدى إكراه المرأة على ترك منزلها.

تحليل استبانة:

شكّلت نسبة النساء المشاركات في الدراسة اللواتي اتفقن على انتشار انتهاك إجبار المرأة على ترك منزلها (طردها) في حالات الوفاة أو الخلاف مع الزوج: وذلك بنسبة 67٪ (ثلثي النساء) في حين أوضحت 36.5٪ من المشاركات أن هذا السلوك غير شائع في المجتمع.

مجموعات مركزة:

المرأة تُكره وتجبر على ترك منزلها بدرجةٍ كبيرة.

1-6 الحرمان:

1-6-1 مدى حرمان المرأة من التعليم.

تحليل استبانة:

أشارت 41.5٪ من المبحوثات إلى اتفاقهن حول انتهاكات حرمان المرأة من التعليم (في حالات الزواج المبكر والوضع الاقتصادي السيئ وتفضيل تعليم الذكور)، في حين اختلفت النسبة الأكبر من المشاركات مع الآراء الموافقة وعبّرت عن محدودية انتشار هذه الانتهاكات.

مجموعات مركزة:

هنالك تأكيد على زيادة التعليم بالنسبة للإناث غير أن نوع التعليم أو التخصص هو ما قد تُحرم من اختياره كرينها.

1-6-2 مدى حرمان المرأة من الاحتياجات الأساسية (مأكل ومشرب وملبس).

تحليل استبانة:

أوضحت النتائج أن 41.5٪ من النساء المشاركات في الدراسة متفقات على أن المرأة تتعرض للحرمان من الاحتياجات الأساسية كنوعٍ من العنف الاقتصادي الموجّه ضد المرأة، في المقابل كانت نسبة النساء اللواتي يخالفن هذا الرأي 60.7٪.

مجموعات مركزة:

حرمان المرأة من المأكل والمشرب ضعيفاً جداً، بينما حرمانها من الملبس يصل لدرجةٍ عالية نتيجةً لتردّي الأوضاع الاقتصادية.

1-6-3 مدى حرمان المرأة من الوصول لمصادر المعلومات عن الخدمات المتوفرة.

تحليل استبانة:

أعربت النساء المشاركات في الدراسة عن أن هناك ضعفاً في نظام المعلومات وإمكانية الحصول على المعلومات والوصول لمصادرها، وذلك بنسبة 58.9٪، بينما استبعدت 30.2٪ من النساء هذا الرأي، الذي يدور حول حرمان المرأة من الوصول لمصادر المعلومات عن الخدمات المتوفرة.

مجموعات مركزة:

هناك حرمانٌ للمرأة من الوصول لمصادر المعلومات بنسبةٍ تصل إلى 80٪ وذلك بسبب عدّة عوامل تتمثل في ضعف الإعلام عن هذه الخدمات، وعدم إتاحة حرية الحركة للمرأة، فهي مقيّدة من قبل الزوج والعائلة، بالإضافة لتقصير المؤسسات، وضعف التشبيك فيما بينها.

4-6-1 مدى حرمان المرأة من الموارد المالية (الميراث – العمل – المصروف الشخصي).

تحليل استبانة:

بيّنت النساء المشاركات في الدراسة أن المرأة تتعرض في المجتمع لحرمانٍ من الموارد المالية مثل: الميراث وإمكانية الحصول على فرصة عمل. كذلك أشارت المشاركات إلى أن هناك ممارساتٍ لحرمان المرأة من المصروف الشخصي كنوعٍ من التأديب والإخضاع. كل هذه الأوجه من الانتهاكات تُعبر عن العنف الاقتصادي، حيث جاءت نسبة النساء اللواتي اتفقن على وجود هذه الممارسات 65.7٪، أي ما يقرب من ثلثي المبحوثات. في حين اعترضت البقية 34.3٪ على انتشار مثل هذه الانتهاكات.

مجموعات مركزة:

الميراث هو أكثر الموارد المالية التي تُحرم منها النساء، بينما تُحرم من العمل والمصروف الشخصي.

5-6-1 مدى حرمان المرأة من الوصول للموارد المادية (الخدمات الصحية – التعليمية – النفسية – التشغيلية).

تحليل استبانة:

جاءت النتائج، وبدرجة أقل من الإجماع، حول حرمان المرأة من الوصول للموارد المادية (الخدمات الصحية والتعليمية والنفسية) مقارنةً بالموارد المالية، **وهي أكثر شيوعاً من وجهة نظر النساء، حيث بلغت نسبة النساء اللاتي أشرن عن وجود حرمانٍ جّاه إمكانية الوصول للخدمات التعليمية** والصحية والنفسية (78,8٪) في المقابل، استبعدت (21,1٪) وجود هذه الممارسات.

مجموعات مركزة

رأت المجموعة أن المرأة محرومةٌ من الوصول إلى الخدمات الصحية والخدمات التعليمية والموارد التشغيلية والخدمات النفسية.

6-6-1 مدى حرمان المرأة من المشاركة في العمل النقابي.

تحليل استبانة:

كشفت الدراسة عن أن أكثر من نصف النساء (53.7٪) قد اتفقن على أن هناك قيوداً وعقباتٍ وخجيماً لدورها في الحياة السياسية أو النقابية، وأن يكون جلوسها في البيت هو المكان الأمثل لها.

مجموعات مركزة

مشاركة المرأة في العمل النقابي محدودة نتيجةً لذكورية المجتمع الفلسطيني، وكما أنه لا يوجد تطبيق للقوانين كما هي، والقاعدة المعرفية للنساء محدودة.

7-6-1 مدى حرمان المرأة من المشاركة في صنع القرار في الإطار العائلي والمجتمعي.

تحليل استبانة:

أكدت نسبة 92.7٪ من النساء المشاركات في الدراسة على انتشار ممارسات خجيم وحرمان المرأة من المشاركة في صنع القرار في الإطار العائلي والمجتمعي، في حين لم تتفق تلك المشاركات مع هذا الرأي.

مجموعات مركزة:

هنالك حرمان للمرأة من المشاركة في صنع القرار في الإطار العائلي والمجتمعي.

8-6-1 مدى حرمان المرأة المُطلّقة من حقّها في حضانة الأطفال.

تحليل استبانة:

أشارت سبع من كل عشر نساء من المشاركات في الدراسة إلى انتشار ثقافة وانتهاكات حرمان المرأة من حضانة أطفالها بعد الطلاق كعقاب.

مجموعات مركزة:

يوجد حرمان للمرأة من حقها في حضانة الأطفال.

2- الأسباب المباشرة لمشاكل النساء:

استنتاجات الأسباب المباشرة لمشاكل النساء:

- هنالك سيطرة للثقافة الذكورية على المجتمع الفلسطيني، والتي تتضمن العادات والتقاليد المجتمعية.
- هنالك هشاشةٌ لدى المجتمع المدني وقدرته على تمثيل النساء، إلى جانب ضعف حملات الضغط والمناصرة جّاه قضايا النساء.

أسئلة الأسباب المباشرة لمشاكل النساء والإجابات عليها.
2-1 مدى تأثير وجود الاحتلال الإسرائيلي وممارساته واعتداءاته العنيفة تجاه الشعب الفلسطيني عموما، والنساء الفلسطينيات خصوصا. **تحليل استبانة:** أجمعت نسبة 88٪ من المشاركات في الدراسة على تأثير وجود الاحتلال الإسرائيلي وممارساته واعتداءاته العنيفة تجاه الشعب الفلسطيني عموماً وعلى النساء الفلسطينيات خصوصاً. **مجموعات مركزة:** إن لوجود الاحتلال أثراً وبشكلٍ كبيرٍ على الشعب الفلسطيني بصفةٍ عامةٍ وعلى النساء بشكلٍ خاص. وأثّر بشكلٍ كبيرٍ على الجوانب الاقتصادية والنفسية، والاجتماعية.
2-2 مدى سيطرة الثقافة الذكورية على المجتمع الفلسطيني، والتي تتضمن العادات والتقاليد المجتمعية. **تحليل استبانة:** أقرت وأجمعت أغلب النساء اللاتي شملتهن الدراسة على سيطرة الثقافة الذكورية على المجتمع الفلسطيني في كافة المناحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ ترسخها العادات والتقاليد السائدة. حيث بلغت نسبة النساء اللاتي أكدن على هذا الرأي 82.1٪. **مجموعات مركزة:** هناك سيطرة للثقافة الذكورية على المجتمع الفلسطيني، وتمارسها النساء أنفسهن قبل الرجال.
2-3 مدى سيطرة اتجاهات اجتماعية منحازة ضد المرأة (عدم العدالة وعدم المساواة الجندرية) على مستوى العائلة في تفضيل الذكور على الإناث، أو في أماكن العمل؛ بالتمييز في الأجور. **تحليل استبانة:** بينت نتائج الدراسة درجةً عاليةً من الاتفاق (75٪) بين النساء المشاركات في الدراسة على عدم وجود عدالة ومساواة اجتماعية، وتفريق على أساس النوع الاجتماعي على كافة الصعد، سواء أكان في العائلة أو في أماكن العمل، وتقف خلفها الثقافة السائدة، والأعلمة، والقوانين المعمول بها. **مجموعات مركزة:** هناك اتجاهات اجتماعية منحازة ضد المرأة وبدرجةٍ عالية.
2-4 مستوى خط الفقر في المجتمع الفلسطيني (90٪). **تحليل استبانة:** يصل مستوى خط الفقر في المجتمع الفلسطيني إلى نسبةٍ تزيد عن 90٪. **مقابلات:** يصل مستوى خط الفقر في المجتمع الفلسطيني إلى نسبةٍ تزيد عن 80٪.
2-5 مدى توفّر المواد اللازمة وارتفاع الأسعار. **تحليل استبانة:** اتفقت المشاركات في الدراسة بنسبة (86.9٪) على أن هناك نقصاً في المواد الأساسية اللازمة؛ مقابل ارتفاعٍ حاد في الأسعار. **مقابلات:** هنالك توفّر للمواد اللازمة ولكن يوجد ارتفاع للأسعار.
2-6 مدى تواجد القيادات النسوية في مواقع صنع القرار والتخطيط للاستراتيجيات. **تحليل استبانة:** أشارت 55٪ من النساء إلى أن هنالك تواجداً للقيادات النسوية في مواقع صنع القرار والتخطيط للاستراتيجيات. **مجموعات مركزة:** هنالك ضعف في تواجد القيادات النسوية في مواقع صنع القرار والتخطيط للاستراتيجيات.
2-7 مدى هشاشة المجتمع المدني وقدرته على تمثيل النساء، وضعف حملات الضغط والمناصرة تجاه قضايا النساء. **تحليل استبانة:** أيدت (68٪) من المبحوثات الرأي الذي ينص على أن المجتمع المدني جسم هش وغير قادر على تمثيل النساء، وأن هناك ضعف في حملات الضغط تجاه قضايا النساء.

مجموعات مركزة:

هناك هشاشةٌ وضعفٌ المجتمع المدني في تمثيله للنساء، وهذا يرجع إلى ضعف الإمكانيات وضعف التشبيك والتنسيق بين المؤسسات.

2-8 مدى ضعف الإعلام في توثيق وفضح جرائم الاحتلال ضد النساء والعائلة والممتلكات ومصادر العيش.

تحليل استبانة:

أوضحت النتائج أن (74.1٪) من المبحوثات عبّرن عن ضعف وسائل الإعلام في توثيق وفضح جرائم الاحتلال ضد النساء والعائلة والممتلكات ومصادر العيش.

مجموعات مركزة:

يوجد ضعف لدى الإعلام في توثيق وفضح جرائم الاحتلال ضد النساء.

3- الأسباب غير المباشرة:

استنتاجات **الأسباب غير المباشرة**

- هنالك تأثير كبير لاستقرار الوضع السياسي والعزلة الدولية والحصار على النساء في قطاع غزة.
- هنالك تأثير كبير لعدم وجود بيئة قانونية سليمة تخدم قضايا النساء.

أسئلة الأسباب غير المباشرة والإجابات عليها

3-1 مدى تأثير استقرار الوضع السياسي في المنطقة على النساء.

تحليل استبانة:

كشفت الدراسة أن (86.6٪) من النساء المشاركات قد اتفقن على أن استقرار الوضع السياسي في المنطقة له أثر كبير على النساء في المجتمع.

مجموعات مركزة:

هنالك تأثير لاستقرار الوضع السياسي في المنطقة على النساء.

3-2 مدى تأثير الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة على النساء.

تحليل استبانة:

أوضحت الدراسة أن معظم النساء المشاركات وبنسبة (94.3٪) قد أكدن على أن الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة يؤثر بشكل كبير على النساء.

الوثائق:

أوضحت أن هناك تأثيراً كبيراً للحصار على النساء في قطاع غزة.

3-3 مدى تأثير عدم استقرار الوضع الفلسطيني الداخلي على النساء.

تحليل استبانة:

فيما يتعلق بالوضع السياسي الداخلي الفلسطيني؛ فقد اتفقت معظم النساء المشاركات في الدراسة بنسبة (91٪) على أن عدم استقرار الوضع السياسي الفلسطيني الداخلي له أثره على النساء في المجتمع الفلسطيني

- **مجموعات مركزة:**

هنالك تأثير كبير لعدم استقرار الوضع الفلسطيني الداخلي على النساء.

3-4 مدى تأثير فرض العزلة الدولية على قطاع غزة منذ فوز حركة "حماس" في الانتخابات التشريعية للعام 2006.

تحليل استبانة:

أشارت النتائج إلى أن (94.9٪) من النساء المشاركات اتفقن على أن الحصار والعزلة الدولية كان لها أثرها الأكبر على النساء في المجتمع الفلسطيني.

- **مقابلات:**

هناك تأثيرٌ على المرأة لفرض العزلة الدولية على قطاع غزة منذ فوز حركة " حماس" في الانتخابات.

3-5 مدى تأثير عدم وجود بيئة قانونية سليمة تخدم قضايا النساء.

تحليل استبانة:

بيّنت الدراسة أن (78.3٪) من النساء المشاركات في الدراسة قد اتفقن على عدم وجود بيئة قانونية سليمة تخدم قضايا النساء، ويؤثر بالسلب على النساء إلى حدٍ كبير.

• **مجموعات مركزة:**

هنالك تأثير كبير لعدم وجود بيئة قانونية سليمة تخدم قضايا النساء.

6-3 مدى تأثير الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقتصادية على النساء.

تحليل استبانة:

تمركزت ردود النساء حول تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية بالموافقة والإجماع حول انعكاساتها الاقتصادية على النساء وبشكل كبير حيث بلغت نسبة المشاركات اللاتي يتفقن على هذه القضية (86.2٪) من المبحوثات.

• **مقابلات:**

هنالك تأثير عال للأزمة المالية العالمية على النساء.

1-3 **مدى تأثير الزيادة السكانية العالية على النساء.**

تحليل استبانة:

أجمعت آراء النساء المشاركات على أن الزيادة السكانية العالية لها أثر سلبيّ وبشكل كبير على النساء، حيث بلغت نسبة المشاركات اللاتي اتفقن مع هذا الرأي (85.6٪) من المبحوثات.

• **مجموعات مركزة:**

هنالك تأثيرٌ للزيادة السكانية العالية على النساء.

4- الأثر:

استنتاجات الأثر

- هنالك تمييز بين الذكور والإناث بدرجة عالية.
- سيطرة النمطية في صورة المرأة في الإعلام الفلسطيني.
- هنالك مساهمة جادة من المجتمع المدني، أقل منها للمجتمعي الحكومي؛ لكنها غير كافية لمساندة النساء.
- هنالك تهميشٌ للنساء وضعف الاستفادة منهن كمصدر بشري في عملية التنمية المجتمعية.

أسئلة الأثر والإجابات عليها

1-4 مدى التمييز بين الذكور والإناث.

تحليل استبانة:

جاءت النتائج لتؤكد ما سبق، حيث أشارت أغلب المشاركات إلى أن هناك تمييزاً واقعاً بين الذكور والإناث في كافة المجالات، حيث جاءت نسبة الاتفاق على وجود هذه الظاهرة (83.5٪).

• **مجموعات مركزة:** هنالك تمييزٌ بين الذكور والإناث بدرجة عالية.

2-4 مدى إيجابية صورة المرأة في وسائل الإعلام.

تحليل استبانة:

اتفقت (55.5٪) من النساء على أن هناك دوراً إيجابياً لوسائل الإعلام في تشكيل صورة المرأة في المجتمع، بينما اختلفت مع هذا الرأي نسبة (29٪) من المبحوثات.

مجموعات مركزة:

إيجابية صورة المرأة في وسائل الإعلام ضعيفة.

3-4 مدى تأثير مشاكل النساء على الحالة النفسية الاجتماعية.

تحليل استبانة:

أكدت الأغلبية العظمى من النساء المشاركات في الدراسة (91.1٪) على الآثار الناجمة عن المشاكل التي تواجهها النساء على حالتهن النفسية والاجتماعية.

مجموعات مركزة:

أكدت المجموعة أن هنالك تأثيراً لمشاكل النساء على حالتهن النفسية الاجتماعية.

مقابلات:

هنالك تأثير لمشاكل النساء وانعكاسها على حالتهن النفسية الاجتماعية.

4-4 مدى تأثير مشاكل النساء على الحالة الصحية.

تحليل استبانة:

عبّرت النساء المشاركات في الدراسة عن اتفاقهن حول انتشار تأثير مشاكل النساء على الحالة الصحية بنسبة (92.9٪).

مقابلات:

هنالك تأثيرٌ لمشاكل النساء على حالتهن الصحية.

5-4 مدى تهميش النساء وضعف الاستفادة منهن كمصدر بشري في عملية التنمية المجتمعية.

تحليل استبانة:

أجمعت المشاركات على أن هناك تهميشاً لدور النساء وضعفاً في الاستفادة منهن كمصدر بشري، وذلك بنسبة (79.1٪).

مقابلات:

هنالك تهميشٌ للنساء وضعف الاستفادة منهن كمصدر بشري في عملية التنمية المجتمعية.

1-4 مدى ازدياد الفجوة المعرفية والعملية لدى النساء.

تحليل استبانة:

- أوضحت 70٪ من النساء أن هنالك فجوةً معرفيةً وعمليةً لدى المرأة.

مجموعات مركزة:

هنالك فجوةٌ معرفيةٌ وعمليةٌ لدى النساء.

5- استجابة المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني

1- مدى تلبية المؤسسات الحكومية للمساهمة في حلّ مشاكل النساء.

تحليل استبانة:

أشارت نتائج الدراسة إلى ضعف مستوى مساهمة المؤسسات الحكومية في حلّ المشاكل التي تواجه النساء من وجهة نظر المبحوثات، بالمقارنة مع مؤسسات المجتمع المحلي، حيث أشارت نصف المبحوثات (49.7٪) إلى أن دور المؤسسات الحكومية مُرضٍ في هذا المجال، في المقابل، أعربت 40٪ عن ضعف مستوى المساهمة من قبل المؤسسات الحكومية في حلّ المشاكل التي تواجهها النساء.

مجموعات مركزة:

هناك مساهمة بسيطة للمؤسسات الحكومية لحلّ مشاكل النساء.

مقابلات:

هناك مساهمة بسيطة للمؤسسات الحكومية لحلّ مشاكل النساء.

1-5 مدى تلبية مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في حلّ مشاكل النساء.

تحليل استبانة:

عبرت النساء المشاركات في الدراسة عن رضاهن على مستوى مساهمة ودعم مؤسسات المجتمع المحلي لحلّ المشاكل التي تواجه النساء، حيث أبلغت تقريباً ثلثا المشاركات في الدراسة (64.4٪) عن تأييدهن وتقديرهن لدور هذه المؤسسات.

مجموعات مركزة:

هنالك مساهمة عالية لمؤسسات المجتمع المدني في حلّ مشاكل النساء.

مقابلات:

هنالك مساهمة لمؤسسات المجتمع المدني في حل مشاكل النساء.

4-2 المنهج التنبؤي:

لقد تمّ عمل التحليل الاخداري المتعدّد حيث تم إدخال المؤشرات الواردة في استبانة النساء كالتالي:

- المؤشر التابع يتمثل في السؤال: "مدى تلبية مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في حلّ مشاكل النساء 5-1".
- المؤشرات المستقلّة التابعة تتمثل في الأسئلة: 1-1-1, 1-1-2, 1-1-3, 1-1-4, 1-1-5, 1-1-6, 1-2-1, 1-2-2, 1-2-3, 1-2-4, 1-2-5, 1-2-6, 1-2-7, 1-2-8, 1-2-9, 1-2-10, 1-2-11, 1-2-12, 1-2-13, 1-3-1, 1-3-2, 1-3-3, 1-3-4, 1-4-1, 1-4-2, 1-4-3, 1-4-5, 1-5-1, 1-5-2, 1-5-3, 1-5-4, 1-5-5, 1-6-1, 1-6-2, 1-6-3, 1-6-4, 1-6-5, 1-6-6, 1-6-7, 1-6-8, 1-2-2, 2-3-2, 2-5-2, 2-7-2, 2-8-2, 3-1-3, 3-2-3, 3-3-3, 3-4-3, 3-5-3, 3-6-3, 3-7-3, 4-1-4, 4-2-4, 4-3-4, 4-4-4, 5-5-1 (استبانة النساء ملحق رقم 12)
- تحليل الاخدار الخطيّ المتعدّد تناول الصورة الكاملة لقضايا النساء؛ والتي تشمل المشاكل الرئيسية وأسبابها المباشرة وغير المباشرة وآثارها.
- بلغ معامل الارتباط (92٪) R2، ونسبة الخطأ لنموذج الاخدار الخطيّ المتعدّد بلغت 0.2219.
- نتائج التحليل شملت تحديد أولويات قضايا النساء وأوزانها وهي:
  - الأولوية الأولى: 1-2-4 مدى تعرّض المرأة للاستيلاء على ميراثها وأموالها الخاصة بها بوزن (19.9٪)
  - الأولوية الثانية: 4-2 مدى إيجابية صورة المرأة في وسائل الإعلام بوزن (19.6٪).
  - الأولوية الثالثة: 3-3 مدى تأثير عدم استقرار الوضع الفلسطيني الداخلي على النساء بوزن (17.9٪).
  - الأولوية الرابعة: 1-3-1 مدى تعرّض النساء للإيذاء النفسيّ من الجيران بوزن (15.1٪).
  - الأولوية الخامسة: 4-3 مدى تأثير مشاكل النساء على الحالة النفسيّة الاجتماعية بوزن (14.1٪).
  - الأولوية السادسة: 1-5-3 مدى إكراه المرأة على عملٍ لا يحترم كرامة المرأة بوزن (12.1٪).
- يبلغ مجموع أوزان أولويات قضايا النساء الستة الأولى 98.7٪، وهذا يعني عدم أهمية القضايا الأخرى. وبناءً عليه؛ يتوجب التركيز على ميراث المرأة كأولويةٍ أولى للدراسة المعمّقة وبناء آليات التدخل المجتمعية.

4-3 روايات من النساء:

- العنفُ موجودٌ ومنتشرٌ بكافّة أشكاله وأنواعه في الوسط الريفي والمدني، وهو ثقافةٌ سائدةٌ تجاه النساء؛ بمراحلهن العمرية المختلفة. لكنّ أكثر أنواع العنف انتشاراً بحسب مجموعات العمل المركزة، هي الإيذاء اللفظي والنفسيّ، وما يتضمنه من سبٍّ وشتمٍ وسخريةٍ واستهزاءٍ وتهميش. كما أن هنالك إكراهاً على زواج المرأة زواجاً متعدداً، وزواجاً مبكراً، وفرض تخصصاتٍ دراسيةٍ محددةٍ ونمطيةٍ على الإناث.

- أشارت إحدى النساء لإهانة زوجها المستمرة لها قائلة: "**لغلط اللي بسمعه دلع**".

- وأخرى قالت: "**الكلمات اللي بنسمعها نقطة في بحر من اللي بنتعرّض إله كل يوم**".

- وقالت ثالثة: "**لو أنا ما بضحك وبحاول أنسى كان انفجرت**". - كما وشرحت طالبتان جامعيتان (الأولى (28) سنة والأخرى (25) سنة) عن معاناتهما مما يسمّى معايرة الأهل لهن في عدم زواجهن حتى هذه السن؛ حيث أن المعاناة الأصلية من الأم وكلامها ومن ثمّ الجيران. ورغم أنهن متعلّمات إلا أنهن أعربن عن خوفهن من أن يضيع طموحهن (في التخلّص من الإهانة والعيش بكرامةٍ وجوٍ صحي) أدراج الريح نتيجة يأسهن من المجتمع المحيط؛ رغم أنهن يرغبن في المساعدة في بناء المجتمع. كما أنّهن يخفن أن يضعفن، في يومٍ من الأيام، ويتزوّجن من لا يُحببن أو أن يكون شخصاً غير متعلم؛ فقط للتخلص من سماع الكلام الجارح لتأخر زواجهن.

- وعن الزواج المتعدّد؛ ذكرت إحدى الحالات أن زوجها متزوجٌ عليها 9 نساء، ولم يوفر لها ولأولادها المصروف، وترك عندها أخته المعاقة؛ والتي لا تحمل هويةً ولا يوجد لي إثبات لشخصيتها، هذا إذا فكرّت أن يكون لها أية مساعدة من أية جهة.

- تعاني النساء أيضا من الزواج المتعدد (كشكلٍ من أشكال العنف) خاصةً أنه يتم رغماً عنهن. يشير إلى ذلك بعضٌ من أقوال النساء في المجموعات المركزة:

- "**إحنا بنرفض هذا الشيء بس إيش طالع بإيدنا نسوّي؟**" هذا ما قالته إحدى النساء حول موضوع الزواج المتعدّد، وأن المرأة مغلوبةٌ على أمرها. - وقالت إحدى النساء: "**الأسئلة (تقصد أسئلة الاستبانة) كانت تمسّ صميم ما أعاني منه، حيث تزوجت وأنا عمري 14 سنة، وطُلقت (لأني كنت متجوزة بَدَلْ) غصبٍ عني؛ مع إني كنت مبسوطة مع زوجي الأول، وبعدها تزوجت في سن (17 عاما) من رجلٍ سبق له الزواج، والآن أنا في عمر (26) سنة، وقد ربّيْت ابنته، وهو يتجاهلني، ويظلّ يتصل على برامج "صوت الشعب" ويشحن كروت جوال ويتكلم مع البنات، وإحنا بنعاني الفقر وقلّة الحاجة**". وتضيف "..**لو يضربني كان أهون عليّ من اللي بشوفه**. "**وحين سُئلت: هل يؤذيك في الجماع؟ صمتت بحياءٍ وخجلٍ وطأطأت رأسها. وفي سؤالٍ آخر: هل يطلب منك شيئاً**

أن تفعليه رُغماعنك وأنت معه (في الجماع) أجابت: "..بيطلب؛ بس أنا ما برضى".

- أكّدت المجموعات نساءً ورجالاً أنه يتم قمع الزوجة وعزلها:

هناك من النساء من تتعرّض للقمع من زوجها، ويمنعها من الخروج للمشاركة بعمل المؤسسات الأهلية إلا إذا برّرت له بأنها ذاهبة لتلقي بكلبونة.

- في روايةٍ عن إحدى الحالات لزوج (معلم مدرسة) فرض على زوجته الامتناع عن زيارة أهلها مدة 5 اعاماً، نظراً لمشاكل كانت بينهم: "وهم بالأساس بيت عمه".

- تحدثت إحدى المشاركات عن نفسها قائلة: "**قام زوجي بعزلي عن أهلي مدة 9 شهور، كنت حاملاً خلا لها بمولودٍ جديد، وأثّر ذلك العزل جداً على نفسيتي ووضعي الصحي أنا والجنين، إذ بقي الجنين بحالةٍ سيئةٍ ولم يزد دوزنه عن نصّ كيلو بحجمه، نظراً لتفكيري الدائم بأهلي؛ وعدم رؤيتي لأحدٍ من أهلي، ومكوثي في البيت**".

- كما أجمعت غالبية المجموعات، على حرمان النساء من ميراثهن وأنه لا يوجد تطبيقٌ للشريعة الإسلامية؛ التي تمنح النساء حقوقهن في الإرث، إذ أن الحرمان يأتي من منطلق استقواء الذكور على الإناث، ولعاداتٍ ومفاهيم باليةٍ، فتحرم النساء في سبيل الإرث، من الزواج، بل تمّ قتل بعض النساء بهدف الاستيلاء على ميراثهن.

- ذكرت إحدى السيدات أنها اضطرت إلى التنازل عن حصتها في الميراث لأخيها، ذلك أن أخاها، وحسب تعبيرها، "**أحسن إلي من المصاري**" ومع ذلك قالت: "**إنني داخلياً غيرراضية؛ فأنا وأبنائي بحاجة للمصاري، لكن العادات والتقاليد هيك**".

- وقالت إحدى الحالات أن زوجها أخذ ميراثها وأجبرها على ذلك، وبرّر لها بأنه يريد أن يدخل بمشروع؛ والمشروع فشل، وهي تتذوّق الآن الحسرة والخسارة وقد أثّر ذلك على وضعها الصحيّ والنفسيّ؛ لأنها فقدت مبلغاً مالياً كبيراً كانت تدخره للعمر.

- روت إحدى النساء ما حدث معها بالقول: "**تجن 4 إخوة و4 أخوات، قام الأخ الأكبر ببيع دونم واحد فقط من ملكيتنا (والبالغة 20 دونماً) لتوزيعه على إخوته البنات، والباقي من الـ20 دونم له ولإخوتنا الذكور، ولازالت هناك قضايا مالية عالقة، دون اعترافه بأكثر ما أعطانا إياه**".

- هنالك تمييز بين الذكور والأنثى من قِبَلْ الأسرة والمجتمع، وباعتراف العديد من الرجال والنساء أيضا.

- هنالك مفاهيم متعصبة حول مفهوم الشرف، فكلمة "شرف" تعني "فتلة" وتعني " عذرية" في عرف النساء والرجال في المجتمع، والخطأ فيه أمرٌ لايمكن غفرانه؛ حتى بالزواج، لكن العقوبة تقع فقط على الإناث دون الذكور.

- قالت إحدى النساء: "**هنالك بعض الأهالي بحاولون تغطية الموضوع بتزويج بناتهن**". وأخرى قالت: "**حتى لو تزوّجتْ يقوم الأهل بقتلها**". **وأخرى أضافت: "بتستاهل؛ كل من تفرّط بشرفها تستحق أن تُقتل". عندها توجهت الباحثة لسؤالها: هل أنتِ مؤيدةٌ لقتل الفتاة على خلفية شرف؟ أجابت: "نعم". وسألتها الباحثةُ مرةً أخرى: حتى لو تزوجت؟ أجابت: "حتى لو تزوجت؛ هذا شرف**".

وهذا يعطينا مدلولاتٍ حول مفهوم الشرف لدى النساء، وأنه يتمثل في صون عفّة المرأة؛ وليس هنالك أيّ حديثٍ عن الرجل الجاني؛ إذ لا يشمله مفهوم الشرف.

- تأثرت النساء بالحصار المفروض على قطاع غزة، وزادت من نسبة الفقر، وسوء الأوضاع الاقتصادية والصحية، وقدرتهن على الاندماج في المجتمع، حيث بتْن يبحثن عن سبلٍ أفضل للعيش لهنّ ولأسرهن.

- هنالك ضعفٌ مؤكدٌ في المؤسسات والدوائر الحكومية، وهنالك محاولاتٌ جادةٌ في مؤسسات المجتمع المدني؛ لكنها غير كافية، وكثيرٌ من مؤسسات المجتمع المدنيّ باتت تُنفذ مشاريع فقط؛ دون الالتفات للاستدامة، وللأثر التراكميّ على الفئات المستهدفة، وغابت، عن الكثير منها، الشفافية والمصداقية.

- تعاني النساء من مشاكل صحيةٍ أكثرها يتمثل في: سوء التغذية، وفقر الدم كذلك زادت حالات الإجهاض وتشوّه الأجنّة، وتأثرت النساء نفسياً بنسبةٍ عاليةٍ مع استمرار الضغوط الاجتماعية والحصار ووضع الحرب وما بعدها.

- هنالك إجماعٌ على أن قضية حرمان النساء من الحضانة هي قضيةٌ منتشرةٌ. قالت إحدى النساء: "**عشان الأولاد بتقبل المرأة الذلّ والإهانة**". وقالت أخرى: "يلعن أبو الأولاد اللي بيذلّوا المرأة هُما شو عاملين إلنا". وذكرت إحدى المشاركات روايةً عن زميلةٍ لها بالقول: "**قامت بعد انفصالها عن زوجها بوضع ابنها في دارٍ للأيتام خوفاً من أن يقوم زوجها بأخذه منها**".

- هنالك حاجةٌ ماسةٌ للنساء والرجال أيضاً للتفريغ النفسيّ، نتيجة الضغوط الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، حيث لجأت العديد من النساء للتفريغ النفسيّ في جلسات في المساجد وبات العلاج النفسيّ أمراً مقبولاً مجتمعياً ما بعد الحرب؛ بحسب مارأته المجموعات.

- أكدت مجموعات العمل على صورة المرأة النمطية في وسائل الإعلام، وقصور المؤسسات النسوية في تقديم بديلٍ أو مساهمةٍ مناسبةٍ لتحسين هذه الصورة. - تقول إحدى المشاركات في مجموعة عمل مركزة: "**المجتمع وضع المرأة في قوالب نمطية؛ من أمثلتها: الملبس، بحيث يجب أن تكون في صورةٍ معيّنة، وتتصرف بطريقةٍ معيّنة، بل وتمّ الحطّ من صورتها في وسائل الإعلام؛ بالتركيز على أنها امرأةٌ ثرثارةٌ؛ فارغةٌ تبحث عن المشاكل، وعلى المؤسسات النسوية أن تقوم بتوعيةٍ جندريةٍ حقيقية**".

التوصيات والدروس المستفادة

5- التوصيات والدروس المستفادة:

الاستنتاجات	التوصيات
- تتعرّض النساء الفلسطينيات للقتل والإصابة والإعاقة والتشريد بسبب الاعتداءات الإسرائيلية بشكلٍ كبير جداً.	الحاجة لتوثيق والإعلام حول الانتهاكات ضد النساء من قبل الاحتلال الإسرائيلي. وتوفير إحصاءاتٍ وبياناتٍ دقيقةٍ حول حجم الانتهاكات على اختلافها.
- تؤثر الاعتداءات الإسرائيلية على خصوصية النساء بشكلٍ كبير.	ضرورة الكشف عن معاناة النساء الفلسطينيات وإظهار حجم المأساة التي تعانيها النساء تحت الاحتلال.
- قدرة النساء ذوات الاحتياجات الخاصة على التكيّف لا تزيد عن 10٪ حيث يجدن صعوبةً شديدةً جداً من جرّاء الحصار وإمكانية توفير الأجهزة المساعدة لها.	إبراز خصوصية النساء ذوات الاحتياجات الخاصة على التكيّف لا تزيد عن 10٪ حيث يجدن صعوبةً شديدةً جداً من جرّاء الحصار وإمكانية توفير الأجهزة المساعدة لها. والتأكيد على الحقوق التي كفلتها المواثيق الدولية، وتكثيف العمل في إطار القرارات الدولية الخاصة بالنساء في النزاعات المسلحة.
- تتعرّض المرأة للعنف الجنسي؛ غير أن الاعتراف به يُعتبر من التابوهات المجتمعية.	تنظيم برامج لمحو ثقافة العنف والإكراه والحرمان للنساء والرجال على السواء، وإيجاد آلياتٍ مناسبةٍ للوصول للمناطق المهمّشة. وضرورة إجراء الدراسات والأبحاث الاستكشافية والوصفية حول ظاهرة العنف ضد المرأة. وتحديداً العنف الجنسي؛ من قبل أطرافٍ عديدةٍ في المجتمع من المفترض أن تكون مصدراً لحمايتها، وتفعيل المنتديات النسوية لمناقشة القضية، ومساندة ضحايا العنف الجنسي.
- هناك انتهاكٌ وحرمانٌ بنسبةٍ كبيرةٍ للمرأة في حقّها بميراثها أو أموالها الخاصة بل ويمكن أن تُقتل النساء من أجل الاستيلاء على ميراثهن.	ضرورة القيام بتدخّلاتٍ توعويةٍ وتثقيفيةٍ للنساء لمزيدٍ من المعرفة والتمكّن من حقوقهن؛ وخاصةً في قضايا الحقوق في الميراث. وتوفير مرجعيةٍ قانونيةٍ تسهّل على النساء الرجوع لها في الاستشارات القانونية؛ وفي طرق تدخّل أخرى. لذلك يتوجب القيام بحملاتٍ توعويةٍ وتثقيفيةٍ للنساء والرجال على حدٍ سواء، في حقوقهن، وتوضيح الإجراءات التي من الممكن للنساء اتخاذها لنيل حقوقهن.
- تتعرّض المرأة للقتل على خلفية الشرف والتحرش الجنسي والتهديد بالعنف والاعتداء.	هنالك ضرورةٌ ملحةٌ للحملات الإعلامية والتوعوية فيما يخصّ قضية العنف ضد المرأة، وضرورة توعية الرجال والشباب بمفهوم العنف ومفاهيم الشرف والجرائم التي ترتكب باسم الشرف، مع مراعاة التوجه للفئات الشابّة من كلا الجنسين.
- تتعرّض المرأة للإيذاء النفسيّ من قبل الجيران والسخرية والألفاظ النابية من الزوج أو أفراد العائلة. ويتعرضن للمضايقات والفضول الاجتماعي من الأقارب والجيران.	الحاجة لتدخّلاتٍ نفسيةٍ عاجلةٍ ومركّزةٍ للنساء والرجال، بهدف مساعدتهم للتعبير عن آرائهم، والتفريغ عن الضغوط التي يتعرضون لها بسبب الحصار والأوضاع المتردّية في قطاع غزة. وضرورة دعم النساء وتعزيز ثقتهنّ بأنفسهن لمواجهة أية تحدّياتٍ مجتمعيةٍ يواجهنها، وتمكينهنّ من الدفاع عن أنفسهن والتعبير عن مخاوفهن واحتياجاتهن.
- هنالك إكراهٌ للمرأة على عملٍ لا يحترم كرامتها.	تفعيل التشبيك والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني من أجل خلق فرص عملٍ للشابات والنساء والرجال، وتدريبهم وتأهيلهم كلاً حسب [illegible] وضرورة توفير فرص عمل للنساء خاصةً في مجال المشاريع الصغيرة ليتمكّن من إعداد مشروعهن بأنفسهن، ولا يُكرهن نتيجة الوضع الاقتصادي على أعمالٍ تنتهك كرامتهن.
- يوجد حرمانٌ للمرأة من حقّها في حضانة الأطفال.	القيام بحملات توعية لحقّ المرأة في حضانة أطفالها للرجال والنساء، وضرورة سعي الجهات الحقوقية لتفعيل قوانين حضانة الأطفال حتى

	سن 18 عامًا.
– هناك حرمانٌ للمرأة من المشاركة في صنع القرار في الإطار العائلي والاجتماعي.	ضرورة تنظيم حملاتٍ إعلاميةٍ للنساء والرجال بهدف التعريف بالعنف وأشكاله، وضرورة احترام النساء وتقديرهن، والتأكيد على أن المرأة نصف المجتمع، وهي بحاجة للدعم العائليّ والمجتمعيّ. وأهمية دعم النساء في الوقوف على حقوقهن وفرصهن في المشاركة على الصعيد المجتمعي، وتأهيلهن من خلال التدريبات والبرامج المكثفة للدور القيادي، وكونهن نساءً قياديات لتمكينهنّ من المشاركة في صنع القرار في الإطار العائليّ والمجتمعيّ.
– هناك سيطرةٌ للثقافة الذكورية على المجتمع الفلسطيني، والتي تتضمن العادات والتقاليد المجتمعية.	ضرورة إشراك الرجال في كافة حملات وبرامج التوعية والتثقيف بقضايا المرأة، على اعتبار أنها ليست قضية المرأة وحدها، بل قضية مجتمع.
– هناك هشاشةٌ لدى المجتمع المدنيّ وضعفٌ في قدرته على تبني النساء، إلى جانب ضعف حملات الضغط والمناصرة تجاه قضايا النساء.	هناك ضرورةٌ لتفعيل الدور القيادي للمجتمع المدنيّ وتبنيه لقضايا النساء، وذلك من خلال تفعيل قدرته في حملات الضغط والمناصرة وتجديد وسائله وإمكاناته تجاه قضايا النساء.
– هناك تأثيرٌ كبيرٌ لاستقرار الوضع السياسيّ والعزلة الدولية والحصار على النساء في قطاع غزة.	المساهمة في كافة الفعاليات الخاصة بالتخفيف من حدة الحصار والمبادرة بفعالياتٍ للتنديد بالإغلاقات والاعتداءات الإسرائيلية المتتالية ضد النساء والرجال في قطاع غزة وانتهاكاتها ضد حقوق الإنسان، ومخالفة المواثيق الدولية واتفاقية "سيداو" وتجاهل حماية النساء وقت الحروب والأزمات.
– هناك تأثيرٌ كبيرٌ لعدم وجود بيئةٍ قانونيةٍ سليمةٍ تخدم قضايا النساء.	ضرورة التشبيك بين المؤسسات الحقوقية والنسوية للضغط باتجاه توفير بيئةٍ قانونيةٍ سليمةٍ تخدم قضايا النساء.
– هناك تمييزٌ بين الذكور والإناث بدرجةٍ عالية.	ضرورة التدخل في توعية الأزواج الشابّة والأسر حديثة التكوين بقضايا التنشئة الاجتماعية والتمييز بين الذكور والإناث، ومساواة المرأة بالرجل، وقضايا التعامل والتعامل مع الزوجة والزوج أيضًا، والتوعية بمفهوم العنف وأنواعه وتأثيره على سلامة الأسرة واستقرارها.
– سيطرة النمطية على صورة المرأة في الإعلام الفلسطيني.	الحاجة لتكثيف المؤسسات النسوية جهدَها الإعلامي من أجل تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام وخلق منابر إعلامية مستقلةٍ للخروج من المأزق الإعلامي وتخطّيه. وضرورة تحديث الدراسات حول مضمون ما يُنشر في وسائل الإعلام الفلسطيني، وأهمية وضع خطةٍ استراتيجيةٍ إعلاميةٍ يجب أن تكون عليه صورة المرأة، بهدف المساهمة في تحسين صورة المرأة الفلسطينية في الإعلام.
– هناك مساهمةٌ جادةٌ من المجتمع المدني وأقل منها للمجتمع الحكومي، لكنها غير كافيةٍ لمساندة النساء.	ضرورة إعادة ترتيب المؤسسات الأهلية لسار عملها والتقييم المستمر واكتساب الثقة من الفئات المستهدفة هو ضرورةٌ ملحة، وتكثيف مساهمة المجتمع المدني في مساندة النساء.
– هناك تهميشٌ للنساء وضعف الاستفادة منهن كمصدرٍ بشريٍّ في عملية التنمية المجتمعية.	ضرورة إعداد أبحاث تعزز المساواة الجندرية، وتقدم معلوماتٍ محدثةً عن واقع النساء والرجال، لكشف المشاكل الحقيقية التي تعاني منها النساء، وتسهّل إمكانات التدخل من قبل الجهات المعنية. والحاجة للاستفادة من خبرات النساء ومعرفتهن، لأنهن المصدر الحقيقي في عملية التنمية المجتمعية، لذلك يتوجب رفع مستوى تقديرهن وعدم تهميشهن.

5 – 1 أهم التوصيات:

1- ضرورة القيام بتدخلات توعوية وتثقيفية للنساء؛ لمزيدٍ من المعرفة والتمكّن من حقوقهن، وخاصة في قضايا الحقوق في الميراث وتوفير مرجعية قانونية يسهلُ على النساء الرجوع لها في الاستشارات القانونية؛ وفي طرق تدخلٍ أخرى.

2- تدخّلات نفسية عاجلة ومركّزة للنساء والرجال بهدف مساعدتهم للتعبير عن آرائهم والتفريغ عن الضغوط التي يتعرضون لها بسبب الحصار والأوضاع المتردّية في قطاع غزة.

3- ضرورة تنظيم حملات إعلامية للنساء والرجال، بهدف التعريف بالعنف وأشكاله، وبضرورة احترام النساء وتقديرهن، والتأكيد أن المرأة نصفُ المجتمع؛ وهي بحاجةٍ للدعم العائلي والمجتمعي، وأهمية دعم النساء في التعرّف على حقوقهن وفرصهن في المشاركة على الصعيد المجتمعي، وتأهيلهن من خلال التدريبات والبرامج المكثّفة للدور القيادي، وكونهن نساءً قياداتٍ لتمكينهن من المشاركة في صنع القرار في الإطار العائلي والمجتمعي.

4- ضرورة التشبيك والتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني من أجل خلق فرص عملٍ للشابات والنساء والرجال، وتدريبهم وتأهيلهم كلاً بحسب تخصصه وإمكاناته، وتهيئتهم لسوق العمل ومتطلباته، وضرورة توفير فرص عملٍ للنساء؛ خاصةً في مجال المشاريع الصغيرة؛ ليتمكنّ من إعداد مشاريعهن بأنفسهن، ولا يُكرهن نتيجة الوضع الاقتصادي، على أداء أعمالٍ تنتهك كرامتهن

5- تكثيف المؤسسات النسوية جهدها الإعلامي من أجل تحسين صورة المرأة في وسائل الإعلام، وخلق منابر إعلامية مستقلة للخروج من المأزق الإعلامي وتجنّبه، وضرورة تحديث الدراسات حول مضمون ما يُنشر في وسائل الإعلام الفلسطيني، وضرورة وضع خطةٍ إستراتيجية إعلامية لما يجب أن تكون عليه صورة المرأة؛ بهدف المساهمة في تحسين صورة المرأة الفلسطينية في الإعلام.

6- تنظيم برامج لمحو ثقافة العنف والإكراه والحرمان للنساء والرجال على السواء، ولإيجاد آلياتٍ مناسبةٍ للوصول للمناطق المهمّشة.

7- ضرورة التدخّل في توعية الأزواج الشابّة والأسر حديثة التكوين بـ: قضايا التنشئة الاجتماعية، والتمييز بين الذكور والإناث، ومساواة المرأة بالرجل، وقضايا تتعلق بالتعامل مع الزوجة والزوج أيضا، والتوعية بمفهوم العنف وأنواعه وآثاره على سلامة الأسرة واستقرارها.

8- المساهمة في كافّة الفعاليات الخاصة بالتخفيف من حدّة الحصار، والمبادرة بفعالياتٍ للتنديد بالإغلاقات والاعتداءات الإسرائيلية المتتالية ضد النساء والرجال في قطاع غزة؛ وانتهاكاتها ضد حقوق الإنسان ومخالفة للوثائق الدولية واتفاقية "سيداو" وتجاهل حماية النساء وقت الحروب والأزمات.

9- ضرورة إعادة ترتيب المؤسسات الأهلية لمسار عملها والتقييم المستمر، واكتساب الثقة من الفئات المستهدفة هو ضرورةٌ ملحّة.

10 – ضرورة إعداد أبحاث تعزّز المساواة الجندرية، وتقدّم معلوماتٍ محدّثةً عن واقع النساء والرجال؛ لكشف المشاكل الحقيقية التي تعاني منها النساء، وتسهّل إمكانات التدخّل من قبل الجهات المعنية.

5 – 2 الترتيبات المؤسساتية لتنفيذ التوصيات:

إلى المؤسسات النسوية:

- هنالك ضرورةٌ ماسةٌ لاستثمار وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية لتحسين صورة المرأة، والحدّ من استغلال المرأة كجسدٍ أو كضحيةٍ فقط، من خلال خلق منابر إعلامية نسوية ومستقلة، حيث لا يسجلُ منبرٌ إعلاميٌ واحدٌ لخطابٍ نسويٍ موحّدٍ تجاه قضايا النساء.
- تكثيف الحملات الإعلامية والتوعوية لتغيير مفاهيم مجتمعيةٍ متصلبةٍ كمفهوم الشرف، والعنف ضد المرأة، وذلك باستهداف فئاتٍ متنوّعةٍ شباباً ورجالاً وفتياتٍ ونساء.
- ضرورة التشبيك والتعاون لمصلحة النساء المضطهدات من خلال برامج مشتركة يمكنها أن تخدم قطاعاً عريضاً من النساء في كافّة محافظات قطاع غزة.

إلى المؤسسات الحقوقية:

- التوجّه بحملاتٍ مكثفةٍ لتعريف النساء والرجال بحقوقهم/ن، خاصةً حقوق المواريث، وتقديم نماذج جيدةً أنصفت النساء ومنحتهن حقوقهن.
- توعية المحامين والمحاميات لأهمية تعريف حقوق الملكية للنساء والرجال، وتثقيفهم بالطرق القانونية والإجراءات المطلوبة لذلك.
- ضرورة توثيق كافّة الانتهاكات الإسرائيلية بحقّ الشعب الفلسطيني، نساءً ورجالاً، من خلال إصداراتٍ متواصلةٍ باللغات العربية والإنجليزية، وتنظيم حملاتٍ دولية وعربية لكشف كافّة هذه الانتهاكات المتواصلة.
- تحفيز الشبكات الحقوقية الدولية للمساهمة في رصد الانتهاكات الإسرائيلية تجاه النساء والأطفال، فيما يخالف كافّة الاتفاقات الدولية والقرارات الأممية، خاصةً تلك التي تتعلق بالنزاعات المسلّحة وقرارات حملة النساء.

إلى المجلس التشريعي الفلسطيني:

- ضرورة وضع "قانون العائلة" في سلّم الأولويات؛ لحماية الأسرة وحماية النساء والفتيات، ووضع العقوبات المناسبة لمرتكبي الانتهاكات ضد النساء، وبما يتلاءم مع الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان.
- إنشاء وحدات لتقديم الشكاوى، بالتعاون مع مراكز حقوقية، باسم النساء المعنّفات، وتوفير الحماية اللازمة لضحايا العنف.

إلى المانحين الدوليين:

- دعم المراكز والمؤسسات التي تعمل على إعداد دراساتٍ وأبحاث من منطلق النوع الاجتماعي، والتي تُقدّم بياناتٍ دقيقةً وحديثةً حول قضايا النساء واحتياجاتهن.
- العمل على تشجيع المراكز العليا في السلطة الوطنية لتعديل وتغيير القوانين الخاصة بالنساء؛ بما يتلاءم مع روح اتفاقية "سيداو" والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.
- دعم البرامج التي تشكل سنداً للنساء المهمّشات وتوعيتهن بحقوقهن.
- دعم وتأهيل مقدّمي الخدمات كالعاملين والأخصائيين النفسيّين الذين يتعاملون مع ضحايا العنف.
- دعم النساء الفقيرات في قطاع غزة، من خلال تمكينهن اقتصادياً للتمكن من إجراء تحسينات وتغييرات على الدور الجندري لهن في أسرهن ومحيطهن العائلي.

3-5 الدروس المستفادة:

- هنالك حاجةٌ ماسةٌ للإصغاء للنساء وإعطائهن المجال للتعبير عن مشاكلهن واحتياجاتهن، وعدم التسرع في الحديث عن قضاياهن دون الرجوع لهن من وقتٍ لآخر، والأخذ بعين الاعتبار المتغيّرات الاجتماعية والسياسية وكافة الظروف التي تحيط بالنساء في قطاع غزة وانعكاساتها على النساء.

- ضرورة إشراك الرجل في قضايا النساء ومشاكلهن، والعمل على توعية الرجل، كما النساء، في القضايا المجتمعية؛ لأنه ركنٌ أساسيٌّ وغالباً هم أصحاب القرار في أسرهم ومواقعهم وبالتالي من المهم إشراكهم في الورش والتدريبات والأبحاث والدراسات الخاصة بالمرأة.

- ضرورة الاهتمام بالدعم النفسيّ والإرشاد في أساليب التربية والتنشئة الاجتماعية، والمقبلين على الزواج أيضاً؛ من خلال تدريباتٍ متخصصةٍ وورشات عملٍ في أماكن أكثر قرباً لهذه الفئات بحسب ما طُرح من قبلهم.

- ضرورة تأهيل وتدريب الباحثات الميدانيات بأدوات البحث العلمي (بحسب الكفاءة والخبرة) وإعطاء مجموعة محددة التدريبات، على سبيل المثال: تطوير مهارات بعضهن في إدخال البيانات والتحليل الإحصائي، تكثيف قدراتهن في مجال إدارة جلساتٍ مجموعات العمل المركزة وتفريغ التسجيلات، إدارة المقابلات وتفريغها بحسب احتياجات البحث ولتمكينهن من المواصلة في العمل البحثيّ، وتسهيل ترشيحهن لمؤسساتٍ أخرى.

- هنالك دروسٌ مستفادةٌ لفريق البحث بأهمية استخدام عدّة أساليب بحثية من مصادر معلومات مختلفة للإجابة على تساؤلٍ واحدٍ من قبيل الموضوعية والشفافية والمصداقية، وهو أداة التثليث التي نعتقد أنها من الأهمية ألا يخلو بحثٌ أو دراسةٌ منها.

الملاحق

ملحق 1:

المؤسسات التي تمّ التعاون معها في تعبئة الاستمارات

الرقم	اسم المؤسسة	المحافظة
1.	جمعية أصدقاء جباليا	محافظة الشمال
2.	جمعية التوفير والتسليف	محافظة الشمال
3.	جمعية تطوير الأسرة	محافظة الشمال
4.	مركز النشاط النسائي	محافظة الشمال
5.	جمعية زاخر للتنمية	محافظة غزة
6.	جمعية الودّ المجتمعي	محافظة غزة
7.	جمعية المشاعل	محافظة غزة
8.	جمعية الانتماء الأسري	محافظة غزة
9.	جمعية فلسطين الغد	محافظة غزة
10.	مركز صحة المرأة / البريج	محافظة الوسطى
11.	البرامج النسائية	محافظة الوسطى
12.	جمعية الإصلاح الاجتماعية	محافظة الوسطى
13.	جمعية الغد المشرق	محافظة خان يونس
14.	جمعية النجم الغربي	محافظة خان يونس
15.	جمعية التوفير والتسليف	محافظة خان يونس
16.	جمعية تنمية المرأة الريفية	محافظة رفح
17.	مركز النشاط النسائي	محافظة رفح

ملحق 2:

المؤسسات التي تمّ التعاون معها لعقد مجموعات العمل المركزة

الرقم	اسم المؤسسة	المحافظة
1	مركز الأبحاث والاستشارات القانونية	محافظة غزة
2	منتدى الإعلاميين والإعلاميات لنصرة قضايا المرأة	محافظة غزة
3	جمعية شرق غزة	محافظة غزة
4	ملتقى إعلاميات الجنوب	محافظة رفح
5	جمعية إخريجات الجامعيات	محافظة غزة
6	مركز الديمقراطية وحلّ النزاعات	محافظة غزة

ملحق 3:

الباحثات الميدانيات اللواتي تمّ التعامل معهنّ في بحث تحديد أولويات قضايا النساء

الرقم	اسم الباحثة	العمل الميداني
1	عزّة رزق	مجموعات غزة
2	حنين رزق	مجموعات غزة
3	يُسر الأطرش	مجموعات الشمال
4	شيرين عوض	مجموعات المواصي
5	نبللي المصري	تحليل وثائق وزيارات ميدانية لمؤسسات
6	وسام جودة	مجموعات رفح
7	نهى عمد	مجموعات الوسطى
8	آسيا أبو إياد	مجموعات الوسطى

ملحق 1:

أسماء الأشخاص الذين تمّ عقد مقابلة معهم في بحث تحديد أولويات قضايا النساء

الرقم	الاسم	الصفة المهنية
1	كرم نشوان	محامي وناشط مجتمعي
2	تيسير محيسن	خبير تنموي
3	خالد زيد	مدير المركز المجتمعي لتأهيل المعاقين
4	جمال بكير	صاحب مصنع
5	ماجد رجب	مدير البنك الإسلامي

ملحق 5:

أسماء المشاركين/ات في مجموعات العمل المركزة

التاريخ: 2009/6/15 اليوم: الاثنين
اسم المؤسسة المستضيفة: جمعية الخريجات الجامعيات
الفئة المستهدفة: قيادات نسوية وممثلات عن مؤسسات نسوية

الرقم	الاسم	الصفة	اسم المؤسسة
1	د/ مريم أبو دقة	رئيسة مجلس إدارة	جمعية الدراسات النسوية والتنموية
2	أ/ أمل أبو عيشة	اختصاصية في الجندر والتنمية	-
3	م/ هبة أبو كميل	مديرة تنفيذية	الهيئة الفلسطينية للاجئين
4	فتحية نوّاس	أخصائية اجتماعية	مركز صحة المرأة – جباليا
5	أماني العطلوي	محاسبة	جمعية زهر
6	طارق حلس	متطوّع	جمعية زهر
7	سماح الخزندار	سكرتيرة	جمعية المشعل
8	عيفاء شحيبر	مديرة تنفيذية	جمعية الخريجات الجامعيات
9	ختام مخيمر	سكرتيرة	مركز معلومات وإعلام المرأة
10	ختام علبان	منسّقة مشاريع	جمعية النجدة الاجتماعية
11	نهلة الناطور	علاقات عامة	جمعية النجدة الاجتماعية
12	سماهر خضان	مديرة	جمعية العطاء النسوية
13	أسماء جعرور	منسقة ميدانية	جمعية الدراسات النسوية
14	هبة غواص	منسقة وحدة اقتصادية	مركز تمكين المرأة والمجتمع / النصيرات
15	بسمة يونس	أخصائية نفسية	مركز صحة المرأة /جمعية الثقافة والفكر الحر
16	نوال الغصين	مديرة تنفيذية	جمعية المجد النسائية

ملحق 6:

أسماء المشاركين/ات في مجموعات العمل المركزة

التاريخ: 2009/6/16 اليوم: الثلاثاء
اسم المؤسسة المستضيفة: جمعية شرق غزة لإنماء الأسرة
الفئة المستهدفة: قطاع خاص ومجتمع مدني

الرقم	الاسم	الصفة	اسم المؤسسة
1-	سمية سلق الله	رئيس هيئة إدارية	مركز البرامج
2-	شفا حسّان	رئيس جمعية	تنمية مزارعي الريف
3-	سميرة أبو شلوف	منسّقة جمعية	اتحاد لجان المرأة
4-	علاء أبو دقّة	مدير جمعية	الانتماء الأسري
5-	حسام ياسين	مدير مصنع	مصنع خياطة
6-	هناء أبو عمرو	رئيس جمعية	شرق غزة لإنماء الأسري
7-	زهة أبو [illegible]	رئيس جمعية الأم	جمعية الأم
8-	سليم قزعاط	مدير تنفيذي	جمعية الطيب لتمكين المرأة
9-	رمضان الجوجو	مدير جمعية	جمعية الإنماء المجتمعي
10-	عبد الرحمن المدهون	نائب جمعية	الكتلة العمالية
11-	عليان وادي	مدير تنفيذي	جمعية أجيال للإبداع والتطوير
12-	محمد نصّار	مدير تنفيذي	جمعية جايكا اليابانية
13-	هناء الخزندار	رئيسة جمعية جايكا	جمعية جايكا اليابانية
14-	عيسى الدحدوح	رئيس لجنة حي الزيتون	لجان الإصلاح
15-	زياد حجّي	تاجر	لجان إصلاح
16-	عزام دلول	مدير مركز	مركز دلول للتصوير والإعلام
17-	محمد أبو توهة	مدير معرض	جمعية حيف
18-	عواطف أبو توهة	رئيس مجلس إدارة	جمعية حيف

ملحق 7:

أسماء المشاركين/ات في مجموعات العمل المركزة

التاريخ: 2009/6/18 اليوم: الخميس
اسم المؤسسة المستضيفة: النتدي الإعلامي لنصرة قضايا المرأة
الفئة المستهدفة: إعلاميون وإعلاميات

الرقم	الاسم	الصفة	اسم المؤسسة
1-	رجب أبو سرّية	كاتب	شبكة الكتاب الفلسطيني
2-	تغريد بليحة	مراسلة صحفية	وكالة معاً
3-	محمود ورقة	إعلام	وزارة الثقافة
4-	عبد الله مقداد	مراسل صحفي	صوت القدس
5-	فلسطين عبد الكريم	صحفية	صوت فتح الإخباري
6-	رشا فرحات	صحفية	شركة فلسطين للإعلام النسوي
7-	ماجدة البلبيسي	صحفية	جريدة القدس
8-	نور الهدى عويضة	صحفية	جريدة الرسالة
9-	عبد الناصر أبو عون	صحفي	إذاعة القدس
10-	محمد كريزم	صحفي	النتدي الإعلامي لنصرة قضايا المرأة

ملحق 8:

أسماء المشاركين/ات في مجموعات العمل المركزة

التاريخ: 2009/6/16 اليوم: الثلاثاء
اسم المؤسسة المستضيفة: مركز الديمقراطية وحل النزاعات
الفئة المستهدفة: نشطاء مجتمعيون في قضايا النساء والجندر

الرقم	الاسم	الصفة	اسم المؤسسة
1-	حنان صيام	منسقة مكتب غزة	جمعية المرأة العاملة الفلسطينية
2-	ماجدة البلبيسي	صحافية	جريدة القدس
3-	سوسن أبو حميد	مثقفة	جمعية المجد
4-	فاتن البيومي	منسقة مشروع	طاقم شئون المرأة
5-	خالدية الوح	منسقة وحدة استشارية ونادي نسوي	مركز تمكين المرأة والمجتمع
6-	هناء الفار	نائبة رئيس	اتحاد لجان كفاح المرأة
7-	شهين خليفة	صحافية	ميار للإنتاج الإعلامي
8-	مرفت أبو جامع	صحافية	ملتقى إعلاميات الجنوب
9-	إسلام الأسطل	صحافية	جريدة الحياة الجديدة
10-	جواهر بركات	أخصائية	برنامج غزة للصحة النفسية
11-	بكر التركماني	محامي	المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات
12-	طارق حلس	متطوع	جمعية زاخر
13-	إيمان العطلوي	محاسبة وناشطة	جمعية زاخر
14-	إياد حجير		المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات

ملحق 9:

أسماء المشاركين/ات في مجموعات العمل المركزة

التاريخ: 17 /6/ 2009 اليوم: الأربعاء
اسم المؤسسة المستضيفة: ملتقى إعلاميات الجنوب
الفئة المستهدفة: متخصصون في مجال الصحة النفسيّة

الرقم	الاسم	الصفة	اسم المؤسسة
1-	عبير القدرة	أخصائية اجتماعية	مدرسة عبد الأغا الأساسية – حكومة
2-	رحاب المصري	أخصائية نفسية	مدرسة بني سهيلا الابتدائية (ب)- حكومة
3-	منى وادي	أخصائية اجتماعية	
4-	جاكلين شاهين	أخصائية اجتماعية	مدرسة طارق بن زياد للبنات – حكومة
5-	نداء الأسطل	أخصائية اجتماعية	مدرسة الشهيد أبو جهاد الأساسية الثانية – حكومة
6-	صابرين أبو حسين	أخصائية اجتماعية	الأونروا الإدارة العامة – مكتب خدمات الميدان
7-	زينب محمد	أخصائية نفسية	جمعية التكافل للتنمية المجتمعية
8-	منى موسى	أخصائية اجتماعية	وزارة الشئون الاجتماعية
9-	صبحي فرحات	أخصائي نفسي	الصحة النفسيّة بوكالة الغوث
10-	د. يوسف عوض الله	مدير عيادة الصحة النفسيّة بمديرية الوكالة	الصحة النفسيّة بوكالة الغوث
11-	أحمد شاهين	مرشد اجتماعي-نفسي	وكالة الغوث
12-	أشرف الجبالي	مرشد اجتماعي-نفسي	وكالة الغوث
13-	أحمد المصري	مرشد اجتماعي-نفسي	وكالة الغوث
14-	عبد القادر صهيو	مرشد اجتماعي-نفسي	المركز الفلسطيني لحلّ النزاعات
15-	رندة فوجو	مرشدة اجتماعية	المركز الفلسطيني لحلّ النزاعات

ملحق (1):

أسماء المشاركين/ات في مجموعات العمل المركزة

التاريخ: 11 /6/ 2009 اليوم: الخميس
اسم المؤسسة المستضيفة: مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
الفئة المستهدفة: حقوقيون

الرقم	الاسم	الصفة	اسم المؤسسة
1-	امتياز حسب الله	محامية	مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
2-	فاطمة الشريف	محامية	مركز الميزان لحقوق الإنسان
3-	أمجد شراب	محامي	مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
4-	حازم عفانة	محامي	مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
5-	أمين نسمان	محامي	مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
6-	محمد مهنا	محامي	مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة
7-	منى الشوا	محامية	المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
8-	منى عبد العزيز	محامية	

ملحق 11:

الاستمارات التي تم استلامها بحسب المناطق:

جدول استلام الاستمارات

الرقم	اسم المؤسسة	عدد الاستمارات المحدد (نساء)	عدد الاستمارات المحدد (رجال)	عدد الاستمارات المستلم (نساء)	عدد الاستمارات المستلم (رجال)
1.	جمعية أصدقاء جباليا	26	26	20	15
2.	التوفير والتسليف	26	26	28	17
3.	جمعية تطوير الأسرة	26		27	
4.	النشاط النسائي / بيت حانون		26		23
5.	جمعية زاخر	25	25	24	25
6.	جمعية المؤازر المجتمعي	25	25	25	25
7.	جمعية المشاعل	25	25	25	25
8.	مؤسسة الانتماء الأسري	25	25	30	16
9.	جمعية فلسطين الغد	25	25	24	26
10.	مركز صحة المرأة البريج	20	20	20	23
11.	البرامج النسائية/ دير البلح	20	20	20	13
12.	جمعية المجد النسائية	20	20	20	20
13.	الغد المشرق	25	25	25	25
14.	جمعية السطر الغربي	25	25	21	21
15.	جمعية التوفير والتسليف	25	25	25	25
16.	جمعية تنمية المرأة الريفية	24	24	25	16
17.	الاتحاد الاسلامي	24	24	28	17
المجموع				**387**	**332**

فاقد + استمارات للنساء و51 استبانة رجال

ملحق 12:

مركز شؤون المرأة – غزة

استمارة بحث (نساء)

تحديد أولويات قضايا النساء في قطاع غزة

يعمل مركز شؤون المرأة – غزة و هو مركز للمعرفة و المعلومات على دراسة تحديد أولويات قضايا النساء في قطاع غزة و ذلك خلال شهر مايو – يونيو 2009. لذا نرجو منكم التعاون معنا في الإجابة على الاستمارة التي بين أيديكم ، مع العلم أن هذه المعلومات ستكون سرية و ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

يمكنكم طرح الأسئلة أو المزيد من الاستفسار على مركز شؤون المرأة –غزة – برنامج الأبحاث و المعلومات

منسقة البرنامج /هداية شمعون

ت/ 2877311 – 2877312 فاكس 2877313

و لكم منا جزيل الشكر و التقدير

التاريخ:_____

رقم الاستمارة :_____

رقم الباحثة :_____

اسم الباحثة :_____

المحافظة :

1– محافظة الشمال ☐ 2– محافظة غزة ☐ 3– محافظة الوسطى ☐

4– محافظة خانيونس ☐ 5– محافظة رفح ☐

مكان الإقامة :

1–مدينة ☐ 2– قرية ☐ 3– مخيم ☐

العمر :

1– 20–29 ☐ 2– 30–39 ☐ 3–40–50 ☐

المستوى التعليمي :

1–أمية ☐ 2– تقرأ و تكتب ☐ 3– إعدادي ☐ 4– ثانوي ☐ 5– دبلوم متوسط ☐ 6– جامعي فأكثر ☐

الحالة الاجتماعية :

1– متزوجة ☐ 2–عزباء ☐ 3– مطلقة ☐ 4– أرملة ☐ 5– معلقة ☐

الوضع الحالي :

1– ربة منزل ☐ 2– طالبة ☐ 3–عاملة ☐

الملائمة الصحية :

1– ملائمة ☐ 2– ذوي احتياجات خاصة ☐

رقم السؤال	السؤال	غير موافق بشدة(0)	غير موافق (1)	لا أدري (2)	موافق (3)	موافق بشدة(4)
1-1-1	مدى تعرض النساء لجرائم القتل خلال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة.					
2-1-1	مدى تعرض النساء للإصابة بجروح مختلفة خلال الاعتداءات الإسرائيلية					
3-1-1	مدى تعرض النساء للإعاقة بأنواعها المختلفة خلال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة					
4-1-1	مدى تعرض النساء لفقدان أو إصابة أحد أفراد العائلة المقربين خلال الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة					
5-1-1	مدى تعرض النساء للتشريد و الانتقال من مكان السكن خلال الاعتداءات الإسرائيلية					
6-1-1	مدى التأثير على الحيز الخاص للنساء خلال الاعتداءات الإسرائيلية. (خصوصية النساء)					
1-2-1	مدى تعرض المرأة للإيذاء الجسدي الأسري					
2-2-1	مدى تعرض المرأة للإيذاء الجنسي الأسري					
3-2-1	مدى تعرض المرأة للإيذاء العاطفي أو النفسي الأسري					
4-2-1	مدى تعرض المرأة للاستيلاء على ميراثها و أموالها الخاصة بها					
5-2-1	مدى تعرض المرأة للتهديد بالعنف من أحد أفراد الأسرة					
6-2-1	مدى تعرض المرأة للقتل على ما يسمى خلفية الشرف من أحد أفراد الأسرة					
7-2-1	مدى تعرض المرأة لسفاح القربى من أحد أفراد الأسرة					
8-2-1	مدى تعرض المرأة للطلاق رغم إرادتها					
9-2-1	مدى إهانة و إلقاء كلمات نابية على الزوجة أمام الآخرين					
10-2-1	مدى قمع الزوجة و إسكاتها					
11-2-1	مدى السخرية من الزوجة و انتقاد مظهرها وسلوكها					
12-2-1	مدى مراقبة و ملاحقة الزوجة والسيطرة على دائرة معارفها					
13-2-1	مدى عزل الزوجة عن أهلها.					
1-3-1	مدى تعرض النساء للإيذاء النفسي من الجيران					
2-3-1	مدى تعرض النساء للضغوط العشائرية (زواج – طلاق)					
3-3-1	مدى تعرض النساء للأقوال المؤذية والتشويه من الأقارب و الجيران					
4-3-1	مدى تعرض النساء للمضايقات و الفضول الاجتماعي من الأقارب و الجيران (التدخل في الخصوصيات)					

رقم السؤال	السؤال	غير موافق بشدة(1)	غير موافق (1)	لا أدري (2)	موافق (3)	موافق بشدة(4)
1-4-1	مدى تعرض المرأة للاغتصاب					
2-4-1	مدى تعرض المرأة لمحاولة اغتصاب					
3-4-1	مدى تعرض المرأة للتحرش الجنسي					
5-4-1	مدى تحديد مجالات عمل المرأة					
1-5-1	مدى إكراه المرأة على الزواج المبكر					
2-5-1	مدى إكراه المرأة على عدم الزواج					
3-5-1	مدى إكراه المرأة على عمل لا يحترم كرامة المرأة					
4-5-1	مدى إكراه المرأة على الزواج المتعدد					
5-5-1	مدى إكراه المرأة على ترك منزلها					
1-6-1	مدى حرمان المرأة من التعليم.					
2-6-1	مدى حرمان المرأة من الاحتياجات الأساسية (مأكل ومشرب وملبس).					
3-6-1	مدى حرمان المرأة من الوصول لمصادر المعلومات عن الخدمات المتوفرة.					
4-6-1	مدى حرمان المرأة من الموارد المالية(الميراث ، العمل ، المصروف الشخصي)					
5-6-1	مدى حرمان المرأة من الوصول للموارد المادية(الخدمات الصحية ، التعليمية ، النفسية ، تشغيلية)					
6-6-1	مدى حرمان المرأة من المشاركة في العمل النقابي.					
7-6-1	مدى حرمان المرأة من المشاركة في صنع القرار في الإطار العائلي والمجتمعي.					
8-6-1	مدى حرمان المرأة المطلقة من حقها في حضانة الأطفال					
1-2	مدى تأثير وجود الاحتلال الإسرائيلي وممارساته واعتداءاته العنيفة تجاه الشعب الفلسطيني عموما، والنساء الفلسطينيات خصوصا.					
2-2	مدى سيطرة الثقافة الذكورية على المجتمع الفلسطيني، والتي تتضمن العادات والتقاليد المجتمعية.					
3-2	مدى سيطرة اتجاهات اجتماعية منحازة ضد المرأة (عدم العدالة وعدم المساواة الجندرية) على مستوى العائلة في تفضيل الذكور على الإناث أو في أماكن العمل بالتمييز في الأجور.					
5-2	مدى توفر المواد اللازمة وارتفاع الأسعار.					
7-2	مدى هشاشة المجتمع المدني وقدرته على تمثيل النساء، وضعف حملات الضغط والمناصرة تجاه قضايا النساء.					
8-2	مدى ضعف الإعلام في توثيق وفضح جرائم الاحتلال ضد النساء والعائلة والممتلكات ومصادر العيش.					

رقم السؤال	السؤال	غير موافق بشدة(0)	غير موافق (1)	لا أدري (2)	موافق (3)	موافق بشدة(4)
1-3	مدى تأثير استقرار الوضع السياسي في المنطقة على النساء.					
2-3	مدى تأثير الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة على النساء .					
3-3	مدى تأثير عدم استقرار الوضع الفلسطيني الداخلي على النساء.					
4-3	مدى تأثير فرض العزلة الدولية على قطاع غزة منذ فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية للعام 2006					
5-3	مدى تأثير عدم وجود بيئة قانونية سليمة تخدم قضايا النساء.					
6-3	مدى تأثير الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها الاقتصادية على النساء					
7-3	مدى تأثير الزيادة السكانية العالية على النساء					
1-1	مدى التمييز بين الذكور والإناث.					
2-4	مدى إيجابية صورة المرأة في وسائل الإعلام.					
3-4	مدى تأثير مشاكل النساء على الحالة النفسية الاجتماعية.					
4-4	مدى تأثير مشاكل النساء على الحالة الصحية.					
5-1	مدى تهميش النساء وضعف الاستفادة منهن كمصدر بشري في عملية التنمية المجتمعية					
5	مدى تلبية المؤسسات الحكومية للمساهمة في حل مشاكل النساء					
1-5	مدى تلبية مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في حل مشاكل النساء					

ملحق 13:

مركز شؤون المرأة – غزة

استمارة بحث (رجال)

تحديد أولويات قضايا النساء في قطاع غزة

يعمل مركز شؤون المرأة – غزة و هو مركز للمعرفة و المعلومات على دراسة تحديد أولويات قضايا النساء في قطاع غزة و ذلك خلال شهر مايو– يونيو 2009. لذا نرجو منكم التعاون معنا في الإجابة على الاستمارة التي بين أيديكم ؛ مع العلم أن هذه المعلومات ستكون سرية و ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط .

يمكنكم طرح الأسئلة أو المزيد من الاستفسار على مركز شؤون المرأة –غزة – برنامج الأبحاث و المعلومات

منسقة البرنامج / أ . هداية شعوان

ت/ 2877311 – 2877312

فاكس 2877313

و لكم منا جزيل الشكر و التقدير

التاريخ:_____

رقم الاستمارة :_____

رقم الباحثة :_____

اسم الباحثة :_____

المحافظة :

1– محافظة الشمال ☐ 2– محافظة غزة ☐ 3– محافظة الوسطى ☐

4– محافظة خانيونس ☐ 5– محافظة رفح ☐

مكان الإقامة :

1–مدينة ☐ 2– قرية ☐ 3–مخيم ☐

العمر :

1– 20–29 ☐ 2– 30–39 ☐ 3– 40–50 ☐

المستوى التعليمي :

1–أمي ☐ 2– يقرأ و يكتب ☐ 3–إعدادي ☐ 4– ثانوي ☐ 5–دبلوم متوسط ☐ 6–جامعي فاكثر ☐

الحالة الاجتماعية :

1–متزوج ☐ 2–أعزب ☐ 3–مطلق ☐ 4– أرمل ☐ 5–منفصل ☐

الوضع الحالي :

1– طالب ☐ 2–يعمل ☐ 3– لايعمل ☐

الملائمة الصحية :

1– ملائم ☐ 2– ذوي احتياجات خاصة ☐

رقم السؤال	السؤال	غير موافق بشدة (0)	غير موافق (1)	لا أدري (2)	موافق (3)	موافق بشدة (4)
1-2-1	مدى تعرض المرأة للإيذاء الجسدي الأسري					
1-2-4	مدى تعرض المرأة للاستيلاء على ميراثها و أموالها الخاصة بها					
1-2-8	مدى تعرض المرأة للطلاق رغم إرادتها					
1-2-9	مدى إهانة وإلقاء كلمات نابية على الزوجة أمام الآخرين					
1-2-10	مدى قمع الزوجة و إسكاتها					
1-2-11	مدى السخرية من الزوجة و انتقاد مظهرها وسلوكها					
1-2-12	مدى مراقبة و ملاحقة الزوجة والسيطرة على دائرة معارفها					
1-2-13	مدى عزل الزوجة عن أهلها.					
1-3-3	مدى تعرض النساء للأقوال المؤذية والتشويه من الأقارب و الجيران					
1-3-4	مدى تعرض النساء للمضايقات و الفضول الاجتماعي من الأقارب و الجيران (التدخل في الخصوصيات)					
1-4-3	مدى تعرض المرأة للتحرش الجنسي					
1-5-1	مدى إكراه المرأة على الزواج المبكر					
1-5-2	مدى إكراه المرأة على عدم الزواج					
1-5-3	مدى إكراه المرأة على عمل لا يحترم كرامة المرأة					
1-5-4	مدى إكراه المرأة على الزواج المتعدد					
1-5-5	مدى إكراه المرأة على ترك منزلها					
1-6-1	مدى حرمان المرأة من التعليم.					
1-6-2	مدى حرمان المرأة من الاحتياجات الأساسية (مأكل ومشرب وملبس)					
1-6-7	مدى حرمان المرأة من المشاركة في صنع القرار في الإطار العائلي والمجتمعي.					
1-6-8	مدى حرمان المرأة المطلقة من حقها في حضانة الأطفال					
2-2	مدى سيطرة الثقافة الذكورية على المجتمع الفلسطيني، والتي تتضمن العادات والتقاليد المجتمعية.					

رقم السؤال	السؤال	غير موافق بشدة (0)	غير موافق (1)	لا أدري (2)	موافق (3)	موافق بشدة (4)
3-2	مدى سيطرة اتجاهات اجتماعية منحازة ضد المرأة (عدم العدالة وعدم المساواة الجندرية) على مستوى العائلة في تفضيل الذكور على الإناث أو في أماكن العمل بالتمييز في الأجور.					
1-4	مدى التمييز بين الذكور والإناث.					
5	مدى تلبية المؤسسات الحكومية للمساهمة في حل مشاكل النساء					
1-5	مدى تلبية مؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في حل مشاكل النساء					

المراجع

(1) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني: "الحرفيات وصاحبات الأعمال الفلسطينيات" الواقع والطموح، 2005.

(2) المؤتمر الأول لمنظمة المرأة العربية: ست سنوات بعد القمة الأولى للمرأة العربية- الانجازات والتحديات، 2006.

(3) أبو جياب، غادة: "أثر الحصار على الأسرة الفلسطينية من وجهة نظر النساء"، جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية، 2008.

(4) الشنية، منى: "التحوّلات الثقافية وانعكاساتها على ظاهرة العنف ضد المرأة"، برنامج الدراسات العليا المشترك بين جامعة الأقصى وجامعة عين شمس، 2006.

(5) مركز الميزان لحقوق الإنسان، تقرير توثيقي: مدنيون بلا حماية، العدوان الإسرائيلي (الرصاص المصبوب) خلال الفترة من 27 كانون الأول 2008 حتى 18 كانون الثاني 2009.

(6) مركز العالم العربي للبحوث والتنمية: "استطلاع رأي حول تأثير انقطاع الرواتب على النساء الفلسطينيات"، 2008.

(7) مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة: "التمييز في العقوبة بين الرجل والمرأة في جريمة الزنا"، 2007.

(8) الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان: "تحقيق المساواة الجنوسية في المنطقة الأورو- متوسطية: التغيير ممكن وضروري"، 2006.

(9) إسليم، أميرة، هللو، آيات: "ظاهرة الزواج المبكر في قطاع غزة"، مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، 2007.

(10) كارم نشوان: "دراسة نقدية ومقارنة حول مشروع قانون الأحوال الشخصية"، طاقم شؤون المرأة، 2005.

(11) Human Rights Watch: "مسألة أمن، العنف ضد النساء والفتيات الفلسطينيات"، نوفمبر 2006.

(12) شمعون، هداية: "الواقع المهني للإعلاميات الفلسطينيات في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، 2008.

(13) شبانة، لؤي، الصالح، جواد: "تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخّلات المطلوبة"، مركز المرأة للأبحاث والتوثيق، 2008.

(14) أبو حلو، نعمة: "المهارات الاجتماعية وعلاقتها بالقدرة على اتخاذ القرار لدى القيادات النسوية في المجتمع المدني الفلسطيني"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر- غزة، 2008.

(15) ثابت، سلوى: "دور منظمات المجتمع المدني في تنمية المرأة الفلسطينية"، مركز شؤون المرأة- غزة، 2006.

(16) المصري، رفيق، نسرين، إسليم: "المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية"، جامعة الأقصى، 2008.

(17) شمعون، هداية: "النساء والمشاركة السياسية بين المعوّقات والإمكانات المتاحة"، مركز شؤون المرأة- غزة، 2006.

(18) حمام، راوية: "آثار الحرب على الصحة النفسية للوالدين"، برنامج غزة للصحة النفسية، 2009.

(19) طالب، آمال: "درجة إشباع الحاجات الأساسية وعلاقتها بدرجة التوافق الزواجي"، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2008.

(20) زعيتر، سلامة: "البعد السوسيولوجي لعمل المرأة وأثره على مكانتها في المجتمع"، برنامج الدراسات العليا المشترك بين جامعة الأقصى وجامعة عين شمس، 2007.

(21) الصايج، سمية: "دراسة استقصائية حول الصحة الإنجابية وأثر الجدار بمحافظة القدس"، جمعية تنظيم وحماية الأسرة الفلسطينية، القدس، 2008.

(22) عبيد، سهاد: "الضغوط النفسية والرضا الوظيفي للمرأة في الوظائف القيادية في قطاع غزة"، كلية الصحة العامة- جامعة القدس، فلسطين، 2006.

(23) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: "المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات، 2007.

(24) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: التقرير السنوي 2008

(25) مركز شؤون المرأة: "القابضات على الجمر، دراسة في العنف الأسري ضد المرأة في قطاع غزة من منظور نسوي"، ديسمبر2005.

(26) مركز شؤون المرأة: "المرأة والميراث في قطاع غزة"، 2006.

(27) مركز شؤون المرأة: "أسباب الطلاق في المجتمع وآثاره على المرأة والأسرة"، 2006.

(28) مركز شؤون المرأة: "أثر آلية المنح والقروض على المنتفعات من مركز شؤون المرأة – غزة"، 2008.

(29) مركز شؤون المرأة: "أثر الحصار والانقسام السياسي على العلاقات الأسرية والاجتماعية في قطاع غزة"، 2008.

(30) مركز شؤون المرأة: "المرأة في قطاع غزة حصار، وإفقار، فلتان أمني، 2007.

(31) مركز شؤون المرأة: واقع النساء في مواصي رفح، 2006.

(32) مركز شؤون المرأة "مشاركة النساء في المجالس المحلية في قطاع غزة- تحليل من وجهة نظر النوع الاجتماعي"، 2006.

(33) مركز شؤون المرأة: "الآثار النفسية والاجتماعية للنساء الفاقدات"، 2008.

(34) صوت المجتمع: "العنف ضد المرأة"، 2008.

(35) شبانة، لؤي، فريق العون الصحي الدولي – رام الله، 2009. Http://www.pfppa.org/news.php?news_id=107&year=2008